



دروس فی شرح الألفیة

درُوسٌ في شُرُوح الألفيَّة

مكتبة دار المسامحة
Madani Public Library

الدكتور عبَّاسه الراجحي

استاذ العلوم القفوية
بجامعة الاسكندرية وبيروت العربية

١٩٨٠

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر
بيروت ص.ب ٧٤٩



800016692

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى
آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فهذه « دروس في شروح الألفية » تقدمها لطلاب قسم اللغة العربية
في مراحل الدرس الأولى . وهذه الدروس تفي بغرض نحسبه أساسياً في
تعليم النحو ، ذلك أن « حالة » طلابنا حين يلتحقون بالدرجة الجامعية
الأولى تقتضي - فيما نظن - أن تحتوي مناهج النحو على العناصر الآتية :

١ - تعريف الطلاب بالمبني العام للنحو العربي كما وصل إلينا بتقسيماته
ومصطلحاته ، في لغة قريبة ، وفي جمع الأجزاء المتناثرة حتى
تستوي أمامه أعضاء المبني استواء واضحاً ، مع التركيز على تناول
النصوص اللغوية تناولاً نحوياً تطبيقياً قدر المستطاع ، وهذا المنصر
ينبغي أن يشكل - فيما نرى - قدراً معقولاً ومستمرّاً في المرحلة
الجامعية الأولى كلها .

٢ - تعريف الطلاب بالمصادر النحوية القديمة ، لأن هذه المصادر لا يستغني
عنها الطالب ولا الباحث في مراحل المتقدمة ، وهي أساس لا غنى
عنه لدارس العربية على العموم ، وبخاصة أن المكتبة النحوية لا تمثل
التعقيد البسيط للعربية فحسب وإنما تمثل اتجاهات مختلفة لمناهج التفكير

العربي وتفيد في فهم مسائل كثيرة في علوم العربية خاصة وفي الدرس الإسلامي على العموم . ولقد نظن مفيداً أن يبدأ الطلاب بالمراحل المتأخرة في حياة النحو فيدرس أهم الكتب التي توفرت على شرح « ألفية ابن مالك » لما لها من شهرة من ناحية ولما كان لها من تأثير على التأليف في النحو من ناحية أخرى . وقد اخترنا هنا نصوصاً من ثلاثة كتب هي : أوضح المسالك لابن هشام ، وشرح ابن عقيل ، وشرح الأشموني . وهذه النصوص تركز على الجملة الفعلية ، وهي كافية - فيما نحسب - لأن يألّف الطالب طريقة هؤلاء العلماء في تناول النحو العربي . ونحن نتقدم به بعد ذلك حين ندفعه إلى دراسة نصوص من « المذاهب النحوية » فيما نراه ضرورياً أيضاً لمعرفة اتجاهات التأليف في النحو من مصادره الأصلية .

٣ - وصلّ الطلاب وصلّاً حقيقياً بالمناهج الحديثة للدرس اللغوي في تطوره السريع فيما نراه مهماً أهمية خاصة لتكوين منهج « علمي » بما يفيد إفادة محققة في درس العربية وفي فهم كثير مما كتبه علماءنا القدماء .

ونرجو أن تنهض هذه الدروس بما هي موضوعة من أجله ، والله نسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه . وهو وحده ولي التوفيق .

بيروت في الثالث من ربيع الأول ١٤٠٠ هـ
الحادي والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ م

عبد الرّاجحي

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

جمال الدين بن هشام أحد الأعلام الكبار في تاريخ النحو العربي ، وإمام النحو في مصر ، ولد بالقاهرة ٧٠٨ هـ وتوفي بها ٧٦١ هـ ، درس على كبار علماء عصره وبخاصة ابن السراج وأبي حيان ، وقال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

والحق أن لابن هشام فضلاً كبيراً في نهضة الدرس النحوي في مصر ، فقد تلمذ له عدد كبير ، أخذوا عنه منهجه ، ونقلوه إلى الأجيال التالية ، وترك عدداً كبيراً من الكتب اللغوية في النحو والصرف على وجه الخصوص ، منها « شرح شذور الذهب » و « قطر الندى » ، و « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » الذي يعد أحد المصادر المهمة في النحو ، وكتابه الذي شرح فيه ألفية ابن مالك والذي ندرس منه بعض النصوص . وهو كتاب « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » . يقول في مقدمته :

« ... فإنّ كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك

الطائي - رحمه الله - كتاب صغر حجماً ، وغزر علماً ،
غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يعد من جملة الألغاز .

وقد أسعفت طاليه ، بمختصر يدانيه ، وتوضيح
يسايره ويباريه ، أصل به ألفاظه وأوضح معانيه ، وأحل
به تركيبه ، وأنقح مبانيه ، وأعذب به موارده ، وأعقل
به شوارده ، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وربما
أشهر فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل ، ولم آل جهداً في
توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .

وقد قدم ابن هشام في كتابه شرحاً سهلاً لما تتضمنه
أبيات الألفية من قواعد ، غير أنه لم يذكر أبياتها قبل
شرحه شأن ابن عقيل ، ولا أثناء شرحه كما نجد عند
الأشموني على ما سوف ترى إن شاء الله .

وقد اشتهر كتاب أوضح المسالك شهرة كبيرة ،
وطبع غير مرة ، أكثرها تداولاً تلك الطبعة التي نهض
بتحقيقها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، كما شرح
الكتاب الشيخ خالد الأزهرى (توفي ١٩٠٥هـ) الذي أسماه
في كتابه التصريح على التوضيح الذي كتب عليه الشيخ
بس العليمي الحمصي (متوفي ١٠٦١هـ) حاشية طبعت معه .

وقد اخترنا لك من أوضح المسالك نصوصاً تتناول
الفاعل ونائبه ، والفعل المتعدي واللازم ، ثم المفاعيل .

هذا باب الفاعل

الفاعل : اسم أو ما في تأويله ، أسند إليه فعل أو ما
في تأويله ، مُقَدَّم . أصلي المحل والصيغة^(١) .

فلاسم^(٢) نحو (تبارك الله)^(٣) ، والمؤول به نحو (أو
لم يكفهم^(٤) أنا أنزلنا)^(٥) .

(١) هذا هو التعريف الذي وضعه ابن هشام للفاعل ، وقد كان النحاة
المتأخرون يهتمون بالتعريفات اهتماماً بالغاً حتى قيل إنهم تأثروا فيها
بالمناطق الأرسطي . والتعريف عندهم يجب أن يكون جامعاً مانعاً ؟
أي يجمع كل أفراد المعرف ، ويمنع غيرها من الدخول فيه . ولذلك
تلاحظ أن ابن هشام يشرح كل عنصر من عناصر تعريفه بتحديد ما
يدخل في التعريف وما لا يدخل فيه . ولعلك تلاحظ أن أهم ما في
تعريف الفاعل يتركز على وجود فعل واسم بينهما علاقة إسنادية .
(٢) الاسم عند النحاة نوعان : صريح ومؤول . والصريح يكون اسماً
ظاهراً (محمد - رجل - بيت) أو ضميراً ، والمؤول هو ما ينسبك
بحروف السبك الثلاثة (أن - ما - أن) .

(٣) الأعراف ٥٤ .

(٤) المنكوت ٥١ ، والفاعل في الآية الكريم هو المصدر المؤول من أن
ومعمولها ، والتقدير : أو لم يكفهم أنزلنا . وأنت تذكر أن (أن) =

والفعل كما مثلنا ، ومنه « أتى زيد » و « نِعَمَ الفتى » ،
ولا فرق بين المتصرف والجامد^(١) . والمؤول بالفعل ، نحو
(مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٢) ونحو « وجهه » في قوله : « أتى زيد
منيراً وجهه » .

وَمَقْدَمٌ ، رَافِعٌ لِيَتَوَهَّمِ دخول نحو « زيدٌ قامَ »^(٣) .
وَأَصْلِيُّ الْمَحَلِّ مَخْرَجٌ لنحو « قائمٌ زيدٌ »^(٤) . فَإِنَّ الْمُسْتَدَّ

= المفتوحة ومعمولها لا تكون جملة وإنما تكون مصدرًا مؤولًا ،
أي كأنها مع اسمها وخبرها لفظ مفرد .

(١) في الأمثلة التي قدمها فعل لازم وآخر متعدي ، وفعل متصرف وآخر
جامد . على أننا نلفتك إلى أن الكوفيين يرون أن (نِعَمَ وينس)
ليسا فعلين وإنما هما اسمان .

(٢) النحل ٦٩ والفاعل هنا هو (ألوانه) وعامله هو اسم الفاعل (مختلف) ،
وأنت تعلم أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل . والتقدير : تختلف
ألوانه .

(٣) البصريون يشترطون تأخر الفاعل عن الفعل ، ففي مثل : زيد قام
يعربون زيداً مبتدأً وخبره هو الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل
المستتر . أما الكوفيون فيرون أن الفاعل يمكن أن يتقدم على فعله
ولذلك يعربون زيداً فاعلاً للفعل قام .

(٤) هذا المثال يتكون من اسم الفاعل (قائم) وبعده اسم (زيد) ، ولا
يمكنناك - في رأيهم - أن تعرب زيداً فاعلاً لاسم الفاعل ، لأن اسم
الفاعل هنا ليس في موضعه الأصلي لأنه خير مقدم والخير يتأخر =

وهو قائمٌ أصله التأخير لأنه خير . وذكُر الصيغة^(١) مَخْرَجٌ
لنحو « ضَرَبَ زيدٌ » بضم أول الفعل وكسِرِ ثانيه ، فإنها
صيغة مفرعة عن « ضَرَبَ » بفتحها .

وله أحكام :

أحدها : الرفع . وقد «جُرَّ» لفظاً بإضافة المصدر نحو
(ولولا دَفَعَ اللهُ النَّاسَ)^(٢) ، أو اسمه^(٣) نحو « مِنْ قُبَلَةٍ

= عن المبتدأ . ولعلك تسأل : لِمَ لا تعرب اسم الفاعل مبتدأً وزيداً
فاعلاً سد مسد الخبر كما درست في باب المبتدأ والخبر ، يجيبك
النحاة بأن ذلك غير جائز لأن هذا النوع من المبتدأ لا بد أن يسبقه
نفي أو استفهام وهما غير موجودين هنا .

(١) أي أن الفعل يجب أن يكون أصلي الصيغة ، والصيغة الأصلية عندهم
هي صيغة الفعل المبني للمعلوم .

(٢) البقرة ٢٥٢ ، (دَفَعَ) مصدر مضاف إلى لفظ الجلالة (الله) ،
لكنه لا يعرب فاعلاً ، لأنه ليس فاعلاً نحويًا ، وإنما هو فاعل من
حيث المعنى لأنه سبحانه هو الذي يدفع الناس بعضهم ببعض .

(٣) اسمه : أي اسم المصدر . فما هو الفرق بين المصدر واسم المصدر ؟
المصدر هو الصيغة اللغوية - القياسية على الأغلب - المصوغة من
الفعل للدلالة على الحدث فحسب ، أما الاسم الذي يدل على الشيء
نفسه لا على الحدث ، وهو في الأغلب ينقص بعض حروف الفعل
الذي يصاغ منه ، فإنه لا يسمى مصدرًا ، فإذا استخدم دالاً على =

الرجل امرأته الوضوء^(١) ، أو يمين أو بالباء الزائدين نحو
(أن تقولوا ما جاءنا من بشير^(٢)) ونحو (كفى بالله
شهيدا^(٣)) .

الثاني : وقوعه بعد المسند ، فإن وجد ما ظاهره أنه
فاعل تقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون

- معنى المصدر سمي اسم مصدر . مثلاً : الفعل (أطمع) فعل ثلاثي
مزيد بالهمزة ، المصدر منه قبامي هو (إطعام) فيه كل
حروف الفعل ، وهو يدل على حدث الإطعام نفسه ، أما كلمة
(طعام) فهي اسم يدل على الشيء المأكول لا على عملية الإطعام ،
فإذا استخدمناه للدلالة على حدث الإطعام سمي اسم مصدر ، وأنت
تلاحظ أن كلمة (طعام) ليس فيها كل حروف الفعل (أطمع)
إذ تنقصه الهمزة .

(١) تقبيل الرجل امرأته ينقض وضوءه وإن كان لا يبطل صومه . هذه
قاعدة فقهية . استخدم هنا كلمة (قبلة) لا للدلالة على القبلة ذاتها
ولأنما على عملية التقبيل ، فهي هنا اسم مصدر . وقد أضاف اسم
المصدر هنا إلى فاعله في المعنى لكنه لا يعرب فاعلاً وإنما يعرب
مضافاً إليه .

(٢) المائدة ١٩ ، من حرف جر زائد ، وبشير فاعل مرفوع بضمه
مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) الرعد ٤٣ - كفى فعل ماض ، الباء حرف جر زائد ، ولفظ الجلالة
فاعل مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
حرف الجر الزائد .

المقدم إما مبتدأ في نحو « زيد قام » . وإما فاعلاً محذوف
الفعل في نحو (وإن أحد من المشركين استجارك^(١)) لأن
أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية ، وجاز الأمران في نحو
(أبشر هذونا^(٢)) و (أنتم تخلقونه^(٣)) والأرجح الفاعلية
وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل تمسكاً بنحو قول الزبائ^(٤) :

ما للجمال مشيها وثيدا

(١) التوبة ٦ ، الشاهد عند البصريين أن الآية تبدأ بحرف الشرط (إن)
وبعدها اسم مرفوع ، وهم يقولون إن الشرط لا بد أن يكون جملة
فعلية ، وعلى ذلك يعربون كلمة (أحد) فاعلاً لفعل محذوف ،
والتقدير عندهم : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك .
(٢) التغابن ٦ .

(٣) الواقعة ٥٩ ، والشاهد في الآيتين الكريميتين وجود اسم مرفوع وبعده
فعل ، ويجوز فيهما إعرابان : مبتدأ والجملة الفعلية بعده خبر ، أو
فاعل لفعل محذوف والتقدير أبشينا بشر ، وأخلقونه ، والوجهان
جائزان عندهم النحاة بناء على أن همزة الاستفهام تدخل على الجملتين
الاسمية والفعلية ، وابن هشام يرجح الوجه الثاني لأن الأغلب في
همزة الاستفهام دخولها على الجملة الفعلية .

(٤) الكوفيون كما تعلم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل ، والبيت بتمامه هو :

ما للجمال مشيها وثيدا أجندلاً يحملن أم حديد

والشاهد فيه هو الاختلاف على إعراب (مشيها) ، فالكوفيون
يعربونه فاعلاً للصفة المشبهة التي بعده ، والتقدير : ما للجمال وثيدا
مشيها . ما : اسم استفهام مبتدأ ، للجمال شبه جملة متعلق بمحذوف
خير ، وثيدا حال من الجمال ، مشيها فاعل وعامله (وثيدا) . أما =

الثالث : أنه لا بد منه ، فإن ظهر في اللفظ نحو « قام زيد »
والزيدان قاما ، فذاك ، وإلا فهو ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إما
للمذكور كما « زيد قام » كما مر ، أو لما دل عليه الفعل
كالحديث « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا
يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »^(١) أي : ولا
يشرب هو ، أي : الشارب ، أو لما دل عليه الكلام أو

البصريون فيقولون إن البيت ضرورة أي أن الشاعر اضطر إلى تقديم
الفاعل ولذلك فهو لا يمثل قاعدة ، وإذا لم يكن ضرورة فهم
يؤولون البيت بإعراب (مشيها) مبتدأ وخبره محذوف تقديره
(يظهر) ووثيذا حال من الضمير في يظهر ، أو بإعراب (مشيها)
بدلاً من الضمير الذي في شبه الجملة (للجمال) ، وشبه الجملة
بعد النفي والاستفهام يشبه الفعل ولذلك يحمل ضميراً كما ذكرنا
سابقاً .

(١) النحاة يقررون أن الفاعل لا بد من وجوده مع فعله ، إن لم يكن
ظاهراً فلا بد من تقديره ، وذلك لأن الفعل مسند إلى فاعله فلا يتم
الإسناد إذن إلا به ، ولأن الفاعل عندهم كجزء من فعله ، ولا
يمكن أن يتم المعنى بغياب الجزء .

والحديث الشريف فيه شاهد على تقدير الفاعل من دلالة الفعل
في (ولا يشرب الخمر) الفعل يشرب له فاعل مستتر جوازاً تقديره
هو ، لكن على أي شيء يعود هذا الضمير ؟ يرى النحاة أن الفاعل
نفسه من الفعل نفسه ، فالفعل يشرب يقتضي شارباً ، ويكون
التقدير : ولا يشرب الشارب الخمر ... خاصة أن أول الحديث :
ولا يزني الزاني ، ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نقول : ولا
يشرب الزاني الخمر ... لأن المعنى بقصد ... =

الحال المشاهدة . نحو (كلا إذا بلغت التراقي)^(٢) أي :
إذا بلغت الروح ، ونحو قولهم « إذا كان غداً فأتني »^(٣)
وقوله :^(٤)

فإن كان لا يرضيك حتى تردني

وبهذه المناسبة نلفتك إلى أن ابن هشام استشهد هنا بحديث
شريف ، والنحاة القدماء كانوا يركزون استشهادهم على القرآن
الكريم ، وعلى الشعر حتى أواخر العصر الأموي ، أما الحديث فكان
بعضهم يمتنع عن الاستشهاد به لجواز روايته بالمعنى ولأن عدداً من
رواته المعروفين هم من الأعاجم . وقد أخذت قضية الاستشهاد
بالحديث نقاشاً واسعاً في القديم وفي عصرنا الحاضر ، والاتجاه العلمي
هو الاستشهاد به باعتباره حجة على العربية .

(١) القيامة ٢٦ ، والشاهد في الآية تقدير فاعل الفعل (بلغت) من دلالة
حال الكلام أو ما يسمى بالسياق أو بالموقف الكلامي .

(٢) (كان) هنا فعل تام ، وهو يحتاج فاعلاً ، فأين هو ؟ النحاة يقدرونه
ضميراً عائداً على الحال أو الموقف ، أي إذا بقي الحال التي نحن
عليها ، أو إذا كان وضعنا كما هو فأتني .

(٣) البيت لسوار بن المضرب السعدي حين هرب من الحجاج ، وهو
بتمامه :

فإن كان لا يرضيك حتى تسردني إلى قطري لا إخالك راضياً
والشاهد فيه ورود الفعل (كان) تاماً ، وفاعله ضمير ، نفهمه من
سياق الكلام ، والمعنى إن كان ما تراه من خوفاً ومن سعبي إلى العرب
لا يرضيك ...

أي : إذا كان هو ، أي : ما نحن الآن عليه من سلامة ،
أو فإن كان هو ، أي : ما تشاهد مني ، وعن الكسائي
إجازة حذفه تَمَسُّكاً بنحو ما أولناه .

الرابع : أنه يَصِحُّ حذف فعله إن أُجِيبَ به نفياً ،
كقولك : « بلى زيد » . لَمْ يَنْ قَالَ : ما قام من أحد ، أي :
بلى قام زيد . ومنه قوله :

تَجَلَّدَتْ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَمُرْ قَلْبُهُ

مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أو استفهامٌ مُحَقَّقٌ ، نحو « نَعَمْ زيد » جواباً
لَمْ يَنْ قَالَ : هل جاءك أحدٌ : ومنه (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ
مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)^(١) أو مقدَّرٌ كقراءة الشامي وأبي

(١) من أحكام الفاعل أن عامله قد يحذف جوازاً أو وجوباً ، وهو يحذف
جوازاً إن دل عليه دليل باللفظ أو بالموقف ، من ذلك أن يكون
جواباً عن سؤال فيه نفس الفعل ، أو جواباً عن نفي ، كما في
البيت ، حيث ترى الشاهد فيه : قلت : بل أعظمُ الوجد . كلمة
أعظم مرفوعة فهي فاعل لفعل محذوف جوازاً دل عليه الفعل
الموجود قبله في الجملة المنفية : (لم يَمُرْ قلبه شيء) ، والتقدير
إذن : بل عراه أعظمُ الوجد . وعراه : ألم به .

(٢) الزخرف ٨٧ والشاهد فيها وقوع لفظ الإحالة فاعلاً لفعل محذوف
جوازاً يدل عليه الفعل الموجود في الجملة الاستفهامية قبله : (من
خلقهم ؟) ، والتقدير : ليقولن : خلقنا الله .

بِكْرٍ (يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ)^(٢) ، وقوله :^(٣)

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ

أي : يَسْبَحُهُ رِجَالٌ ، وَيَبْكِيهِ ضَارِعٌ ، وهو قياسي
وفاقاً للجرمي وابن جني ، ولا يجوز في نحو « يُوعِظُ
فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ » لاحتماله للمفعولية ، بخلاف « يُوعِظُ
فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ زَيْدٌ » . أو استلزمه ما قبله كقوله :^(٤)

(١) النور ٣٦ هذه قراءة عاصم وابن عامر للآية ببناء الفعل المجهول
(يَسْبَحُ) ، وهذه القراءة : تؤدي إلى سؤال مقدر هو : من
يسبحه ؟ فيكون الجواب : (رجال) فيعرب فاعلاً لفعل محذوف
جوازاً يدل عليه الفعل الموجود في السؤال المقدر ، والتقدير : يسبحه
رجال . أما القراءة الأخرى الفاشية ببناء الفعل (يسبح) للعلوم
فلا شاهد فيها .

(٢) البيت بتمامه هو :

لَيْبِكَ يَزِيدُ : ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مَا تُطْبِيعُ الطَّوَائِعُ
الفعل مبني للمجهول ، وهو يؤدي إلى سؤال مقدر ، (من
يبكيه ؟) فيكون الجواب : ضارعٌ لِحَصُومَةٍ ، فيعرب فاعلاً لفعل
محذوف يدل عليه الفعل الموجود في السؤال المقدر ، والتقدير :
يبكيه ضارعٌ . والمختبط السائل والمستجير ، والطوائع المهلكات .
(٣) البيت للفرزدق ، والشاهد فيه قوله (والخمر) حيث وقعت فاعلاً
لفعل محذوف ، وهذا الفعل ليس هو نفسه الفعل الموجود في الجملة
قبله ، وإنما وجود الأول يستلزم وجود الثاني : (أحلت طعنة) تستلزم
(حَلَّتِ الخمر) .

غَدَاةً أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً
 حَصَيْنَ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ
 أي: «وَحَلَّتْ لَهُ الْخَمْرُ». لَأَنَّ «أَحَلَّتْ» يَسْتَلْزِمُ
 «حَلَّتْ». أَوْ فَسَرَهُ مَا بَعْدَهُ. نَحْوُ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
 اسْتَجَارَكَ) (١) وَالْحَذَفُ فِي هَذِهِ وَاجِبٌ.
 الْخَامِسُ: أَنَّ فِعْلَهُ يُؤْخَذُ مَعَ تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ. كَمَا يُؤْخَذُ
 مَعَ إِفْرَادِهِ. فَكَمَا تَقُولُ «قَامَ أَخُوكَ» كَذَلِكَ تَقُولُ «قَامَ
 أَخَوَاكَ» وَ«قَامَ إِخْوَتُكَ» وَ«قَامَ نِسْوَتُكَ». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
 (قَالَ رَجُلَانِ) (٢) (وَقَالَ الظَّالِمُونَ) (٣) (وَقَالَ نِسْوَةٌ) (٤).
 وَحَكَى الْبَصْرِيُّونَ عَنْ طَيٍّ: «وَبَعْضُهُمْ عَنْ أَرْدِ شَنْوَةَ» (٥)

(١) الشاهد في الآية الكريمة وقوع (أحد) فاعلاً لفعل محذوف، لأن
 حرف الشرط عندهم لا بد أن يدخل على جملة فعلية. وهذا الفعل
 محذوف وجوباً لأن بعده فعلاً عوضاً عنه، والعرب كما يقولون
 لا تجمع بين العوض والمعوض عنه، والتقدير إذن: وإن استجاركَ
 أحد من المشركين استجاركَ.

(٢) المائدة ٢٣.

(٣) الفرقان ٨.

(٤) يوسف ٣٠.

وَالْآيَاتُ الثَّلَاثُ شَوَاهِدٌ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَا يَنْطَابِقُ مَعَ
 فَاعِلِهِ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ، فَالْفِعْلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً سِوَاهُ كَانَ
 الْفَاعِلُ مُفْرَداً أَمْ مَثْنً أَمْ جَمْعاً. وَذَلِكَ طَبْعاً إِذَا كَانَ الْفِعْلُ قَبْلَ
 الْفَاعِلِ، أَمَّا إِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ فَلَا تَعْدُ الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً كَمَا عَرَفْتَ.
 (٥) هُنَاكَ لَهْجَةٌ عَرَبِيَّةٌ قَدِيمَةٌ هِيَ لَهْجَةُ أَرْدِ شَنْوَةَ تَطَابِقُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ =

نَحْوُ «ضَرَبُونِي قَوْمَكَ» وَ«ضَرَبْتَنِي نِسْوَتَكَ» وَ«ضَرَبَانِي
 أَخَوَاكَ» قَالَ: (١)

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا

وَقَالَ: (٢)

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فُكُلَهُمْ أَلْوَمُ

= فَنَلْحَقُ الْفِعْلَ أَلْفَاً إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مَثْنً، وَوَائِثاً إِنْ كَانَ جَمْعَ مَذْكَرٍ،
 وَنُوناً إِنْ كَانَ جَمْعَ إُنَاثٍ، وَتَعْرِفُ هَذِهِ اللَّهْجَةَ بَيْنَ الْقَدَمَاءِ بِلُغَةٍ
 أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ. وَمِنَ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ أَنَّ هُنَاكَ لُغَاتٌ كَثِيرَةٌ
 تَطَابِقُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنْهَا لُغَاتٌ سَامِيَّةٌ كَالْعَبْرِيَّةِ مِثْلًا، مِمَّا قَدْ
 بَدَلَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي الْعَرَبِيَّةِ ثُمَّ تَطَوَّرَتْ إِلَى
 عَدَمِ التَّطَابُقِ الْمُسْتَعْدَمِ الْآنَ. وَمِنَ الْمَلَاظَمِ أَيْضاً أَنَّ تَلَامِيذَ الْمَدَارِسِ
 فِي الْمَرَاهِلِ الْأُولَى يَمِيلُونَ فِي الْأَغْلَبِ عِنْدَ كِتَابَةِ تَعْبِيرِهِمْ الْخَاصَّ إِلَى
 التَّطَابُقِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، يَقُولُونَ فِي الْأَغْلَبِ (كَتَبُوا التَّلَامِيذَ -
 يَلْعَبُونَ الْأَوْلَادَ) مِمَّا جَعَلَ بَعْضَ الْبَاحِثِينَ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ
 الْفِطْرَةِ.

(١) هَذَا شَاهِدٌ عَلَى لُغَةٍ مِنْ بَطَابِقِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، إِذْ قَالَ: أَلْفَيْتَا
 عَيْنَاكَ، فَالْحَقُّ الْفِعْلَ أَلْفَاً لِأَنَّ قَائِمَ الْفَاعِلِ مَثْنً، وَلَمْ يَقُلْ حَلَى
 اللُّغَةُ الْفَاشِيَّةُ: أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ.

(٢) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: يَلُومُونَنِي أَهْلِي، فَالْحَقُّ الْفِعْلَ وَائِثاً وَوَائِثَةً لِأَنَّ
 الْفَاعِلَ جَمْعَ. أَمَّا اللَّغَةُ السَّائِدَةُ فَتَقُولُ: يَلُومُنِي أَهْلِي.

وقال: (١)

يَتَّبِعُ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْفَحَتْهَا عُرُ السَّحَابِ

و صحيح أن الألف واو أو و سون في ذلك أحرف دلو ، هـ على التثنية والجمع . كما دلَّ جميع دتاء في نحو « قامت » على التأنيث ، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها متدا على تقديم وتأخير أو تابع على الإبدال من الضمير (٢) . وأن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردتين أو امرؤات المتعاطفة . خلافاً لراعي ذلك . يقول الأئمة إن ذلك لغة تقوم معيين وتقديم الحرف والإبدال لا يحتصل بلغة قوم بأعيانهم ، ولمجيء قوله: (٣)

(١) الشاهد فيه قوله : أَلْفَحَتْهَا عُرُ السَّحَابِ . فألحق الفعل ثون النسوة لأن الفاعل جمع إناث ، وعلى اللغة السائدة : أَلْفَحَتْهَا عُرُ السَّحَابِ . (٢) السادة يفسرون ظاهرة التطابق بين الفاعل والمفعول على النحو الآتي . يقولون في جملة (حضروا الرجال) إن الواو علامة عن الجمع أي أنها حرف كما أن تاء التأنيث حرف ، ويقول آخرون إن الواو ضمير يقع فاعلاً للفعل أما (الرجال) فمتدا مؤخر ، والجملة الفعلية خبر مقدم ، ويقول آخرون إن الواو ضمير يقع فاعلاً والرجال بدل منه . (٣) حجر بيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، والبيت تمامه :

تولى قتال المارقين بنفسه . وقد أسلماه مُتَعَدِّدٌ وَحَمِيمٌ
والشاهد فيه : (أسلماه مبدع وحميم) فألحق الفعل ألف الاثنين لأن الفاعل اثنان متعاطفان (مبدع وحميم) ، وعلى اللغة السائدة : أسلماه مبدع وحميم .

وَقَدْ اسْتَمَاهُ مُتَعَدِّدٌ وَحَمِيمٌ

وقوله .

وإن كان له نَسَبٌ وَجِبَر

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أُنْثِ فَعَلَهُ بتاء ساكنة في آخر الماضي ، وبتاء المضارعة في أول المضارع (١) .
ويجب ذلك في مسألتين :

إحداهما : أن يكون ضميراً متصلاً ، كما « هند قامت » أو « تقوم » و « الشمس طلعت » أو « تطلع » ، بخلاف المنفصل نحو « ما قام - أو يقوم - إلا هي » (٢) ، ويجوز

(١) حجر بيت لعروة بن الورد من بيتين هما :
ذريتي للعق أسعى فلاني رأيت الناس شرهم المقر
وأحقرهم وأهونهم عبيد وإن كانا له نسب وخير
والشاهد فيه (وإن كانا له نسب وخير) حيث ألحق الفعل (كان) ألف الاثنين لأن الفاعل اثنان (نسب وخير) ، واللغة السائدة : كان له نسب وخير .

(٢) هذا نوع آخر من التطابق بين الفعل والمفعول وهو ما يعرف بالتطابق النوعي ، أي تأثير الفعل بنوع المفعول من حيث التكثير والتأنيث .
(٣) تلحق الفعل تاء التأنيث وجواً في حالتين ، أولاهما إذا كان المفعول ضميراً مؤنثاً متصلاً بالفعل ، وليس مهملاً أن يكون المؤنث =

تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً ، كقوله

ولا أرض أبقل إنقالها

وقوله : (١)

فإن الحوادث أودى بها

ولشيء أن يكون متصلاً حقيقي تأنيث نحو (د
قلت امرأة عمران) " . وشد قول بعضهم " فإن فلاحه " .
وهو رديء بقياس . وإلى حد في المصحح نحو رعم
المرأة " و " وشئ المرأة " لأن المراد بحسن وسيأتي أن
الحسن بحور فيه ديث (٢)

حقيقياً أم مجازياً . وأنت تعلم أن المؤنث الحقيقي هو كل ما يند
من الإنسان أو الحيوان ، وأن المؤنث المجازي هو ما لا يند وهو
سماعي أي لا يند أن ندرسه في اللغة ، ولستنا الآن بصدد الحديث
عن التذكير والتأنيث فيه موضعه من الدرس المفصل .

المثال الأول : هدا قامت . الفعل واجب التأنيث لأن فاعله ضمير
مستتر جوازاً تقديره هي ، وهو عائد على هند (مؤنث حقيقي) .
والمثال الثاني : الشمس طلعت . الفعل واجب التأنيث أيضاً لأن
الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي عائد على الشمس (مؤنث
مجازي) .

أما إذا كان الضمير مفصلاً عن الفاعل فإن تأنيث الفعل
لا يكون واجباً ، وهو ما تراه في المثال : ما قام إلا هي . إذ انفصل
الفاعل الذي هو الضمير (هي) عن الفعل (قام) فلم تلحقه تاء
تأنيث

(١) عجز بيت لعابر بن جوين انطائي ، والبيت بتمامه :

فلا مؤنثة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إنقالها

والنخاعة يرون أنه يجوز في ضرورة الشعر عدم إلحاق الفعل
تاء التأنيث إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً متصلاً . والشاهد هنا
قوله : (ولا أرض أبقل) ، الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره
هي عائد على الأرض ، والأرض مؤنث ، وكان يجب أن يقول .
ولا أرض أبقلت ، لكنه ترك التاء للضرورة الشعرية .

(١) عجز بيت للأعشي ، والبيت بتمامه :

لما تررتي ولي ليمنة فإن الحوادث أودى بها

والشاهد قوله (فإن الحوادث أودى) الفاعل ضمير مستتر
جوازاً تقديره هي عائد على (الحوادث) وهي مؤنث مجازي
وكان يجب أن يقول (فإن الحوادث أودت بها) لكنه ترك التاء
بضرورة الشعر .

(٢) آل عمران ٣٥ وهذه هي الحالة الثانية التي يجب فيها تأنيث الفعل .

وهي إذا كان الفاعل اسماً طاهراً حقيقي التأنيث غير مفصول عن
الفعل بمفصل ، والشاهد في الآية : (قلت امرأة عمران) الفاعل
مؤنث حقيقي (امرأة) غير مفصول عن الفعل ولذلك وجب إلحاق
الفعل تاء التأنيث

(٣) في أسلوب المدح والذم حين نستعمل فعلي نعم وشئ ونذعهما ظاهر
مؤنث حقيقي متصل بالفعل لا تنطق القاعدة في وجوب التأنيث
لأن المدح أو الذم يصرف أولاً إلى الجنس ثم يخصص المدح =

ويجوز الوجهان في مسألتين :

إحداهما : المنفصل كقوله (١) :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلُ أُمَّ سَوْءٍ

وقولهم « حَضَرَ القَاضِي اليومَ امرأةٌ » والتأنيث أكثر ،
لأنَّ كانَ الفاعِلَ « إلاً » فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نص
عليه الأخفش ، وأنشد على التأنيث : (٢)

= أو المذموم ، فجملة نعم أو نعمت المرأة زينب ، لا تمدح بها امرأة
بعيها ، وإنما تمدح أولاً الجس كنه ثم نخصص زينب بالمدح ،
وسوف تعلم أن الفاعل إذا دل على جنس لم يجب في فعله التأنيث .
(١) وتلحق الفعل تاء التأنيث جوازاً في حالات ، منها أن يكون الفاعل
اسماً ظاهراً مؤنثاً مفصلاً عن الفعل بفاصل ، كالمثال الموحود :
حضر القاضي اليوم امرأة . فالفاعل (امرأة) اسم ظاهر مؤنث
حقيقي التأنيث ولكنه مفصوف عن فعله (حضر) بمفعول (الفصي)
وبالطرف (اليوم) ، ولذلك فإن تأنيث الفعل يكون تأنيثاً جائزاً ،
إلا أن التأنيث هنا أرجح

ومن ذلك أيضاً هذا الشاهد ، وهو صدر بيت لجرير يهجو
الأخطل ، وأنت ترى أن الفعل (وكَدَ) لم تلحقه تاء التأنيث
رغم أن فاعله اسم ظاهر حقيقي التأنيث (أم سَوْء) لأن التاء ليست
واجبة هنا . لوجود فاصل بين الفعل والفاعل .

(٢) أما إذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث هو كلمة (إلاً)
فإن التأنيث لا يكون راجعاً بل جعل بعضهم إلحاق تاء التأنيث

ما بَرِثَتْ مِنْ رِيْقٍ وَدَمٍ فِي حَرْبِنَا إِلَّا نَاتُ نَعَمَ

وجوزة ابن مالك في النثر ، وقُرى (إن كانت
إلا صبيحة) (١) (فأصَحُّوا لا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ) . (٢)

الثانية : المجازي التأنيث ، نحو (وجمعَ الشمسِ
والقمر) (٣) ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع ، لأنهن

خاصاً بالشعر وحده ، فإذا قلت : ما حصر إلا زينب ، فالأفصل
عدم إلحاق التاء لأن المعنى عندهم : ما حصر أحد إلا زينب
والشاهد في البيت هو : ما برئت إلا نأت العَم . الفاعل ظاهر
مؤنث حقيقي التأنيث (نأت العَم) ، وهو مفصول عن الفعل بكلمة
(إلاً) ، فكان الأفصل عدم إلحاق التاء ، لكنها وردت هنا لأنه
شعر . وأما في النثر فهو غير جائز على هذا الرأي .

(١) يس ٢٩ ، والقراءة الفاشية (إن كانت إلا صبيحة) بالنصب ، وعلى
قراءة الرفع تكون مؤيدة لرأي ابن مالك في جواز إلحاق الفعل تاء
التأنيث إذا كان الفاعل ظاهراً مؤنثاً مفصلاً بكلمة إلا

(٢) الأحقاف ٢٥ والقراءة الفاشية (فأصَحُّوا لا يَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ)
الفعل (يرى) بالياء وهي دليل على القاعدة الأولى أما القراءة بالفعل
(تَرَى) فهي تؤيد رأي ابن مالك

(٣) لقيامة ٩ ، وهذه حالة أخرى من حالات جواز إلحاق الفعل تاء
التأنيث ، وذلك إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث متصلاً
بالفعل . (الشمس) مؤنثة مجازاً ولذلك لم يجب تأنيث الفعل بل حاز
أن يكون بغير تاء (حُصِّعَ) .

في معنى الجماعة ، وجماعة مؤنث مجازي^(١) ، فلذلك جاز التأنيث نحو (كَذَبَتْ قُلُوبُهُمْ قَوْمَ نُوحٍ)^(٢) و (قالت الأعراب)^(٣) و « أوردت الشجر » ، والتذكير نحو « أورد الشجر » و (كذب به قومك)^(٤) (وقال نسوة)^(٥) و « قام

(١) اسم الجمع هو ما يدل على أكثر من اثنين وليس له مفرد من لفظه ، وذلك مثل (قوم - إبل - جيش) ، فهي كلها تدل على أفراد لكن لا يوجد لها مفرد من لفظها ، وإعناها مفرد من معناها ، ومفرد (قوم) هو رجل وامرأة ، ومفرد (إبل) حمل وناقعة ومفرد جيش حدي ... وهكذا . أما اسم الجنس المذكور ههنا فالمقصود به اسم الجنس الجمعي ، وهو كل اسم له مفرد من لفظه ولكن المرق الوحيد بيه وبين مفرد أن المفرد تلحقه تاء مثل (نفاع - نفاع ، تمر - تمر ، دجج - دجاجة ..) ، ومعنى ذلك أن مؤنث المذكر تأنيث يشتمل لاسم الذي تصحيح نفعه على أنه مؤنث مثل شمس وسماء ، ويشمل أيضاً اسم الجنس الجمعي واسم الجمع وجمع التكثير لأنها كلها تدل على الجمع ، والجمع يعني جماعة وكلمة (جماعة) تدل على التأنيث .

(٢) ص ١٢

(٣) المحجرات ١٤ والشاهد في الآيتين حوازي تأنيث « فعل لأن لضعف في الآية الأولى اسم جمع ، وفي الثانية جمع تكسير

(٤) الأنعام ٦٦

(٥) يوسف ٣٠ والشاهد في الآيتين حور عدم إلحاق الفعل تاء التأنيث لأن الفاعل فيها اسم جمع

الرجال » و « جاء الهنود » إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجب التذكير في نحو « قام يريدون » والتأنيث في نحو قامت بهدت حلاقاً ملكوهم فيهم ، والفارسي في المؤنث^(١) ، واحتجوا بنحو (إلا الذي منته به بنو إسرائيل)^(٢) (إذا جاءك المؤمنات)^(٣) وقوله :^(٤)

فَبَكَى بِنَاتِي شَجَوَهْنَ وَزَوَّجَنِي

وأجيب بأن البنين والبنات لم يتسم فيهما لفظ الواحد ، وبأن التذكير في (جاءك) بفعل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن (أل) مقدرة للاثني وهو اسم جمع .

(١) أما جمع المذكر السالم ، فلا يجوز تأنيث فعله ، وكذلك جمع المؤنث السالم لا يجوز تذكير فعله

(٢) يونس ٩٠ .

(٣) المنتحة ١٢ .

(٤) الشاهد فيه قوله (بكى بناتي) وكان يجب أن يقول : بكيت بناتي لأن (بات) جمع مؤنث سالم وفعله واجب التأنيث ، ولكن ابن هشام يؤول البيت وكذلك الآيتين السابقتين بأن (بنو إسرائيل) ليس جمع مذكر سالماً ولكنه ملحق به لأن المفرد تعبر ، وأن (جاءك المؤمنات) انفصل الفعل عن الفاعل بضمير المفعول به (الكاف) .

السابع : أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول ، وقد يعكس ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكل من ذلك جائزٌ وواجبٌ^(١) .

فأمّا حوارَ الأصلِ فمحو (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)^(٢) .

وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحدهما : أن يَخْشَى اللَّبَسُ كـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى »^(٣) قلّه أبو بكر وامتأخروا كالجزولي وبن عصفور

- (١) هذا هو الحكم السابع للفاعل ، وهو يبين علاقة الترتيب بينه وبين الفعل والمفعول . والترتيب الطبيعي للجملة الفعلية هو : الفعل + الفاعل + المفعول . لكن قد يتقدم المفعول على الفاعل : الفعل + المفعول + الفاعل . وقد يتقدم على الفعل والفاعل : المفعول + الفعل + الفاعل . وكل ذلك خاصص لقواعد من الجوز والوجوب .
- (٢) السمل ١٦ ، الشاهد في الآية وجود الفاعل قبل المفعول ، لكن يجوز تقدم المفعول ، فإذا قلنا : ورث داود سليمان . كانت الجملة مبهومة إذ أن (سليمان) ابن داود وهو الذي يرثه وليس العكس .
- (٣) هذا موضع يجب فيه تقديم الفاعل على المفعول ، وذلك لأننا إذا قلنا المفعول أدى ذلك إلى لبس فلا نفهم المقصود الحقيقي من الكلام ، وذلك مثل : ضرب موسى عيسى . أنت تعرف أن موسى وعيسى اسمان مقصوران أي لا تظهر عليهما علامة الإعراب إذ تقدّر عليهما للتعذر ، فلا بد أن يكون الفاعل مقدّمًا والمفعول مؤخرًا لعدم وجود علامة إعرابية تميز بينهما . ومثل هذا أن نقول : رزق

وابن مالك ، وخالفهم ابن الحاج ، محتجاً بأن العرب تجزئ تصعيرَ عمر وعمره ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء . وبأنه يجوز « ضرب أحدهما الآخر » وبأن تأخير الياء لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح^(١) . وبأن الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو (فما رأيت تلك دَعَوَاهُمْ)^(٢) كون تلك اسمها و (دعواهم) الخبر ، والعكس .

والثانية : أن يَحْضُرَ المفعولُ بإثباته ، نحو « إنما صرت زيداً عمرًا »^(٣) ، وكذا الحصر (بالأ) عند الجزولي وجماعة

- أحي صديقي . وضرب هذا ذاك . وزارت ليلى سلمى . لا بد أن يكون الاسم الأول هو الفاعل إذ لا توجد علامة إعرابية يمكننا أن نعتمد عليها في تقديم المفعول .

(١) هذه مناقشات عقلية تجيز تقدم المفعول في الأمثلة السابقة ، وهي كلها تصدر عن تصور فلسفي لا يطابق واقع اللغة .

(٢) الأنبياء ١٥

(٣) هذا هو موضع الثاني الذي يجب فيه تقديم الفاعل على المفعول . وهو أن يكون المفعول محصوراً . وحصر كما تعلم يكون بوسيتين (١) . (الهي + لا) فرد كـ المفعول محصوراً وإنما فهمت إجماع من النحاة على وجوب تقديم الفاعل ، مثل أن تقول : ما يفسد التمدن الأولاد ففاعل هـ واجب التقديم ، والمعنى أن التمدن يفسد الأولاد وحدهم ولا يفسد غيرهم ، فإذا قدمته وقلت : =

وأجاز الصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه
على الفاعل ، كقوله :^(١)

وَمَا بِي إِلَّا جَمَاحاً فَوَادُهُ

وقوله :^(٢)

قَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

وقوله :^(٣)

وَتَعَرَّسَ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

= إنما يفسد الأولاد التذليل . تغير المعنى ليصير : التبديل وحده هو
الذي يفسد الأولاد ولا يفسدهم شيء غيره .

أما إذا كان المحصر بالنهي وإلا فهناك خلاف بين النحاة ،
والذين يجيرون تقديم المفعول يعتمدون على الشواهد التالية .

(١) صدر بيت لديرع الخراساني من بيتين هما :

وَمَا بِي إِلَّا جَمَاحاً فَوَادُهُ وَلَمْ يَسْأَلْ عَنِ ابْنِي بِمَكٍ وَلَا أَهْلِي
تَسْنَى بَأَخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا الَّتِي تَسْلَى بِهَا تُعْرِي بَيْبِي وَلَا تُسْلَى
والشاهد فيه تقديم المفعول المحصور بإلا على فاعله

(٢) عجز بيت مسوب إلى قيس ، والبيت بتمامه :

تَرَوَدْتُ مِنْ لَيْلِي سِتْكَتِيمٍ سَاعَةً قَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا
والشاهد فيه تقديم المفعول (ضعف) المحصور بإلا على الفاعل

(٣) الشاهد فيه تأخير المفعول عن تكملته الحار والمجرور المحصور بإلا .

وَأَمَّا تَوَسُّطُهُ جَوَازاً^(١) فَحَوِ (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ
النَّذْرُ)^(٢) وَقَوْلُكَ «خَافَ رَبَّهُ عَمَرُ» وَقَالَ :^(٣)

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وأما وحوه فهي مسألتين .

إحدهما : أن يتصل بالفاعل ضمير مفعول نحو
(وَلِإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ)^(١) (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ

(١) عرفت أن الترتيب الطبيعي في الجملة الفعلية أن يتقدم الفاعل ويتأخر
المفعول ، وعرفت أنه يجوز أن يتقدم المفعول على فاعله إذا لم يؤد
ذلك إلى لبس ، من ذلك هذا الموضع الذي نحن بصددده . وهو
توسط المفعول بين الفعل وفاعله .

(٢) القمر ٤١ والشاهد فيها توسط المفعول بين الفعل والفاعل

(٣) عجز بيت لحرير يمدح عمر بن عبد العزيز ، والبيت بتمامه :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
والشاهد فيه جواز توسط المفعول (رَبَّهُ) بين الفعل (أَتَى)
والفاعل (موسى)

(٤) الفقرة ١٢٤ ، وهذا هو الموضع الذي يوجب فيه النحاة تقديم المفعول
على الفاعل وذلك إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول . لأن
لو قلنا الفاعل لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وأنت تعلم
أن الضمير لا بد أن يعود على اسم ، والمفروض أن يكون هذا الاسم
سابقاً ، إن لم يكن سماعاً في المنطق فهي لتقدير والرتبة والآية
الكريمة فيها شاهد على ذلك ، تقدم المفعول (إبراهيم) على الفاعل =

تَعَذَّرَتْهُمْ^(١) وَلَا يُحِيرُ أَكْثَرَ الْخَوِيِّينَ نَحْوُ «رَأَى تَوْرَهُ الشَّحَرُ»
لَا فِي ثَرٍّ وَلَا فِي شَعْرٍ. وَأَحَارَهُ فِيهِمَا الْأَحْمَشُ وَابْنُ
حَنِي وَالطَّوَالُ وَابْنُ مَالِكٍ. احْتِجَاجاً بِقَوْلِهِ^(٢):

حَرَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ

والصحيح جواره في الشعر فقط .

الثانية : أن يحضر الفاعل (بائناً) ، نحو (إنما يخشى

- (رثه) لأن في الفاعل ضميراً يعود على المفعول ، ولو قلنا : ابتلى
ربه إبراهيم ، لعاد الضمير (الهاء) على (إبراهيم) وهو متأخر
لفظاً ، ومتأخر أيضاً رتبة لأن رتبة المفعول بعد الفاعل .

(١) عامر ٥٢ والشاهد فيه وجوب تقديم المفعول (المعلمين) على الفاعل
(معذرتهم) لأن في الفاعل ضميراً يعود على المفعول .

(٢) بعض الخويين لا يرى وجوب تقديم المفعول إذا كان في الفاعل
ضمير يعود على المفعول ، ومن ثم يجوز به بعضهم في الشعر وحده ،
ويجوز به آخرون في الشعر والنثر والشاهد صدر بيت وهو بتمامه :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

والشاهد فيه حوازي تأخير المفعول عن الفاعل رغم أن فيه ضميراً
عادياً على المفعول .

اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ^(١) . وكذا الحصر (بالألف) عند غير
الكسائي ، واحتج بقوله^(٢):

مَا عَابَ إِلَّا لَثِيمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا
وَلَا جَفًّا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

وقوله^(٣):

وَهَلْ يَعْذِبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

(١) فاطر ٢٨ ، هذا هو الموضع الثاني الذي يجب فيه تقديم المفعول على
الفاعل ، وذلك إذا كان الفاعل محصوراً بثنائياً . والشاهد في الآية
الكريمة تقدم المفعول (اللَّهُ) على الفاعل (العلماء) لأنه محصور
بثنائياً .

(٢) أما حصر الفاعل بالثني وإلا فإن جمهور الحجة على وجوب تقديم
المفعول ، غير أن آخرين منهم الكسائي لا يرون ذلك واجباً
ويستشهدون بعدد من النصوص منها هذا البيت . والشاهد فيه تأخر
المفعول (معلّ ذي كرم) على الفاعل (لثيم) رغم أنه محصور بثنائياً ،
وكذلك تأخر المفعول (بطلاً) على الفاعل (جُبًّا) ، والأصل : ما عاب
معلّ ذي كرم إلا لثيم ، وما جفا بطلاً إلا جُبًّا . والجيبان :
(٣) عجز بيت ، وهو بتمامه :

يَسْتَهْمُ عَدِيَّوُا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يَعْذِبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ
والشاهد فيه تأخر شبه الحجة (بالنار) على الفاعل (اللَّهُ) رغم
حصره بثنائياً .

وقوله

فَمَنْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ نَفْسُ

وأما تقدم المفعول جوازاً فمحو (فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون) وأما وجوباً فهي مسألتيْن .

أحدهما : أن يكون مما به الصدر نحو (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ) (١) (أَيُّ مَا تَدْعُوا) (٢) .

الثاني : أن يقع عاملاً بعد الفاء وليس به منصوب غيره مقدم عليها نحو (وَرَبُّكَ فَكُتِّرَ) (٣) ونحو (فَأَمَّا ابْنَتُكَ

(١) صدر يب لذي ثمة ، وسبب تقدمه

فسم سبباً ، لا لله . هيجت ما عشيء آء ، يسر وشمها —
وأنه قد تاجر مفعول (م) على المفعول (له) مع أنه محصور
بلا .

(٢) الآية ٨٧ .

(٣) صدر ٨١ .

(٤) لإسراء ١١٠ ، وفي آيتين دليل على وجوب تقدم المفعول على فاعله ، وذلك إذا كان المفعول مستحقاً للصدارة ، فالمفعول في الآية الأولى اسم مستفهم ، وفي الثانية اسم شرط ، وكلاهما لا بد أن تصدر أي لا يعمل فيه ما فيه .

(٥) المذثر ٣ .

فَلَا تَقْهَرِ) (١) بخلاف «أما اليوم فاضربت زيداً» .

نسيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كـ «ضربت» ، وإذا كان المضمّر أحدهما : فإن كان مفعولاً وجب وصله وتأخير الفاعل كـ «ضربني زيد» ، وإن كان فاعلاً وجب وصله وتأخير المفعول أو تقديمه على الفعل كـ «ضربت زيداً» . وزيداً ضربت . وكلام الناظم يؤهم امتناع التقديم ، لأنه سوي بين هذه المسألة ومسألة «ضرب موسى عيسى» والصواب ما ذكرنا .

(١) الصحيح ٩ هذا هو الموضع الثاني الذي يجب فيه تقديم المفعول على الفعل ، وذلك إذا وقع الفعل بعد الفاء المقصود بها الجزاء ، ويقول عنها لاجتماعها التي تأتي بعد (أما) الصادرة أو المقصورة بشرط ألا يكون للفعل منصوب عبر المفعول . والآية الأولى تقدم مفعول وجوباً (ربك) على الفعل (فكسر) لوقوعه بعد فاء الجزاء ، والتقدير عندهم «أما ربك فكسر» . والآية الثانية تقدم المفعول وجوباً (اليتيم) على الفعل بعد الفاء (فلا تقهر) وكلمة (أما) ظاهرة في الآية .

(٢) لم يتقدم المفعول هنا وجوباً لأن في الجملة منصوباً آخر للفعل هو كلمة (اليوم) طرف زيد منصوب ، وعامله هو الفعل (اضرب) .

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذف الفاعل لجهل به ^(١) كـ «سُرِقَ المتاع» ، أو لغرض لفظي كتصحيح النظم في قوله : ^(٢)

(١) بدأ ابن هشام حديثه عن النائب عن الفاعل ببيان أسباب بناء الجملة للمجهول ، والواقع أن الحدث عن أسباب مثل هذه التراكييب ليس من عمل النحوي ، وما هو من ميدان البلاغة ، وأنت تراه يحصر أسباب البناء للمجهول في نوعين : أسباب لفظية ، وأخرى معنوية . وهي كما ترى أسباب نسبية ، خاصة للنقش ، وخاصة إلى أن تقلل منها أو تزيد عليها .

(٢) البيت من قصيدة الأعشى :

وَدَعُ هُرَيْرَةَ إِنْ الرُّكْبَ مُرْتَحِلٌ وهل تطيق ودعاً أيها الرجلُ
و «عَلَّقْتُهَا عَرَضاً» أي أحبتها صدفة . وفي البيت كما ترى ثلاثة أفعال منية للمجهول هي : «عَلَّقْتُهَا» و «عَلَّقْتُ غَيْرِي» و «عَلَّقْتُ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ» . ويُرْجم الحجة أن سبب البناء للمجهول ليس إلا تصحيح النظم . أي اتناع التركيب الشعري ، لأنه لو أظهر الفاعل لما كان شعراً ، لو قال مثلاً : «عَلَّقَهَا اللَّهُ بِإِي ... الخ» ... ومن الواضح أن في هذا التحليل تكلفاً كثيراً .

عَلَّقْتُهَا عَرَضاً وَعَلَّقْتُ رَحِلاً
غَيْرِي وَعَلَّقْتُ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

أو معوي كَأَنَّ لا يتعنى بذكره عَرَضٌ نحو (هَوْنٌ أُحْصِرْتُمْ) (وَإِذَا حُيِّيتُمْ) ^(١) (إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا) ^(٢) .

فينوب عنه . في رفعه ، وَعَمَلِيَّتِهِ . ووجوب التأخير عن فعله . و سنحقيقه للاتصاف به . وتأنيث الفعل لتأنيثه . واحد من أربعة : ^(٣)

الأول : المفعول به . نحو (وَغِيَصَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ) ^(٤)

(١) البقرة ١٦٦ .

(٢) النساء ٨٦ .

(٣) المجادلة ١١ ، والشاهد في الآيات الثلاث أن يعمل فيها منية للمجهول لأن الفاعل ليس بذي أهمية ، وإنما المهم هو الحدث ذاته ، فالمهم هو بيان الحكم في حانة «الإحصر» و «التحية» و «طلب التمسح في المجلس» .

(٤) حين تتغير الحملة الفعلية إلى منية للمجهول يتغير فيها أشياء ، منها حذف الفاعل ، والفاعل كما تعين هو المسد إليه في الجملة ، فهو «عمدة» باصطلاح القدماء ، فيحل محله شيء آخر مما ينصت من هشام ها ، ويسمى نائباً عن الفاعل ، ويكون له من الأحكام ما كان للفاعل من حيث الرفع والتأخر عن الفعل وتأنيث عامله مما شرحناه في بانه .

(٥) هود ٤٤ ، وفي الآية جملتان منيتان للمجهول : (غِيَصَ الْمَاءُ) =

الثاني : «المجرور» ، نحو (ولمّا سَقَطَ في أيديهم) (١)
وقولك «سيرَ يزيد» ، وقد ابنَ دُرُسْتَوَيْه والسَّهْبِيُّ وتلميذه
الرَّيْدِيُّ : النائبُ ضميرُ المصدرِ لا المجرور (٢) ، لأنه لا

(قُصِيَّ الأمرُ) ، والأصلُ فيهما : «عاص الله الماء» وقصى
اللهُ الأمرُ ، فحذفَ الفاعلُ ونائبُ المفعول عنه

(١) يمكن أن يوب الخار والمجرور عن الفاعل ، وبعض النحاة يرى
أن النائب هو «المجرور» وحده ، وبعضهم يراه «الخار» وحده ،
وآخرون يرونه «الخار والمجرور» معاً ، وغيرهم لا يقلل أن يكون
الخار والمجرور أو أحدهما نائباً عن الفاعل ، ويرى أن النائب حينئذ
هو ضمير يعود على مصدر الفعل كما سئري .

(٢) الأعراف ١٤٩ وانشده فيه وقوع شبه الحمة من الخار والمجرور
(في أيديهم) نائباً عن الفاعل .

(٣) هؤلاء هم الذي يرون أن الخار والمجرور أو أحدهما لا يصلح أن
يكون نائباً عن الفاعل ، وأن مصدر الفعل هو النائب ، فأنت حين
تقول : سيرَ زيد ، فتقديره سير (هو) يزيد ، وهذا
لتصغير تقديره : سيرَ (سيرَ) يزيد ، وهم يرون أن المجرور
لا يصلح للنيابة عن الفاعل لأسباب :

أ - لأنه لا يصلح أن يقع بعده نائبٌ ، كالتعبير مثلاً : . . . فروع
على المحل ، فلا يصلح أن تقول : سيرَ زيد (فروع) .

ب - لأنه يجوز تقديمه على الفعل ، فتقول : «يزيد سير» ، وأنت
تدعي أن نائب الفاعل له أحكام الفاعل نفسها ، والتي منها أنها
لا يقدمان على فعلهما .

يَتَّبَعُ عَلَى المحلِ بالرفع . ولأنه يُقَدَّمُ نحو (كانَ عنه
مَسْئُولاً) . ولأنه إذا تَقَدَّمَ لم يكن مبتدأً ، وكل شيء
ينوبُ عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأً ، ولأن الفعل
لا يؤنثُ له في نحو «مَرَّ بِهِنَّ» .

ولنا قولهم «سيرَ يزيد سيرا» ، وأنه إنما يُراعى
محل بطهر في التصحيح . نحو «لست بقائم ولا قعداً»
بخلاف نحو «مررت بزيد الفاضل» بالنصب ، أو «مَرَّ
بزيد الفاضل» بالرفع ، فلا يجوز أن ، لأنه لا يجوز

— أن الخار والمجرور إذا تقدمتا على الفعل مثل : «يزيد سيراً»
لم يصح أن يعرب مبتدأً ، لأنَّ المبتدأ لا يكون حمة ولا شبه
جملة ، وأنت تعلم أن النائب عن الفاعل إذا تقدم على فعله
أعرب مبتدأً مثل : زَيْدٌ ضُرِبَ

— أن الفعل لا تحذف علامة تأنيث إذا كان المجرور مؤنثاً ، فلا
يصح أن تقول : سيرتُ سيد .

(١) الإسراء ٣٦ ، والشاهد فيها تقدم الخار والمجرور على عامله (مسئولاً)
الذي هو اسم مفعول ، واسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول
ولمَّا كان نائب الفاعل لا يتقدم على عامله ، دل ذلك على عدم
صلاحية الخار والمجرور أن يكون نائباً عن الفاعل على هذا الرأي

(٢) يرد ابن هشام هنا على الذين يرون أن الخار والمجرور لا يصلحان
أن ينوبا عن الفاعل ، وأن ضميراً يعود على مصدر الفعل يكون
هو النائب عن الفاعل ، فيحتج بمثل : سيرَ يزيد سيرا ، أي أنه
لو كان النائب ضميراً يعود على المصدر : «سير» (هو أي السير) =

«مَرَرْتُ زَيْدًا»، ولا «مَرَّ زَيْدٌ»^(١). والثابت في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان. وهو المكلف^(٢) وامتناع لا يتقدم لعدم تنحدر. وقد أحراروا اليأس في «لم يَصْرَتْ مِنْ أَحَدٍ» مع امتناع «مِنْ أَحَدٍ لَمْ يَصْرَتْ» وقالوا في (كفى بالله شهيدا)^(٣) إن المجرور فاعل مع امتناع «كفَّتْ يَهْتَدِ».

= يزيد، لا يرتفع المصدر عند إظهاره، أي لكان: سير بزييد سير، فلما ورد بالنصب دل على أنه ليس النائب عن الفاعل وإنما النائب هو الجار والمجرور.

(١) ثم يرد عن حجتهم بأن المجرور لا يتبعه تابع مرفوع على المحل، فيشر إلى أن حرف الجر يعود حرف جر رائد، وهذا يجوز الإتيان عليه عن المحل لأن الاسم الذي بعده ليس مجرورا أصالة مثل: است بقائم ولا قاعدا. «فقايدا» معطوفة على قائم، على محض لأنها حرف ليس وحرف جر أصلي، وهذا لا يصلح الإتيان على مجروره على المحل، فلما كنا لا نستطيع أن نقول: مررت بزيد الفاضل، فإننا لا نستطيع أن نقول: مرَّ بزيد الفاضل، لأن الفعل (مرَّ) لا ينصب وهو لا يصل إلى معموله إلا بحرف جر، عن عكس «لست بقائم»، لأنك تستطيع حذف حرف الجر وتقول: «لست قائما».

(٢) أما الآية (وكان عنه مسئولاً) فإن الجار والمجرور ليسا نائباً عن الفاعل، وإنما النائب ضمير يعود على الإنسان الذي يقع عليه التكليف، والتقدير: وكان عنه مسئولاً هو.

(٣) النساء ٧٩، الباء حرف جر زائد، ولفظ الخلالة فاعل مرفوع =

الثالث: مصدر محتص^(١)، نحو (فإذا نُصَحَ في لُصُورِ نَفْحَةٍ واحدة)^(٢) ويمتنع نحو «سير سير» لعدم الفائدة، فامتناع «سير» على مصدر سير حق، خلافاً لمن أحراره.

= بصمة مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر رائد. ولعل (كفى) لم يرد مؤنثاً لتأنيث الفاعل ولم يبع ذلك من أن يأتي بعده فعل يسبقه حرف جر.

(١) يجوز أن يوب «المصدر عن الفاعل» غير أن الحاجة بشرطون لذلك أن يكون المصدر متصرفاً، أي يصح أن يقع مفعولاً مطلقاً - أي منصوباً على المنصورية - وغيره، فكلمة «صَرَبَ» مصدر، وهي تقع مفعولاً مطلقاً في مثل: ضربته صرباً. ولكنه يقع في مواقع أخرى، فاعلاً في مثل ألمي صرْبُ، ومبتدأ في صرْبُهُ شديد... وهكذا. أما إذا كان المصدر غير متصرف أي لا يكون مفعولاً مصفاً مثل «سبحه» «مدح» «لج» فإنه لا يصح أن يكون نائباً عن الفاعل.

والشرط الثاني أن يكون المصدر مختصاً، أي مفيداً لإفادة تزيد عن معنى المصدر الذي هو أيضاً معنى الفعل، فلا يصح أن نقول ضربت صرْبَ. لأن المصدر هنا مكررة. ولا يقدم فائدة أكثر من فائدة الفعل، فإذا خصصته بالتعريف أو بالصفة جاز أن يوب عن الفاعل، فتقول: صرْبَ الصرب، وضربت صرْبَ شديد.

(٢) الحاقة ١٣ والشاهد في الآية وقوع المصدر (نفحة) نائباً عن الفاعل، وقد صح وقوعه لأنه مصدر مختص بالعت.

وَقَوْلُهُ

وَدَلَّتْ مَتَى يَسْتَحِلُّ عَلَيْكَ وَيَعْتَلِلُ

فالمعنى : وَيَعْتَلِلُ الاعتلالُ المعهودُ أو اعتلالٌ . ثم
حَصَّصَهُ (بَعْنُكَ) أخرى محذوفة للدليل كما تَحَدَّثُ
الصفاتُ المخصصةَّة . وبذلك يُوْتَجِّهُ (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ)^(١) .
وقوله :^(٢)

قَبْلَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهُ

(١) ما هو نائب الفاعل للفعل «يُحِيلُ» ؟ الحجة يرون أنه ضمير
مستتر جواراً عائد على مصدر الفعل ، على أن بعض الحجة يستدل
بذلك على جوار وقوع المصدر غير المختص نائب فاعل ، لكن
جمهور الحجة يرى أن المصدر مقدر بأنه مصدر مختص بالتعريف .
ورشته يرى : يُحْتَسَنُ الاعتلالُ ، أو بالعت ، ويعنه شبه جملة
يعسره شبه الجملة السابقة ، أي : «يُسْتَحِلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلِلُ اعتلالاً»
عليك

(٢) سبأ ٥٤ .

(٣) بعض الحجة يرى أن نائب الفاعل في البيت هو المصدر «دونها» .
ولكنه يستعجم أن «دون» ظرف غير متصرف ، أي لا يقع إلا
طرفاً ، ولذلك لا يصح أن يقع نائب فاعل . ويرى أغلب الحجة
أن نائب الفاعل ما ضمير يعود على المصدر ، وبؤولونه مصدراً
مختصاً بالتعريف : حيلَ حولُ ، أو بالعت بظرف آخر ، حيلَ
حول واقعٍ دونها .

وقوله

بَعْضِي حَيَّةٌ وَبَعْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

ولا يقال النائب المحرور ، كونه متعولاً معه
الرابع : ظرف متصرف مختص ، نحو «صبي»
رمضان «و» «حَسَنَ أَمَامَ الْأَمِيرِ» . ويمتنع بيته نحو عُنْدَكَ
ومعك وثم . لامتناع رفعهم . ونحو مكأ ورمدأ إذا لم
يُقَيَّدَا^(٣) .

(١) ما هو نائب الفاعل للفعل «يُعْصَى» ؟ لا يصح أن يكون الجار
والمجرور «مِنْ مَهَابَتِهِ» ، لأن «مِنْ» هنا دالة على التعليل ،
والمعنى : يُخَفِّضُ بسبب مهابته ، أو لأجل مهابته . ويرى الجمهور أنه
خير يعود على مصدر الفعل ، والمصدر مختص بالتعريف : يُخَفِّضُ
الإغصاءُ . أو بالعت بشبه الجملة : يُخَفِّضُ إغصاءً حادثاً من
مهابته .

٢ - يمكن أن يقع الطرف - المكن أو الرمان - نائب فاعل ، لكن ذلك
لا يكون إلا شرطين ، الأول أن يكون الطرف متصرفاً ، أي مما
يصلح أن يكون ظرفاً وغير ظرف مثل كلمة «يوم» فإنها تقع ظرفاً
في : سافرت يوم الجمعة ، وتقع متشأ في : يوم الجمعة عطلة .
وفاعلاً في : يحمل يوم الجمعة لي ذكريات طيبة ... وهكذا .
أما : قَطُّ ، وَعَيْنٌ - وَمَعَ . إلخ فلا تصلح أن تكون نائب
فاعل لأنها لا تقع إلا ظرفاً ، وبعضها مثل (عند - مع) لا يقع
إلا ظرفاً أو مجروراً بحرف الجر .

ولا يَنُوبُ غَيْرُ المَفْعُولِ بِهِ مَعَ وَجُودِهِ^(١) ، وَأَجَازُهُ
الْكُوفِيُّونَ مَطْلَقاً ، لِقَرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ (لِيُجْزَى قَوْماً رَمَا
كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(٢) ، وَالْأَخْفَشُ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ النَّائِبِ كَقَوْلِهِ^(٣) .

مَا دَامَ مُتَعَبِياً يَذْكُرُ قَدَمَهُ

وَالشَّرْطُ إِثْنَانِ أَوْ يَكُونُ الطَّرْفُ مُخْتَصِماً ، أَيْ دَا فَائِدَةً ، فَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَرَفاً مَبْهَمًا ، وَلِلذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ :
صَبَّحَ يَوْمٌ . أَوْ أُصِيبَ وَقْتُ . وَاتِّخَاصُ الطَّرْفِ يَكُونُ بِتَعْرِيفِهِ
أَوْ بِوَصْفِهِ أَوْ بِإِصَافَتِهِ .

(١) عَمِلَتْ الْآلُ أَنْ اجْتَمَعَتْ حِينَ تَبَيَّنَ لِلْمَجْهُولِ ، يَحْذِفُ الْفَاعِلُ ، وَيَنْوِبُ
عَنْهُ شَيْءٌ آخَرٌ ، وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ : الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَالْمَصْدَرُ ، وَالْخَارِجُ
وَالْمَجْرُورُ ، وَالطَّرْفُ . وَالسُّؤَالُ هَذَا : مَاذَا يَفْعَلُ حِينَ يَكُونُ فِي
الْحِمْلَةِ مَفْعُولٌ بِهِ وَوَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْآخَرَى ؟ جَمَاهُورُ الْحَدِيثِ عَلَى
أَنَّهُ يَفْصَلُ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي الْبَيَانَةِ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَبَعْضُهُمْ يَخَيِّزُ جَعَلَ
غَيْرَ الْمَفْعُولِ مَعَ وَجُودِهِ نَائِبَ فَاعِلٍ كَمَا سَتَرَى فِي الشَّوَاهِدِ .

(٢) الْحَالِيَّةُ ١٤ وَالْقَرَاءَةُ الْعَاشِيَةُ (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)
وَلَيْسَ فِيهَا شَاهِدٌ هَذَا لِأَنَّ الْفِعْلَ مَنِيٍّ لِلْمَعْلُومِ . أَمَّا الْقَرَاءَةُ الْآخَرَى
(لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) فَالشَّاهِدُ فِيهَا هُوَ وَقُوعُ شَيْءٍ
الْحِمْلَةِ الْمَكُونِ مِنَ الْخَارِجِ وَالْمَجْرُورِ (بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) نَائِبَ فَاعِلٍ
لِلْفِعْلِ (يُجْزَى) مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ (قَوْماً) .

(٣) كَلِمَةُ « مُتَعَبِياً » اسْمُ مَفْعُولٍ ، وَهِيَ تَعْدِلُ عَمَلُ الْفِعْلِ الْمَنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ ،
فَأَيْنَ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ ؟ وَرَدَتْ وَقَلَّتْ « مُصَوَّبَةٌ أَيْ أَنَّهَا مَفْعُولٌ

وقوله : (١)

لَمْ يَنْعِنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا

مَسْأَلَةٌ : وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ وَاجِبٌ
بَصْنُهُ . لَفْظًا إِنْ كَانَ غَيْرَ حَارَّةٍ وَمَجْرُورٍ . كَمَا « صَبَّحَ زَيْدٌ
يَوْمَ الْحَمِيسِ » مَدْمُوحٌ صَبْرًا شَدِيدًا . وَمِنْ ثَمَّةِ نُصِبِ الْمَنْعُورِ
لِذِي لَمْ يَنْتِ فِي يَحْوِ « تُعْطِي زَيْدٌ دَيْسَرًا » وَ« تُغْصِي دَيْسَرًا
رَيْدًا » . أَوْ مُحَلًّا إِنْ كَانَ حَارًّا وَمَجْرُورًا . يَحْوِ (فَادٍ)
يُخِجُ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ
لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا . فَكَذَلِكَ نَشْهَدُ^(١)

— بِهِ ، وَإِذَا نَفَدَ وَقَعَ الْخَارِجُ وَالْمَجْرُورُ « يَذْكُرُ » نَائِبَ فَاعِلٍ .
وَالْأَخْفَشُ بِشَهَادَةِ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ وَقُوعِ غَيْرِ الْمَفْعُولِ نَائِبَ فَاعِلٍ
مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِ

(١) الشَّاهِدُ فِيهِ وَقُوعُ الْخَارِجِ وَالْمَجْرُورِ « بِالْعَلِيَاءِ » نَائِبَ فَاعِلٍ مَعَ وَجُودِ
الْمَفْعُولِ « سَيِّدًا » ، وَالَّذِي سَوَّغَ ذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِ الْحَدِيثِ تَقَدُّمَهُ عَلَى
الْمَفْعُولِ

(٢) لَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ لَا يَتَعَدَّدُ لِلْفِعْلِ الْوَاحِدِ فَكَذَلِكَ نَائِبُ الْفَاعِلِ ، وَمِنْ
ثُمَّ إِذَا اجْتَمَعَ مَفْعُولٌ بِهِ وَطَّرْفٌ وَمَصْدَرٌ وَخَارِجٌ وَمَجْرُورٌ فِي جُمْلَةٍ
وَاحِدَةٍ ، وَأَقِيمَ أَحَدُهَا نَائِبَ فَاعِلٍ فَإِنَّ الْبَاقِيَ يَكُونُ مُصَوَّبًا ، وَلَا
يَجُوزُ رَفْعُ أَحَدِهَا حَتَّى لَا يَتَعَدَّدَ نَائِبُ الْفَاعِلِ .

فصل : وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول^(١) فيبابة

(١) أنت تعلم أن الفعل المتعدي ثلاثة أنواع ، متعدد لمفعول واحد . ومنه ثلاث . وهو تعدل لثلاثة مفاعيل . وقد عرفنا أن الفعل المتعدي لمفعول واحد يسمى للمجهول جعل المفعول دليلاً عن المفاعل . وسنفسح ساحة للتجولات كثيرة - وضع الفعل المتعدي لأكثر من مفعول . وسنذكر أي مفعول نعمله ناشئاً عن الفاعل .

جعل متعدي في ثلث أنواع .
 - من واحد . أي أن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وسنذكره مستوفى على جور إقامة لمفعول الأول . مثل : ضمت زيدا كريماً . بقول : طُنَّ زيدٌ كريماً . أما المفعول الثاني فقد منع بعض النحاة جواز جعله نائب فاعل منعاً مطلقاً وأجازه آخرون بشرط ألا يؤدي ذلك إلى غموض وألا يكون المفعول الثاني جملة ولا ظرفاً .

ب - أعطى وكسا . أي أن المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وسنذكره بعد ذلك على نوعين من المفعولين نائب وعين بشرط ألا يؤدي ذلك إلى غموضه . فمثل : أعطيت زيدا كتاباً . ب - أعطيت زيدا كتاباً . وأعطيت زيدا كتاباً . بالإضافة إلى التخصيصات في الاختلاف التي يقدمها ابن هشام .

ج - إذا كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل فالأغلب أن يقوم المفعول الأول نائب فاعل . مثل : أعطيت زيدا عمراً كريماً . الأفضل أن نقول عند بناء الجملة للمجهول : أعطيت زيدا عمراً كريماً . وعند كثير من النحاة أنه يصح أن تجعل المفعول الثاني أو الثالث نائباً عن الفاعل بشرط عدم الغموض . فنقول : أعطيت زيدا عمرو كريماً . وأعطيت زيدا عمراً كريماً .

الأول حائزاً اتفاقاً . وبينة ثلاث متممة اتفاقاً . نفعه الحضرأوي وابن النظيم . وصوابك أن بعضهم أحذره إن لم يلبس . نحو « عَدَمْتُ ريداً كَشَشْتُ سميماً » . وفي الثاني ففي باب « كسا » إن ألبس نحو « أَعْطَيْتُ زيدا عمراً » . امتنع اتفاقاً . وإن لم يلبس نحو « أَعْطَيْتُ ريداً دِرْهماً » . حذر مصنفنا . وقيل بامتناع مصنفنا . وقيل إن لم يُعتقد القليل . وقيل إن كان نكرة ولأول معرفة .

وحيث قيل بالجواز فقال البصريون : إقامة الأول أولى . وقيل : إن كان نكرة فإقامته قبيحة . وإن كانا معرفتين استويا في الحسن . وفي باب « ظن » قال قوم : يمتنع مطلقاً لئلا يلبس في المكرتين والمعرفتين . ويُعوذ بصغيري عن المؤخر إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً . وهو حينئذ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم . واختاره الحروئي ولخضراوي . وقيل يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة . واختاره ابن طححة وابن عصفور وابن مالك . وقيل : يُشترط ألا يكون نكرة ولأول معرفة فيمتنع « طُنَّ قُتُمٌ ريداً » . وفي باب « عَمَّ » أحذره قوم إذا لم يلبس . ومنعه قوم منهم الخضراوي والأبدي وابن عصفور . لأن الأول مفعول صحيح والأخير مبتدأ وخبر شَبَّها بمفعول « أعطى » ، ولأن السماع إنما

حاء بإقامة الأول ، قال :^(١)

وَبَشَّرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ

وقد تبين أن في النظم أموراً ، وهي : جكاة الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كَسَا » حيث لا كَبَشْرٌ ، وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظَن » ليس جملة ، وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة بتدق . إذ سم يذكره مع المتفق عليه . ولا مع المختلف فيه . ويعمل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع .

فصل بَصَمٌ وَرَ فعل مفعول مطلقاً . وبَشَّرَكَ ثابتي الماضي المبدوء بتاء زائدة كـ « تَصَارَبَ وتَعَلَّمَ » ، وثالث المبدوء بهمر لواصل كـ « انصدق واستخرج واستحلى » . وَيَكْتَسِرُ ما قبل الآخر من الماضي ، وَيَقْتَحُ من المضارع .^(٢)

(١) سيبويه ١٠٤٠

وَبَشَّرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ
و « عبد الله » هنا ليس شخصاً بذاته ، وإنما أراد به القبيلة ، والحو
مكان .

والشاهد فيه أنه جعل المفعول الأول نائلاً عن الفاعل « نَشْتُ »
ولم يجعل المفعول الثاني ولا الثالث .

(٢) حين ينشأ الفعل للمجهول يحدث فيه تعبير معين ، وأنت تفهم هذا
أن الفعل الذي ينشأ للمجهول هو الفعل الماضي والمضارع فقط ، =

وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقال وباع .
أو عين افتعل أو افعل كاختار وانقاد ، فلك كسر ما
قنها بإحلاص . أو إشماء لضم . فتقلب ياء فيهما . ولك
إحلاص لضم . فتقلب واو . قال

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئٌ نَيْتَ
نَيْتَ شَيْئٌ نَوْعٌ وَشَرَيْتَ

هذا أن الفعل الذي ينشأ للمجهول هو الفعل الماضي والمضارع فقط ،
ولا يجوز . . . فعل الأمر . . . ولا بد من ضم أول الفعل ما صيغ
أو مضارعاً ويضاف إلى ذلك شيء .

أ - إذا كان الماضي على وزن فعّل أو فعّلت صيغ حرف ثابتي
يُصاغ فتقول في تصاربت وتعلمت : تَصَوَّرْتُ وتَعَلَّمْتُ .

ب - إذا كان الماضي مبدوءاً بألف أو وصل ضم الحرف ثابتي يصاغ
فتقول في : انطلق . واستخرج واستتم : انْطَلَقَ . اسْتَخْرَجَ .
اسْتَتَمَ .

(١) إذا كان الفعل الماضي ثلاثياً أجوف مثل : قال وباع فنعرب في
ثابته بمجهول ثلاث هجاء .

أ - كسر الهمزة وقلب الألف ياءً خالصة : قبل - بيع

ب - ضم الهمزة وقلب الألف واواً خالصة : قول - نوح

ج - الإشماء ، وهو انطق بصيغة بمائة نحو كسره . وليس في
العربية حرف كتابي يمثل هذا لطق .

(٢) البيت شاهد على إخلاص ضم هاء الفعل الثلاثي الأجوف المنشأ
للمجهول . مع نَوْع .

وقال: (١)

حَوَكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذَا تَحَاكَ

وهي قليلة . وتَعَزَى لِفَقْعَسٍ وَدَبِيرٍ ، وادعى ابن عذرة امتناعها في افتعل وافتعل . والأول قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك ، وادعى ابن مالك امتناع ما أَلْبَسَ من كسر كـ « حِفَّتْ وَبِعَتْ » . أو صَمَّ كـ « عَمَّتْ » . وُضِلَ المسألة « خافني زيد » و « باعني لعمرو » و « عاقني عن كذا » ثم بَنَيْتُ لِلْمَفْعُولِ ، فلو قلت خِفْتُ وَبِعْتُ ، بالكسر . وَخِفْتُ . بضم . شَوَّهَتْ أَهْلٌ فَعَلَ وَفَعَلَ . وبالعكس المعنى . فتعَيَّنَ لا يجوز بهن إلا الإشمام . و الضمُّ في الأولين والكسر في الثالث ، وأن يمنع الوجه الملبس . وجمعته المعربة مرحوحاً لا مموعاً . وسم ينتسب سبويه للإلباس . لحصوله في نحو « مُخْتَارٌ وَتَضَارٌّ » (٢) .

(١) هذه الرواية شاهد على إخلاص الصم في بعض لهجات العرب . حاله حَوَكٌ .

(٢) أي . أن الليس لا يجمع من وجود وزن مشترك . فكلية ومختار ، تصلح أن تكون اسم فاعل على وزن مُتَعَتِّلٍ . أصلها « مُخْتَشِرٌ » . تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً ، وتصلح أن تكون اسم مفعول « مُخْتَشِرٌ » على وزن مفعَّلٍ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً وكذلك صم (تضار) يمكن أن تكون مساً

وَأَوْحَبَ لِحَمْهُورٍ صَمَّ فَأِثْلَاثِي الْمَصْعَفِ نَحْوُ شُدٍّ وَمَدٍّ . وبحق قول بعض الكوفيين إن كسر حائر . وهي له بي صفة . وبعض تصم . وقرأ عبقمة (ردت إلب) (ولتو رثوا) بالكسر . وحوار من ماسك الإشمام أيضاً . وقال المهلبادي : مَنْ أَشَمَّ فِي « قِيلَ » وَ « بَيْعَ » أَشَمَّ هُنَا .

★ ★ ★

المعلوم ، أصله (تضار) على وزن تفاعل فلما أدغم حرفه الراء ففتحها ، ويمكن أن يكون مبياً للمجهول (تضار) على وزن تفاعل

(١) وصف ٦٥

(٢) الأنعام ٢٨ والقراءة بالكسر في الآيتين شاهد على حوار كسر فاء الثلاثي المصعف . والقراءة العاشية بضم الفاء .

هذا باب التعدي واللزوم

الفعل ثلاثة أنواع :

أحدها : ما لا يُوصَف بتعدي ولا لزوم . وهو « كان »
وأخواتها ، وقد تقدّمت^(١)

الثاني : المتعدي ، وله علامتان : إحداهما . أن يصحَّ
أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر . الثانية أن يُبنى منه
اسم مفعول تام . وذلك كما « ضَرَبَ » . لا ترى أنك
تقول : « زيدٌ ضَرَبَهُ عمرو » فتصل به هاء ضمير غير
المصدر وهو « زيدٌ » . وتقول : « هو مضروبٌ » فيكون
تاماً . وحكمه أن يصب اسمعول به كما « صرئتُ ريذاً »
و « تدبرتُ الكتبَ » لا أن تات عن الماعل كما « صرِبَ
زيدٌ » و « تدبرتُ الكتبُ » .

الثالث : اللازم ، وله اثنتا عشرة علامة ، وهي : ألا
يتصل به هاء ضمير غير المصدر .^(٢)

والأ يبنى منه اسم مفعول تام . وذلك « كخرَجَ » ،

(١) « كان » وأخواتها أفعال ناقصة كما تعلم ، والفعل يدل على زمن
وحدث ، أما هذه فهي عديم نقصه لأنها لا تدل على حدث ،
وإنما تدل على زمن محض . فأت حين نقول : كان زيد يصب ، فإن
الحدث إنما هو في « يصب » وليس في « كان » التي دلت على الزمن
محض . ولذلك فإن هذه لأفعال لا تطلب دعلاً . وإنما هي
تدخل على الجملة الاسمية فتسحقها - أي تعبرها - من الناحية
الإعرابية ، وتصيب إليها زمناً معيناً . ولذلك يعتبر بعض النحاة
الجملة المدونة بفعل ناسخ جملة اسمية لا جملة فعلية ، لأن الفعل
فيها لا يتضمن معنى الحدث

وأنت تعلم أيضاً أن الفعل الناقص يمكن أن يكون تاماً ، إذا
دل على حدث كأن نقول : تلبّدت السماء بالغيوم . واشتدت =

= الريح ، فكان المطر . « كان » هنا فعل تام ، و « المطر » فعل ،
وهي جملة فعلية
أما الفعل الذي يدل على الزمن والحدث فهو بوهان : متعد
transitive ولازم intransitive .

(١) من الواضح أن الفعل إذا اتصل به هاء ضمير غير المصدر كان
متعدياً مثل : زيدٌ ضربه عمرو . فإهاء هنا ضمير عائد على زيد .
أما علامة الفعل اللازم فهي ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر
مثل : هذا المشي مشيته ، فالهاء هنا عائدة على مصدر الفعل ،
والتقدير : مشيت هذا النوع من المشي .

ألا ترى أنه لا يقال «زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو» ، ولا «هو مَخْرُوجٌ» . وإنما يقال «الحُرُوجُ خَرَجَهُ عَمْرُو» . و«هو مَخْرُوجٌ بِهِ أَوْ إِلَيْهِ» .

وَأَنْ يَدَّ عَلَى سَحَبَةٍ . وهي ما ليس بحركة جسم من وصف ملأه نحو خُشٍّ وَشَجَعٍ

أو على عَرَضٍ ، وهو : ما ليس بحركة جسم من وصف غير ثابت كـ «مَرَضٌ وَكَسِلَ وَنَهِمَ إِذَا شَبِعَ» .

أو على نظافة كـ «نَظَفَ وَطَهَرَ وَوَضُوءٌ»

أو على دَنَسٍ . نحو نَجَسَ وَقَدَّرَ ،

وأي مطوَّعة وعية بعدل فعل متعدٍّ بواحدٍ . نحو كَسَرْتَهُ وَكَسَرَ وَمَدَدْتُهُ وَمَدَدَ . فهو طالعٌ ما يتعدى فعله لاثنيين متعدٍّ بواحد كعلمته لحسات فتعلمه

و يكون موزناً لأفعل كـ «قَشَعَرْتُ وَأَشْمَرْتُ» . أو بـ «حَقَّقَ بِهِ وَهُوَ فَوَعَلَّ كـ «اَكْوَهْتُ نَفْرَحُ» إذا ارتعدت .

و لأفعل كـ «خَرَنْجَمَ» ، أو لما ألحق به ، وهو فعَّلَ بريدَه بحدى اللامين كـ «اقْعَنْسَسَ الْجَمَلُ» إذا أبى د سقاده . وفعَّلَى كـ «احْرَنْبَى الذَّبْلُكُ» إذا انتفش للقتال .

وحكم اللازم أن يتعدى بالجار كـ «عجبت منه» و«مررت به» و«غضبت عليه» .

وقد يحذف ويبقى الحرف شذوذاً كقوله :
أَشَارَتْ كُتَيْبٍ ، لَأَكْفَ لأَصْبَحَ

أي إلى كتيب

وقد يحذف ويصحب المحرور ، وهو ثلاثة أقسام :

سماعيٌّ جائزٌ في الكلام المنشور ، نحو «نَصَحْتَهُ» و«شَكَرْتَهُ» ولأكثر ذكر نلام نحو (وَنَصَحْتُكُمْ) (أَنْ أَشْكُرَ لِي) (٣) . وسماعيٌّ خاصٌّ بالشعر كقوله : (١)

(١) كُتَيْبٌ مَرْدُوقٌ ، وهو سماعه

د قبل أي شمس شرق فيه . أشارت كُتَيْبٍ بالألف لأصابع
و شهد فيه تعدي فعل «أش» بحرف «ي» ثم حذف

وبقي الاسم «كُتَيْبٌ» مجروراً ، والتقدير : أشارت إلى كتيب لأصابع .

(٢) الأعراف ٧٩

(٣) لقمان ١٤ والشاهد في الآيتين وجود أفعال تتعدى بحروف جر ، وتستعمل أحياناً بدونها ، من هذه الأفعال : نَصَحَ - شَكَرَ وَعَدَ - كَذَبَ - الخ

(٤) ثبت سماعه هو

شذوذاً بـ «كُتَيْبٍ» بمعنى منه . كذا غسل الطريق الغضب
«عسل» أي تحرك واضطرب . والبيت شاهد عن حواز حذف حرف الجر في بعض الأفعال في الشعر وحده ، ومن ثم يتحول المجرور إلى منصوب ، والأصل : غَسَلَ الثعلبُ في الطريق ، صارت : غَسَلَ الثعلبُ الطريق .

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَثَ

وقوله: (١)

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ

أي في الطريق ، وعلى حَبِّ الْعِرَاقِ .

وقياسي . وذلك في أَنْ وَأَنْ وَكَيْ (٢) ، نحو (شَهِدَ
اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) (٣) ، ونحو (أَوْ عَجِيتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ
ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ) (٤) ، ونحو (كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً) (٥) ، أي
بأنه ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قدرت «كي»

(١) البيت تمامه هو :

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ واحبب بأكفه في القرية السوس
آليت : حلفت ، والشاهد في البيت حذف حرف الجر ونصب
ما بعده ، والأصل : آليت على حب العراق ، فصار : آليت
حب العراق .

(٢) يكثر في العربية حذف حرف الجر قبل المصدر المؤول ومحاكاة قبل
« أن » ، « أن » مثل : سَعِدْتُ أَنْ نَجَحْتُ ، أي سعدت بأن نجحت
أي تنجحك

(٣) آ آ عمران ١٨

(٤) الأعراف ٦٣

(٥) الحشر ٧

مصدرية . وأهمل النحويون هنا ذِكْرَ « كي » . و شرط
إن مالک في « أَنْ وَأَنْ » أمن اللبس فسح الحذف في نحو
« رَعَيْتُ فِي أَنْ يَفْعَلْ أَوْ » عن أَنْ تَفْعَلْ « لإشكال المراد
بعد حذف . وبشكل عليه (وترغون أن تنكحوهن) ،
فحذف الحرف مع أن متسرين حتفوا في مراد

فَصَلُّ سَعَصَ مَصْعِلَ لأصله في تتقدم على بعض .
إما بكونه مبتدأ في الأصل . أو فاعلا في المعنى . أو
مسترحا حط أو تقديرأ والآحر مقيد لصلأ أو تقديرأ .
ودلت كـ « ريدأ » في « صلت ريدأ قائما » و « أعطيت
زيدأ درهما » (٣) و « اخترت زيدا القوم » (٤) أو « من

(١) النساء ١٢٧ والآية شاهد على جواز حذف حرف الجر قبل المصدر
المؤول سواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، فليفسروا بمنعهم في معنى
آية ، أهر : ترغون في أن تنكحوهن ، أم : ترغون عن أن
تنكحوهن ومع احتمال المعيين حذف حرف الجر .

(٢) « ظلت ريدأ قائما » عندما مفعولان ، أولهما له حق التقدم على
الثاني ، لأنه مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يسبق الخبر .

(٣) أعطيت زيدا درهما ، عندما مفعولان ، أولهما له حق التقدم على
الثاني ، لأن الأول فاعل في المعنى . لأن أعطيت الدرهم وهو
أحد .

(٤) « اخترت زيدا القوم » عندما مفعولان ، أولهما له حق التقدم على
الثاني ، لأن الأول مطلق ، والثاني مقيد بحرف جر . لفظاً أو
تقديرأ ، إذ يمكن أن تقول : اخترت زيدا من القوم .

فقوم» ثم قد يحب الأصل كما إذا جيف نسك «عصيت زيدا عمراً» . أو كان الثاني محصوراً كـ «ما أعطيت زيدا» لا درهماً . أو صهر أو لأول صمير نحو (يد أعطيت الكوثر) (١) . وقد يمنع كما إذا اتصل الأول بصمير الثاني كـ «أعطيت المال مالكة» (٢) . أو كان محصوراً كـ «عطيت درهم لا زيدا» أو مضمر أو الأول طاهر كـ «الدرهم أعطيته زيدا» .

فصل: يجوز حذف المفعول لغرض: إما مضي كتسبب لموصل في نحو (م ودعك ريتك وما قل) (٣) ونحو (إلا تذكرة لمن يخشى) (٤) . وكلا إيجاز في نحو

(١) الكوثر ١ .

(٢) «أعطيت المال مالكة» ، المخصوص أن المفعول الأول هو «مالك» وكان له حق التقدم لأنه فاعل في المعنى . لكن امتنع تقديمه لأن فيه ضميراً يعود على المفعول الثاني ، فلا يصح أن يقول «أعطيت مالكة المال» حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(٣) الصحيح ٣ حذف المفعول به: التقدير «وما فلاك» حتى تسبب فواصل الآيات (والصحي) والليل إذا سحى . ما ودعك ريتك وما قل .

(٤) طه ٣ حذف المفعول به ، والتقدير من يخشى الله حتى تسبب فواصل الآيات: (طه) ما نزلنا عليك القرآن ليتشتتى . ولا تذكرة لمن يخشى .

(فإن سم تفعولوا ولن تفعلوا) (١) . وإما معوي كاحتقار في نحو (كتب الله لأعين) أي . ككافرين . أو لاستهجان كقول عائشة رضي الله عنها «ما رأى مني ولا رأيت منه» أي: العورة .

وقد يمنع حذفه كأن يكون محصوراً نحو «لما ضربت زيدا» أو جواباً كـ «ضربت زيدا» جواباً لمن قال: «من صرت» .

فصل: وقد يحذف بصره إن علم كقولك لمن سدد سهماً «لقرطاس» . ولئن تاهب لسفر «مكة» . ولئن قال: «من أضرب» «شر الناس» بإضمار: نصيب ، وتريد . واضرب .

(١) القرء ٢٤ حذف معمول به لغرض لغوي هو الإيجاز . إذ أسه مذكور في الآية لسفقه (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فنزّل سورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله بكنتم صادقين فإن سم تفعولوا ولن تفعلوا فتقو النار التي وهبناها للناس والمحارة أعيدت للكافرين) . والتقدير: «لئن لم تفعلوا ذلك ولن تفعلوه» أي فإن لم تأثروا بسورة من مثله ، ولن تأثروا بها ...

(٢) المحادلة ٢١ .

وقد يحب ذلك كما في باب الاشتغال كـ « زيداً ضربته »^(١) والنداء كـ « يا عبد الله »^(٢) وفي الأمثال نحو « الكلاب على البقر » أي : أرسل ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو « انتهوا خيراً لكم » أي : واتوا . وفي التحذير بآتيك وأخواتها نحو « إياك والأسد » أي : إياك



باعد وأحذر الأسد ، وفي التحذير بغيرها بشرط عطف أو تكرار نحو « رأسك والسيف » أي : باعد وأحذر ، ونحو « الأسد الأسد » وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو « المروءة والمجدة » ونحو « السلاح السلاح » بتقديم الزم .

(١) باب الاشتغال من أبواب النحو العربي ، لكما لم نشأ تقديمه هـ وهو عندهم أن يتعمد سم . ويتأخر عنه فعل صريح للعدو فيه . مشغول عنه بالفعل في ضميره ، أو ملابسه ، مثله : زيداً ضربته . « زيداً » مفعول به منصوب ، فما الذي نصبه ؟ يقولون إنه ليس الفعل الذي يليه « ضرب » ، لأن هذا الفعل « مشغول » بمفعول آخر هو الضمير « ضربته » ، ومستحيل عندهم أن ينصب مفعولين وهو في الأصل ينصب مفعولاً واحداً ، لذلك سموا هذا النوع من التراكيب بالاشتغال ، إذن أين الفعل الذي نصب زيداً ؟ يقولون إنه فعل محذوف بفسره الفعل الموجود ، والتقدير « ضربتُ زيداً ضربته » وهذا الفعل المحذوف لا يظهر أبته لأنهم لا يجمعون بين العوض والعوض عنه

(٢) النداء في العربية بحرف من حروف النداء مثل « يا » ، وهو عند كثير من النحاة جملة فعلية لأن الممدى منصوب أو في محل نصب ، وهم يفسرون ذلك بأنه في الأصل مفعول لفعل محذوف ، ويتسرون « يا عبد الله » بأن أصلها « أنادي أو أدعو عبد الله » .

(٣) النساء ١٧١ .

هذا باب المفعول المطلق

أي «لدي بصدق عليه قوس» «مفعول» صدقاً غير مقيد
بالحرف وهو اسم مؤنث عدده . و «تثنى نوعه» . و عدده
وليس خيراً ولا حالاً ، نحو «صَرَبْتُ صَرَباً» أو «صَرَبْتُ
الأمير» أو «صَرَبْتُين» ^(١) بخلاف نحو «صَرَبْتُ صَرَبْتُ
ثِيماً» . ونحو (وَيْتِي مُتَبَرِّجٌ)

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا ^(٢) .

(١) المفعول المطلق عند الحاجة هو الذي يصبح أو يسمى «مفعولاً» دون
أن يقيد بشيء آخر كالمفعول الآخر التي لا بد لها من قيد مثل
«المفعول به ومعه» . ولأجله . وفيه . لكن المتعارف عنه في النحو
أنه إذا أطلق لمط «المفعول» كان معه «المفعول به» ومن
لواضح من نص ابن هشام أن المفعول المطلق بعيد ثلاثة أعرص :
تأكيد الماعل . أو تبيين نوعه . أو تبيين عدده

(٢) الحمل ١٠

(٣) الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا . لكن قد تنوب عنه
كلمات أخرى . غير أن هناك خطأ شائعاً عند بعض المعربين حين
يقولون : نائب مفعول مطلق . وهذا غير صحيح . إذ لا يوجد
نائب مفعول مطلق . بل يوجد نائب عن المصدر . ولكنه مفعول
مصنوع .

والمصدر : اسم الحدث الجاري على الفعل .

وخرَجَ بهذا القيد نحو «اغْتَسَلَ غَسْلاً» و «تَوَضَّأَ
وَضْوءاً» و «أَعْطَى عطاءً» فإن هذه أسماء مصادر ^(١) .

وعينه إما مصدر مثله نحو (فَرَسَ فَهْمَ) وَكَيْمَ خَرَاءً
مَوْفُوراً ^(٢) . أو ما اشتق منه من فعل نحو (وَكَيْمَ اللهُ
مُوسَى تَكْبِيماً) ^(٣) . أو وصف نحو (وَصَفَتْ صَفّاً) .

(١) اسم المصدر يختلف عن المصدر في أن المصدر يدل على الحدث
ولا بد أن تكون فيه جميع حروف الفعل مثل «أعطى إعطاءً»
أما «العطاء» فليس مصدرًا لأنه يدل على الشيء المعطى وليس
صنية الإعطاء . وليس فيه كل حروف الفعل إذ ليست فيه همزة .
لكن إذا استعمل «عطاء» في دلالة على حدث «الإعطاء» سُمِّيَ
اسم مصدر . وهو في هذه الحالة يصبح أن يعود عن المصدر في
المفعول المطلق . فتقول . «أعطى عطاءً» .

(٢) لإسراء ٦٣ الشاهد فيه . أن الذي نصب المفعول المطلق (حزء)
هو خبر إن : (جراؤكم) وهو من الناحية النحوية مصدر أيضاً

(٣) النساء ١٦٤ ، والشاهد فيها أن الذي عمل النصب في المفعول المطلق
(تكميماً) هو الفعل (كنتم) . ولتلاحظ أنه يقرب من الفعل مشتق
من المصدر . وهذا هو مذهب النصارين

(٤) الصافات ١ ، والشاهد فيها أن الذي عمل في المفعول مصق (صمّاً)
هو اسم الماعل (الصامات) . وحين يظن الحاجة كلمة «وصف»
لأنهم يعنون اسم الماعل واسم المفعول ولصحة خشية .

وَزَعَمَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ الْفِعْلَ أَصْلٌ لِلْوَصْفِ ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْفِعْلَ أَصْلٌ لِهَاتَا (١) .

فصل : ينبؤ عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (٢) ما يدل على المصدر من صفة كـ « مَنَزَتْ أَحْسَنَ السَّيْرِ » (٣) و « اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ » و « ضَرْبَتَهُ صَرْبَ الْأَمِيرِ النَّصِّ » إذ الأصل « صَرْباً مِثْلَ صَرْبِ الْأَمِيرِ لِلنَّصِّ » فمُحْدَفٌ مَوْصُوفٌ ثُمَّ مَصْدَفٌ ، أَوْ صَمِيرٌ نَحْوُ

« عبد الله أظنه حالساً » . ونحو (لا أُعَدُّهُ أَحْداً) (٤) ، أَوْ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ كـ « صَرَبَتْهُ ذَلِكَ لُصْرَتٌ » أَوْ مُرَادِفٌ لَهُ نَحْوُ « شَيْئَتُهُ بَعْضاً » (٥) و « حَبِيبَتُهُ مِقَّةٌ » و « قَرَحَتْ جَدَّالاً » وَهُوَ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ مَصْدَرٌ خَدِلٌ بِالْكَسْرِ ، أَوْ مُشَارِكٌ لَهُ فِي مَادَّتِهِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : اسْمٌ مَصْدَرٌ كَمَا تَقْدِمُ ، وَاسْمٌ عَنِ ، وَمَصْدَرٌ لِفِعْلِ آخَرَ نَحْوُ (وَاللَّهُ تَنْتَكُمُ مِنْ أَرْضٍ نَسْأُ) (٦) .

(١) مادة ١١٥ . وَلَآئِهْ أَكْرَمَتْهُ هِيَ (قَالَ اللَّهُ لِي مَسْرُكُهَا عَلَيْكُمْ فَمِنْ كَثْفَرُ عَا' مِنْكُمُ' فِي' أَعْدَتُهُ عَدَا' لَا' أَعْدَتُهُ أَحَدًا مِنْ لِهَاتَيْنِ) . لَشَاهِدَ فِيهَا (لَا أَعْدُهُ) إِذْ أَنَّ الصَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالْفِعْلِ لَا يَعُودُ عَلَى الْكَافِرِ وَإِنَّمَا يَعُودُ عَلَى « الْعَذَابِ » وَهُوَ مَصْدَرٌ . لِذَلِكَ يَحْرَبُ الصَّمِيرُ هُنَا مَفْعُولًا مُطْلَقًا

(٢) اسم الإشارة يصح أن يكون مفعولاً مطلقاً بشرط أن يكون بعده المصدر معرفةً بِأَلْ ، فَيَقُولُ : صَرَبَتْهُ ذَلِكَ الضَرْبُ . ذَا : اسم إشارة في محل نصب مفعول مطلق ، والتقدير : صَرَبَتْهُ صَرْباً كَهَذَا الضَرْبِ ، وَمِثْلُهُ أَن يَقُولَ : اقْرَأْ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ، أَيْ : اقْرَأْ قِرَاءَةً تَشَبَّهُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ . وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ يَكُونُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا مِثْلًا لِلنَّوْعِ .

(٣) هذا المصدر مرادف لمصدر الفعل : لأن « شَيْئَتُهُ » بِمَعْنَى كَرِهَتْهُ وَبَعْصَتْهُ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَّ تَقُولَ : قَعَدْتُ حَبُوساً . وَحَرَبْتُ وَكَصّاً

(٤) نوح ١٧ والشاهد فيها وقوع (نَسْأُ) مفعولاً مطلقاً مع أن الفعل هو (أَسَيْتُ) ومصدره « إِنْسَاتٌ » . لَكِنْ « نَسَاتُ » مَصْدَرٌ مِنْ فِعْلِ آخَرَ هُوَ « نَسْتُ »

(١) هذه إشارة إلى خلاف النحاة في إجابة السؤال :

أيهما أصل ؟ الفعل أم المصدر ؟ والفعل أم الوصف كاسم الفاعل مثلاً ؟ البصريون يقولون إن المصدر هو أصل الاشتقاق . وبعضهم يرى أن المصدر أصل للفعل ، ولكن الفعل أصل للوصف .

أما الكوفيون فيرون أن الفعل هو أصل الاشتقاق في العربية .

(٢) تلاحظ هنا أنه لم يقل هذه الألفاظ تنبؤ عن المفعول المطلق ، وإنما قال إنها تنبؤ عن المصدر ولكنها هي نفسها مفعول مطلق .

(٣) الصفة تصلح أن تكون مفعولاً مطلقاً حين تصاف إلى مصدر الفعل كما مثل الذي قدمه : « سَرَتْ أَحْسَنَ السَّيْرِ » أَحْسَنَ : مفعول مطلق ، وهو مصاف إلى السير الذي هو مصدر الفعل ، ومثل « أَحْتَرَمَهُ أَعْظَمَ الْاحْتِرَامِ » وَأَشْكُرُكَ جَرِيلَ الشُّكْرِ .

(وَتَنْتَلِيهِ تَنْتِيلًا) (١) والأصل « إِنْتَانًا وَتَنْتِيلًا » .
 أو « د ب ع ي » نوع منه كـ « قَعْدَ الْقَرْفَصَاءِ »
 و « بَخَعَ شَهْرِي » (٢) أو دل على عدده كـ « ضربته
 عشرين ضربات » (فاحيدوهة تَمْرِينَ حَذَّةً) (٣) أو على
 آله كـ « ضربته سوطاً » أو « عصاً » أو « كل » نحو
 (فلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) (٤) وقوله (٥)

(١) لمزل ٨ واشهد هو وقوع (تنسلا) مفعولاً مطلقاً مع أن الفعل
 هو (تبتل) ومصدره هو « تنس » ، إلا أن « تنس » مصدر من
 فعل آخر هو « بتل »

(٢) القرفصاء نوع من أنواع القعود ، والقهقري لون من ألوان الرجوع .
 أي أنهما اسمان ونيسان مصدرين . لكن لما كانا يدلان على نوعين
 صح استخدامهما مفعولاً مطلقاً .

(٣) لزور ٤ - لأعداد ألط مبهمة ، ولا تتحدد وصفها في حصة ، لا
 بعد معرفة محدودها سواء أكان مصافاً إليه أم سراً . ونسب ترى
 في الآية عدداً هو (ثمانين) وقع مفعولاً مطلقاً وتلاحظ أن تبيير
 هو (حذة) وهو مصدر الفعل « حذ » .

(٤) النساء ١٢٩ - « كل » وبعض الكلمات مهملة من عاصمتين ملازمتين
 للإضافة ، وتتحدد وطبقتهما في الجملة من انصاف إليه ، ولذلك
 حين تصادف في مصدر الفعل فإنهما تعربان مفعولاً مطلقاً ، كـ الآية
 الكريمة (فلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) « الميل » مصاف إليه وهو مصدر
 للفعل « مال » و « كل » مفعول مطلق منصوب . ومثله أن تقول :
 « أحترمتُه كلَّ الاحترام » وقد سُررت بذلك بعض السرور .
 وكذلك كل الكلمات المهمة في لغوية الملازمة للإضافة مثل « شيء - مثل »

(٥) ليت لقيس ، وهو بجماعه :

يَطْطِبُ كُلَّ طَلْحٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

أو « بعض » كـ « ضربته بعض الضرب » .

مسألة : المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق ،
 فلا يقال ضربين و ضربوا . لأنه كماء وعسل (١) .
 والمختوم بقاء الواحدة كـ « ضربة » يعكسه باتفاق (٢) .
 فيقال ضربت وضربت . لأنه كـ « تمر » و « كمة » .
 واختلف في النوعي : فـ المشهور الخوازمي ، وظاهر مذهب
 سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين

= وقد جمع الله شيئين معاً - يطحن كل الطن أن لا تلاقيا
 ولشاهد فيه نصب « كل » على المفعول المطلق ، وأنت ترى أنها
 مضافة إلى « الطن » الذي هو مصدر الفعل .

(١) الحاجة متفقون على أن المفعول المطلق المؤكد لعامله لا يجوز تثنيته
 ولا جمعه ، وذلك لأن المصدر هنا يدل على جنس الحدث ، والجنس
 يدل على القليل والكثير ، ولذلك شبه « ماء وعسل » وهما اسمان
 يدلان على جنس الماء و جنس العسل لا على ماء لدائه ولا عسل
 بعينه .

(٢) وهم يتفقون على أن المفعول المطلق المبين للعدد يجوز تثنيته وجمعه ،
 وابن هشام يشبهه هنا « بشمرة وكمة » مشيراً إلى أن هناك أسماء
 تنتهي بقاء التأنيث ، وهذه التاء لا تدل على التأنيث وحسب ولكنها
 تميز المبرد من الجمع مثل تمر - تمرّة ، دجاج - دجاجة ، تصاح -
 تصاحفة

فصل : اتفقوا على أنه يحورُ للدليل مقاليّة أو
حاليّة^(١) حذف عامل المصدر غير المؤكّد . كأن يقال
« ما حَلَسْتُ » فتقول « بلى جَلوساً طويلاً » أو « بلى جلستين »
وكقولك لمن قَدِمَ مِنْ سفر « قدوماً مباركاً » .

وأما المؤكّد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذف عامله ،
لأنه إما جيء به بتقويته وتقرير معناه ولحذف مباحٍ
هم . وَرَدَّه ابنه بأنه قد حُذف حوازاً في نحو « أَنْتَ
سَبْرًا »^(٢) و « وَحُبًّا » في « أَنْتَ سَبْرًا سَبْرًا »^(٣) وفي نحو

(١) يكثر هذا التعبير في كتب النحو ، « للدليل مقالي أو الحالي » وذلك
بعد بحثهم ظواهر الحذف ، والدليل المقالي أي اللفظي أي أن
المحذوف قد ذكر قبل ذلك . مثلاً : « مَنْ حَصَرَ زَيْدٌ » فتحذف الفعل .
ما فعل زيد ؟ صرب عمرًا . فتحذف الفاعل ، وهكذا . أما
الدليل الحالي فهو الذي يسميه « سياق الحال » أو الموقف الكلامي ،
أو الهيئة التي تكون عند الكلام ، كأن ترى شخصاً أمامه ورق وفي
يده قلم ، فيقول لك « رسالة » حذف فعل غير مذكور أيضاً قبل
ذلك . ولكنك تفهم من هيئته أي « أكتب رسالة » ... وهكذا .
وتستطيع أن تطبق هذا على حذف العامل حوازاً في المفعول المطلق .
(٢) من المواضع التي يحذف فيها عامل المفعول المطلق أن يدل على خبر
اسم عين مثل : أنت سبراً . فأنت : اسم غير سبراً مفعول
مطلق ، وهو نائب عن الخبر أو دال عليه . والتقدير عددهم أنت
تسبر سبراً

(٣) إذا تكرر المفعول المطلق النائب عن خبر اسم عين كان حذف عامته =

« سَقَا وَرَعِيًا »^(١) .

وقد يُقام المصدرُ مقامَ فِعْله فيمنع ذكره معه ، وهو
نوعان :^(٢)

ما لا فعل له ، نحو « وَبَلَّ زَيْبٌ » . و « وَبَحَّ » و :
بَلَّةُ الْأُكْفِ ..

= و حاً ، ولتفسيرها : أنت تسبر سبراً سبراً .

(١) إذا وقع المفعول مطلق بدلاً من المفعول كهدا لدعاء وجب
حذف الفعل والتقدير : سفاك الله سَقِيًا ورعاك رَعِيًا .

(٢) يبدأ هنا في تحديد المواضع التي يحذف فيها عامل المفعول المطلق
وجزئاً ، منها أن يقوم المصدر مقام الفعل . وهذا المصدر نوعان ،
نوع ليس له فعل ، ونوع له فعل .

أما الذي لم يرد له فعل في اللغة فمثل : وَبَسَّ ، وَبَحَّ ، وَبَلَّةُ
التي ذكرها هنا ، وفي كتب النحو مصدر آخر ليس لها أفعال
مثل : دَفَرَأ ، وَبَهَرَأ ، وَأَفَعُ ، وَثَفَعُ ، وَبَسَّ ، ومعظم هذه
مصادر من مصدر مستعمل

(٣) سبت بضمه هو .

تَذَرُ الجاحِمَ صاحِباً هَامِئاً سَنَةَ الْأُكْفِ كَأَنَّهُ لَمْ يُحَلِّقْ
والشاهد فيه رواية « بَلَّةُ الْأُكْفِ » بجر « لأُكْفِ » على أن
بَلَّةَ مفعول مطلق ، وهو مصدر ليس له فعل من نوعه . والشاعر
يصف سيوف قومه بأنها تقطع رقاب أعدائهم ويقول : اترك الأُكْفِ
تركاً فمن لا تعتبرها قد خفت .

فَيَقْدَرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَعَاهِ عَلَى حَدٍّ « فَعَدَتْ جُلُوساً »

وما له فعلٌ ، وهو نوعان : واقعٌ في الطلب . وهو
الواردُ دعاءً كـ « سَقِيَا ، وَرَعِيَا ، وَجَدَعَا » أو أمراً أو سهياً
بحو ، فيدأ لا فعوداً « وسحو (فَصَرَبَ رَقَبٌ) وقوله »

فَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

كذا أطلق ابن مالك . وتخصَّص ابنُ عصفور الوجوب
بالتكرار كقوله : (١)

فَصَرَبَ فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَرَبًا

(١) محمد ٤ ، والشاهد فيها أن « ضربَ » مفعول مطلق حذف عامه
وجوباً لأن المصدر وقع موقعه في الدلالة على الأمر ، والتقدير
« صرَبُوا الرقابَ » .

(٢) عشر بيت من بيتهم
مُتْرُوبٌ وَمِنْهَا حَقِيقًا عِيَانُهُمْ وَزَجَعُهُمْ مِنْ دَرِينِ بَحْرٍ حَقِيقًا
على حين هي اسم حسن أوورهم فندلا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
لدها ودرين : موضعان . والعيب جمع عيبة وهي حقيبة

السامر . والبحر : المتفحة من الامتلاء . وبدلاً مصدر من الفعل
« نَدَل » بمعنى حطف بسرعة ، وزريق اسم رجل . والشاهد فيه
قوله : « نَدَلًا زُرَيْقُ أَي نَدَلًا يَا زُرَيْقُ » وقع المصدر « ندلا »
مفعولاً مطلقاً ومعناه محذوف وجوباً لأن المصدر داب عن عمله في
الدلالة على الأمر ، والتقدير : احطف يا زريق كحطف الثعالب

(٣) لشاهد فيه وقوع « صرأ » مفعولاً مطلقاً وقد حذف عمله وجوباً ، =

أو مقروناً باستفهامٍ توبيخيٍّ نحو « أتوانياً وقد جد
قرناؤك » وقوله : (١)

أَنْوَمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابَا

وواقع في الخبر (٢) ، وذلك في مسائل :

• وقد اعتمد ابن عصفور عليه في أن المصدر الدال على الأمر يحذف
فعله وجوباً بشرط التكرار ، « صرأ في مجال الموت صرأ » أي :
صرى يا نفس في مجال الموت صرأ .

• لم يذكر ابن هشام هنا أنه طأ مستعملة في المفعول المطلق على صورة
المثنى دائماً وهي تقوم مقام أفعالها ، وأشهرها
لَبَيْتُك : مأخوذ من أَلَبَّ بِالْمَكَانِ أَي لَمْ يَمَارِقْهُ . والمعنى :
دواماً على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة .

سَعَدَ بَيْتُكَ : مأخوذ من المساعدة ، أي : مساعدة بعد مساعدة
حديث . أي تحسن عيب تحسناً بعد تحسن .
دَوَّالَيْتُكَ : مأخوذ من المداولة ، أي أداول مداولة بعد مداولة أي
ها مرة وهناك مرة .

(١) الشاهد فيه وقوع « أنوماً واعتراباً » مفعولين مطلقين وقد حذف
فعلهما وجوباً وقبه استفهام دال على التوبيخ ، والتقدير : أنلوم
أنوماً وتغترب اعتراباً ؟

(٢) أي في جملة خبرية ، لأن الذي سبق كان في جملة إنشائية ، أمراً
أو استفهاماً .

إحداها : مصادر مسموعة كثر استعمالها . ودلت
القرائن على عاملها . كقولهم عند تذكير نعمة وشدة
« حمداً وشكراً لا كفراً » و « صبراً لا جرعاً » وعند ظهور
أمر معجب « عجباً » وعند حطاب مريض عه أو معصوب
عليه « أفعله وكرامة ومسرة » و « لا أفعله ولا كيداً ولا
هماً »^(١) .

لثنية أن يكون تنصيلاً لعاقبة ما قبله نحو (فتدو .
الوثاق فيما منا بعد وإنما فداء)^(٢) .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مستفهماً
عنه ، وعدمه خبر عن اسم عين . نحو « أنت ستر سترأ »
و « ما أنت إلا سترأ » و « إنما أنت ستر البريد » و « أنت
سترأ » .

(١) التقدير في كل هذا : أحمد الله حمداً ، وأشكره شكراً ، و
« كثر كفر » ، وأصر صراً ، ولا جرع جرعاً ، وأعجب عجباً
وأوله وأكرمه كرامة وأسر مسرة . ولا أفعه ولا أكاد كيداً
ولا أهم هماً . (احتاج الحافة في « كيداً » ، فمعصم ذكر أنه
مصدر من « كاد » الناقصة بمعنى « قارب » ، ومعصم جعله من « كاد »
لتامة « كاد يكيد كيداً » ، أما « هماً » فهي من « الهمة » أي ولا
أبدل في ذلك همة .

(٢) محمد ٤

ر بعد أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره . ولأول
الواقع بعد جمعه هي نص في معناه نحو « عني ألف
عرفاً » أي : اعترافاً^(١) ، والثاني . وقع بعد جمعه نحتمل
معناه وغيره نحو « زيد ابني حقاً » و « هد ريد الحق لا
الباطل » و « لا أفعل كذا البتة »^(٢) .

(١) هذا النوع من المفعول المطلق يسمى المؤكد لمصون الجملة ، وعامله
واجب الحذف ، وهو نوعان ، هذا أولهما وهو المفعول المطلق
المؤكد لنفسه ، وهو يؤكد الجملة التي قبله وهذه الخمسة لها احتمال
واحد هو الذي يؤكد مفعول المطلق . أي أن هذا لا احتمال
لا يزول بزوال المفعول المطلق . فأنت حين تقول : له علي ألف ،
فإن معناه أنك مدب له بألف . وليس هذه الخمسة معنى آخر ،
فإذا قلت : له علي ألف عرفاً ، فربك تكون قد أكدت مصحون
الخمسة ، والتقدير : له علي ألف أعترف بذلك اعترافاً .

(٢) أما النوع الثاني فهو المفعول المطلق يؤكد لمصون الجملة ولكنه
ليس مؤكداً لنفسه وإنما لغيره ، وهو الذي يأتي بعد جملة تحتل
أكثر من معنى . كأن تقول : هذا ابني . تعني به أنه ابنيك .
وتعني به أنه كادبك ، فإذا قلت : هذا ابني حقاً ، فربك تكون
قد أكدت السورة الحقيقية ها . والتقدير : هذا ابني أحق حقاً

(٣) وهذا النوع من المفعول المطلق قد يأتي بكثرة كالأمثلة السابقة . وقد
يأتي معرماً بال . وأشهر أمثلته كاد أنته ، وهي مصدر بمعنى
« قطعاً » . ولأغلب أن الهزة فيها هذرة قطع ، تقول : لا أفعل
ذلك البتة .

مَا إِنْ يَمْشِ الْأَرْضَ إِلَّا مَكِيبٌ
 مِنْهُ وَحَرْفٌ لُسْفٍ طَيِّ الْمِحْمَلِ
 لأن ما قبله بمنزلة « له طَيِّ » ، قاله سيويه .

حملة . أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً بعد حملة
 مسمومة عليه وعلى صاحبه كـ « مررت فإذا به صَوْتُ صَوْتِ
 جِمَارٍ . وَبَكَاءُ بَكَاءِ دَابِّ ذَهَبٍ . » وسحب الرفع في
 نحو « لَهُ ذَكَاؤُ ذَكَاةِ الْحُكَمَاءِ » لأنه معوي لا علاجي .
 وفي نحو « صَوْنُهُ صَوْتُ جِمَارٍ » لعدم تقدم جملة ، وفي
 نحو « فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ جِمَارٍ » ونحو « إِذَا عَلَيْهِ
 نَوْحُ نَوْحِ الْحَمَامِ » لعدم تقدم صاحبه ، وربما نصب نحو
 هذين لكن على الحال .

تنبيه : مثل « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ جِمَارٍ » له : "

(١) امثال هنا مكون من حملة هي « مررت فإذا به صوت » ثم تشتمل
 هذه الحملة على مصدر هو « صوت جمار » وهذا الصوت يدل
 على فعل علاجي أي ليس من الأمور النفسية أو المعنوية ، والمصدر
 في الوقت نفسه يفيد التشبيه ، والحملة التي قبله لا تعمل فيه ، فهو
 ينصب بعامل محذوف تقديره : فإذا له صوت يصوت صوت جمار

(٢) الشاهد فيه قوله « طَيِّ الْمِحْمَلِ » منصوب على المفعول المطلق
 بعامل محذوف ، رغم أنه لم تسبق جملة تنويع فيها اشروط
 المذكورة لكنها مفهومة من معنى البيت إذ التقدير : به طَيِّ طَيِّ
 الْمِحْمَلِ . ويحمل جملة سيف ، بصف شخصاً ضامراً تحيلاً
 يقع ضموره أنه إذا دام على الأرض لم يسبقها منه بل مكانه وحده
 ساقه وهو ضامر يشبه جملة سيف في أسوائها .

هذا باب المفعول له

وَيُسَمَّى المفعول لأجله ، ومن أجله ، ومثاله « جئت
رغبةً فيك » . وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :
كونه مصدراً ، فلا يجوز « جئتك السمن والعسل »^(١)
قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أما العبيد فذو عبيد » بمعنى
مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد ،
وأنكره سيبويه .

وكونه قلبياً كالرغبة^(٢) ، فلا يجوز « جئتك قراءة

(١) المفعول له يبين عدة حدوث الفعل سواء أكانت هذه العلة دليلاً
على لباعث أم على العاية من الفعل ، ولذلك اشترط النحاة أن يكون
المفعول له مصدراً ، لأن المصدر يدل على الحدث ، والحدث يشعر
بالعينة ، أما أسماء الأدوات كزبد وعمرو فلا تكون سبباً للأفعال
على الأعمى ، من هنا كان عدم إخبارهم جملة « جئتك السمن
والعسل » بالصعب ، لأنها سما ذات وليست مصدرين .

(٢) أي أن المصدر يعني أن يكون قلبياً بمعنى أنه حدث متصور بانقلاب
أي بالأمور النفسية ، ومن الممكن أن يدل المصدر القلبى على عدة
غير ثابتة كالرغبة مثل : سافر رغبة في الاستجمام ، ومن الممكن
أيضاً أن يدل على عدة ثابتة كالمثاب : قعد عن الحرب جساً . فالحس
علة ملازمة لصاحبها .

لنعلم « ولا « قتلاً للكافر » قاله ابن الخباز وغيره ، وأجاز
الفارسي « جئتك ضرب زيد » أي لتضرب زيدا

وكونه علة عرضاً كان كـرغبة ، أو غير عرض كـ
« قعد عن الحرب جئناً » .

واتحاده بالمعلل به وقتاً ، فلا يجوز نحو « تأهبت
السفر »^(١) قاله الأعلام والمتأخرون ، واتحاده بالمعلل به فاعلاً .
فلا يجوز « جئتك محبتك إياي » قاله المتأخرون أيضاً ،
وخالفهم ابن خروف^(٢) .

(١) والشرط الثالث نصب لمفعول له أن يكون هو ومعه في وقت
وحد ، ولذلك لا يصح مثل : تأهت السر ، لأن التأهت في
وقت والسفر في وقت آخر

(٢) والشرط الرابع أن يكون فاعل الفعل والمصدر الذي هو علة له
واحداً كقولك : جئت رعة في القراءة ، فالذي جاء « و » رغبة
، فعل واحد هو المتكلم ، ولذلك لم يجر : جئتك محبتك إياي ، لأن
فاعل الفعل هو ضمير المتكلم ، ولأن الذي يجب هو المحطوب .
غير أن بعض المتأخرين يجيرون ألا يكون الفاعل متحداً
ويستشهدون بقوله تعالى : (يربكم البرق حرقاً وضجاً) — الرعد
١٣ . فعلى الفعل (يربكم) هو الله سبحانه وتعالى . أما الذين
يجيرون ويضمعون فهم عمدة .

ومتى فقد المعلن شرطاً منها وجب عند من اعتبر ذلك
لشرط أن يَحْرَهُ بحرف التعليل - ففاقد الأول نحو
(والأرض وصعها بالأيام) واشي نحو (ولا تَقْتَبُوا أولادكم
من إِملاق) "إحلاف (خشيّة إِملاق)" - و رابع نحو " -
فَحِثْتُ وَقَدْ نَصَّتْ لِنَوْمِ ثِيَابِي.

والخامس نحو :^(١)

(١) الأنعام ١٥١ ، والشاهد فيها أن كلمة (إِملاق) لم تُنصب مفعولاً
له ، لأنها علة عبر قسبة أي لا تدل على مسألة نصبة ، فالإِملاق
أي المقر عامس حارجي .

(٢) الإسراء ٣١ ، والشاهد فيها نصب (خشيّة) مفعولاً له لأنه مصدر
بدل على أمر قلبي

(٣) البيت بتمامه هو :

فَحِثْتُ وَقَدْ نَصَّتْ لِنَوْمِ ثِيَابِي بَدَى السُّتْرُ إِلَّا سُنَّةً مُتَمَصِّصٌ
نَصَبَ حَبِثٌ ، وبشاهد في البيت أنه لم ينصب كلمة «نوم»
فهم يقل ونصت نوماً ثيابي « لأن خيغ الثياب لا بد أن يحدث في
وقت سابق على وقت النوم ، أي أن الفعل وعنته غير متحدين في
الزمان .

(٤) البيت بتمامه هو

وإني لتعروني لذكرِكِ هيسرةٌ كما انتمض العصفورُ بلبه انقطرُ
تعروني : تنزل في ، والشاهد فيه أنه لم ينصب «ذكرى» على
المفعول له وإنما جرّها باللام ، لأن فاعل الفعل «تعرو» هو امرأة ،
وأما فاعل العلة «ذكرى» فهو المتكلم ، أي أن الفعل وعنته غير
متحدين في الزمان .

وإني لتعروني لذكرِكِ هرةٌ

وقد انتهى الاتفاق في (قيم نصلاً بدوئك شمس)
ويجوز جرُّ المستوفي لشروط أكثر من مكان بأن
وبقية إن كان محرداً ، وشاهد قبيل فيها قوله^(٢)
لا أقعد احنّ عن هيجاء

وقوله^(٣)

من تمكّم برّعه فيكم حير

(١) الإسراء ٧٨ ، والشاهد في الآية الكريمة عدم جوار نصب «دلوك
الشمس» لمقد شرطين ؛ أولهما أن فاعل الفعل (أقم) هو المخاطب
أما فاعل (دلوك) فهو الشمس ، وثانيهما أن إقامة الصلاة لابد
أن تكون بعد دلوك الشمس ، أي أن الفعل وعنته غير متحدين في
الزمان والفاعل .

(٢) البيت بتمامه هو :

لا أقعد احنّ عن الهيجاء ولو تواتر رمزُ الأعداء
يقرر لجهة أن المصدر إذا كان مستوفياً للشروط المذكورة
فإنه ينصب المفعول به ، فإذا كان نكرة كان نصبه هو العاقل ،
بكن يجوز جرّه باللام قليلاً . أما إذا كان المصدر معروفاً بأن فإن
لأعلى جرّه باللام ولكن يجوز نصبه قليلاً

والشاهد في البيت قوله : لا أقعد احنّ ، فنصب المصدر
«احنّ» على المفعول له ، وهو معرف بأن . وهذا جائز لكنه
قبيل

(٣) الشاهد فيه قوله : من تمكّم لرعية ، مصدر هنا «رعية» مستوفٍ =

ويستويان في المضاف نحو (يُفَقُّونَ أَمْوَالَهُمْ اتِّبَاعَ مَرْضَاةِ اللَّهِ) ^(١) ونحو (وَأَنَّ مِنْهَا لَمَّا تَغْمُطُ مِنَ خَشْيَةِ اللَّهِ) ^(٢) قيل ومثله (لِلْإِيلَافِ قُرَيْشٍ) ^(٣) أي : فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم لرحمتين . ونحرف في هذه الآية وحسب عند من اشترط اتحاد الزمان .

لشروط المفعول له ، وهو نكرة ، لكنه جره باللام ، وهذا جائز عبر أنه قليل .

(١) البقرة ٢٦٥ ، والشاهد فيها نصب المصدر (ابتغاء) على المفعول له وهو مضاف (انتفاء مرضاة الله) . ونصبه وجره بيان .

(٢) البقرة ٧٤ ، والشاهد فيها جر المصدر (خشية) وهو مضاف مستوف لشروط المفعول له ، لكن نصبه وجره بيان .

(٣) قريش ١ .

هذا باب المفعول فيه . وهو المسمى ظرفاً

الطرف : ^(١) ما ضَمَّنَ معنى « في » باطِّرادٍ : من اسمٍ وقتٍ . أو اسمٍ مكانٍ . أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالته على أحدهما

(١) يرى النحاة أن الأعمال باعتبارها أحداثاً لا يمكن أن تحدث في فراغ ، إذ لابد أن تحدث في مكان وزمان ، والاسم الذي يدل على مكان الحدث أو زمانه يسمى مفعولاً فيه . وقد أطلق عليه المصريون مصطلح «الطرف» لأن الطرف عبارة عن الوعاء الذي يحتوي الأشياء ، وهو يستعمل في العربية المعصرة للطرف الذي توضع فيه الرسل . فكان المفعول فيه « طرف » أي وعاء الطرف فيه الفعل

على أنها تفتت إلى أن مصطلح «الطرف» استخدم في الجور القديم ليشمل شبه الحملة المكون من طرف المكان أو الزمان وشبه الحملة مكون من جدر والمجرور .

أما الكروميون فأطبقوا على المفعول فيه مصطلح «الصفة» وعلى الجور والمجرور أيضاً . وسماء المرء أحد أئمة الكوفة «الحل» . ومن هذه المكرة نذهب مصطلح «التعلق» الذي يتحدث عنه دُحْمًا عند إعراب شبه الحملة . ويذكر النحاة أن شبه الحملة لابد أن يتعلّق بمشتق أي بفعل أو ما في معناه ، وذلك لأن الأحداث لا تحدث في فراغ من ناحية . ولأن المكان والزمان أي «الطرف» أو «الحل» لا يمكن أن يكون فارغاً ، فلا بد أن يملأه شيء . ولا يمتوّه عبر الأحداث .

أو حذر متحراً . فالمكان والزمان كـ « أمكث هنا أرماً » .
 وبني عرّضت دلالة على أحدهما أربعة : أسماء العدد
 مميزة بهما كـ « سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً »^(١) .
 وما أفيده كلية أحدهما أو جزئيه كـ « سرت جميع اليوم
 حديق الفرسح » أو « كل اليوم كل الفرسح » أو « بعض
 يوم بعض فرسخ » أو « صف يوم نصف فرسخ »^(٢) .
 وما كان صفة لأحدهما كـ « جلست طويلاً من الدهر
 شرقي الدار »^(٣) .

(١) ذكرنا أن العدد كلمة مهمة لا نعرف وظيفتها لحيوية في الجملة
 إلا من المصود الذي يأتي بعده . سواء أكان تمييزاً أم مصافاً إليه .
 فقد كان المصود زماناً أو مكاناً وقد حدث الفعل فيه أعرب العدد
 ظرفاً كأن نقول : قرأت ثلاث ساعات ، وسرت عشرين ميلاً .
 (٢) وكذلك كل الألفاظ المهمة للصفة ، لا تظهر وظيفتها
 في الجملة إلا من المصاف إليه ، كـ « ككل وبعض ومثل وشبه وغيره .
 فنقول : قرأت كل يوم ، وسحت كل الليل ، وانتظرتك بعض
 ساعة ، وحريت بعض ميل ... وهكذا .

(٣) من الكلمات التي يوصف بها الزمان كلمات : طويل وقصير ،
 كثير وقليل ، حديث وقديم ، فجملة حسنت صويلاً من الدهر ،
 تقديرها : عندهم حسنت زماناً طويلاً من الدهر ، حذف الموصوف
 وأقيمت الصفة مقامه فأعرب ظرفاً . ومن الكلمات التي يوصف
 به المكان كلمات : شرقي وعربي وشبهه . ومن ثم يكون
 تقدير في جملة : حسنت شرقي الدهر ، حسنت مكاناً شرقي الدار .
 حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فأعربت ظرفاً .

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيب عنه بعد
 حذفه .

والغالب في هذا النائب أن يكون مصدرًا ، وفي المنوب
 عنه أن يكون زماناً ، ولا بد من كونه معيناً لوقت أو
 مقدار ، نحو « حثث صلاة لعصر » أو « قدوم الحاح »
 و « أنتظرك حثب دقة » أو « نخر حرور » وقد يكون
 لشيء اسم غيب نحو « لا أكمه قارطين » ولأصل « مدة
 غيبة قارطين » . وقد يكون شوب عنه مكاناً نحو
 « حسنت قرب زيد » أي مكان قربه .

والجاري مجرى أحدهما ألفاظ مسموعة توسعوا فيها

(١) من الواضح أن المصادر في هذه الأمثلة تعين وقتاً أو مقدراً ، فجملة
 « حثثت العصر » أي وقت صلاته ، و « قدوم الحاح » أي وقت
 قدومهم ، و « أنتظرك حلب دقة » أي قدر حلب دقة ، وقدر نحر
 حرور .

(٢) جملة قديمة لم تعد تستعمل الآن ، والشاهد فيها استخدام اسم حين
 « القارطين » ظرف زمان باعتباره نائب عنه ، والقارط هو الذي
 يجني « القراط » وهو نبات يستخدم في ديبغ الخلود ، و « القارطان »
 في هذه الجملة شخصان من قبيلة « عزة » خرجا بحثاً عن القراط
 ولم يعودا ، فقالت العرب : لا أكمه القارطين ، أي مدة غيبة
 لقارطين ، أي لا أكمه أبداً .

فصبوها على تضمين معنى « في » كقولهم « أحقاً أنك ذاهب »
والأصل : أي حق^(١) ، وقد نطقوا بذلك ، قال :^(٢)

فِي الْحَقِّ أَيُّ مُعَرَّمٍ بِذِهِ هَدِيَّةٌ

(١) هناك ألفاظ قرر عدد من النحاة أنها تستعمل ظرفاً ، وهي عندهم
الفاظ سماعية أي لا يحور لقياس عليها ، منها كلمة « حقاً » لأنها
عندهم تعبه معنى « في حق » ، فحمله « أحقاً » أنت ذاهب » تقديرها
عندهم « أي حق أنك ذاهب » وتعرب ظرفاً منصوباً وشبه الحملة
في محل رفع متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصدر المؤول من أن
ومعموليهما في محل رفع متبداً مؤخر ، أي : أي حق ذهابك .
غير أن عدداً آخر من النحاة لا يرى في هذه الألفاظ دلالة
على المكينة أو الزمانية وإنما يرونها دالة على المصدر ، ولذلك
يعربونها معمولةً مطلقاً ، ويقدرון الحملة : أحق حقاً أنك ذاهب ،
والألفاظ الأخرى التي يراها النحاة مقصورة على السماع في الدلالة
على الطرفية هي : غير شك ، وجهت رأيي ، وطناً مني ، وهي
كلها عن تقدير : في غير شك ، وفي جهة رأيي ، وفي ظني .
بعض هذه الألفاظ يستعمل في العربية مع صيغة الاستعارة مثل
حبة عسفي ، قدوة طافقي ، آخر جهدي ، تصوراً مني ، أعلت
طي

(٢) البيت بتمامه هو :

أَيُّ الْحَقِّ أَيُّ مُعَرَّمٍ بِذَلِكَ هَدِيَّةٌ وَأَنْتَ لَا تَجِلُّ هَوَاكَ وَلَا تَخْتَمِرُ
والشاهد فيه استخدام « في الحق » بحرف الجر « في » للدلالة =

وهي حارية محروى طرف رمد دون طرف مكس .
ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجثث . ومثله « غير شك »
أو « جهت رأيي » أو « ظناً مني أنك قائم » .

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدها : نحو (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوا هُنَّ)^(١) إذا قُدِّرَ
بيني . فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا .

والثاني : نحو (يَخَافُونَ يَوْمًا)^(٢) ونحو (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ

= عن معنى « طرفية » بما يؤيد عندهم رأي سيبويه والذين تابعوه أن
كلمة « حقاً » انتقلت من المصدر إلى الظرف ، وعلى ذلك شبه
الحملة « أي الحق » متعلق بمحذوف خبر مقدم . وأن واسمها
وخبرها « أي معرَّم لك » في محل رفع متبداً مؤخر

(١) لسان ١٢٧ والشاهد في الآية أن المصدر المؤول من أن والفعل في
محل جر بحرف جر مقدر ، وهذا المصدر ليس ظرفاً لأنه لا يدل
على مكان ولا زمن . والتقدير : وتترغبون في نكاحهن

(٢) الإنسان ٧ والشاهد في الآية أن كلمة « يوماً » ليست ظرفاً هنا بل
هي مفعول به للفعل « يخافون » ، صحيح أن « يوماً » تدل على
زمان لكن الفعل لا يقع فيها وإنما يقع عليها : إذن أن المعنى أنهم
لا يخافون في يوم ، وإنما هم يخافون الآن يوماً . فالحرف وقع
الآن على اليوم . والآية الكريمة بتمامها : (وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شَرُّهُ
مستظيراً) .

يَتَعَمَّلُ رِسَالَتَهُ (١) فَإِنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى مَعْنَى « فِي » ، فَاَنْتَصَابُهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَانْصَابٌ ، حَيْثُ « يَقَعْنَ » مَحذُوفًا ، لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِجْمَاعًا .

وَالثَّالِثُ : نَحْوُ « دَخَلْتُ الدَّارَ » وَ « سَكْتُ الْبَيْتَ » وَانْصَابُهُمَا ، لِأَنَّهُ هُوَ عَلَى تَوْسِعٍ بِسُقْطِ حَذْفِ . لَا عَلَى لُطْرَفِيَّةٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَطْرُدُ تَعَدِّي الْأَفْعَالِ إِلَى الدَّارِ وَالْبَيْتِ عَلَى مَعْنَى « فِي » لَا تَقُولُ « صَلَّيْتُ الدَّارَ » وَلَا « نَمَتُ الْبَيْتَ » (٢) .

(١) الْأَنْعَامُ ١٢٤ وَالشَّاهِدُ فِي الْآيَةِ أَنَّ كَلِمَةَ « حَيْثُ » لَيْسَتْ ظَرْفَ مَكَانٍ هَذَا لَيْسَ هِيَ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَهِيَ لَا يَجْعَلُونَ كَلِمَةَ (أَعْمَمُ) هِيَ الْعَامَّةُ بِهِ ، لِأَنَّهَا اسْمُ تَفْضِيلٍ ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ عَدُّ النِّعَةِ لَا يَجْعَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ يَقْدُرُونَ مَعْلًا آخَرَ يَقَعُ عَلَى كَلِمَةِ « حَيْثُ » ، وَالتَّقْدِيرُ : اللَّهُ أَعْلَمُ ، يَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ، وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّهَا لَيْسَتْ ظَرْفًا لِأَنَّ حَدَثَ الْعِلْمِ لَيْسَ وَاقِعًا فِي مَكَانٍ وَإِنَّمَا وَاقِعٌ عِنْدَهُ

(٢) « الدَّارُ » ، وَالْبَيْتُ ، وَالْمَسْجِدُ وَغَيْرُهَا « أَسْمَاءٌ تَدُلُّ عَلَى أَمَاكِنَ . وَنَحْنُ حِينَ نَقُولُ « دَخَلْتُ الدَّارَ » أَوْ دَخَلْتُ الْبَيْتَ أَوْ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ » بِنِزَاعٍ مَعْظَمٍ لِنَحْذَرُ لَا يَعْتَبَرُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ صُرُوفًا رَغْمَ أَنَّ الْفِعْلَ حَادِثٌ فِيهَا وَهُوَ الدَّخُولُ ، لَكِنَّهُمْ يَرْفَعُونَ اعْتِبَارَهَا ظَرْفًا نَسْبِينَ ، أَوْلَاهَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَا تَسْتَعْمَلُ مَنْصُوبَةً بَلْ يَسْقُطُ =

فَصْلٌ : وَحُكْمُهُ النِّصْبُ ، وَنَاصِبُهُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعَةِ بِهِ ، وَلِهَذَا اللَّفْظُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :

أَحَدَاهَا : أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا ، كـ « أَمَكْتُ هَذَا أَرْضًا » ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ .

وَالثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا ، حَوَازًا وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ « مَرَسَجِينَ » أَوْ « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » حَوْزًا مِنْ قَوْلِ « كَمْ سِرْتُ » أَوْ « مَتَى صَحَّتِ » .

وَالثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا وَحَوَازًا ، وَذَلِكَ فِي سِتِّ مَسَائِلَ . وَهِيَ أَنْ يَقَعُ صَمْعُهُ كـ « مَرَرْتُ بِصَارٍ فَوْقَ عَصْنٍ » أَوْ صَمْعُهُ كـ « رَأَيْتُ الْيَدَ عِنْدَكَ » (١) . أَوْ حَوَازًا كـ « رَأَيْتُ

حَرْفَ الْحَرِّ دَائِمًا ، وَحِينَ يَحذف حَرْفٌ آخَرُ مَعَ بَعْضِ الْأَفْعَالِ كَالْفِعْلِ « دَخَلَ » لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ مَعَهَا فَبُنِيَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ نِصْبًا عَلَى مَا يَسْمَى بِنَزْعِ الْحَذْفِ أَيْ يَحذف حَرْفَ الْحَرِّ ، وَلِذَلِكَ فَلِأَنَّهُمْ يَعْرِضُونَهَا مَفْعُولًا ، وَالسَّبَبُ لَشَيْءٍ عَدَدٌ مِنْ شَيْءٍ أَسْمَاءُ يَجْعَلُونَ ظَرْفَ الْمَكَانِ مَا كَانَ عِبْرَ مَحْدَدٍ أَمَّا الْأَسْمَاءُ الدَّالَّةُ عَلَى أَمَاكِنَ مَحْدَدَةٍ كَالْبَيْتِ وَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَالْحَيْمَةِ فَلَيْسَتْ ظَرْفُ مَكَانٍ .

(١) هَذَا حَذْفٌ لِلْعَامِلِ لِلدَّلِيلِ « مَقْدَرِي » لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي السُّؤَالِ .

(٢) فَوْقَ : ظَرْفُ مَكَانٍ مَصْنُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ شَيْءٌ جَمْلَةٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صَمْعًا لِأَنَّ قَلْبَهُ نَكْرَةً ، وَالتَّقْدِيرُ : مَرَرْتُ بِطَائِفٍ وَاقِفٍ فَوْقَ عَصْنٍ

(٣) الْأَسْمَاءُ الْمُوصُولُ يَحْتَاجُ إِلَى « جَمْلَةٍ صَمْعٍ » ، وَشَيْءٌ جَمْلَةٌ « عِنْدَكَ » =

بِهَلَالٍ بَيْنَ السَّحَابِ^(١) . أو خيراً كـ «زَيْدٌ عِنْدَكَ»^(٢) ،
أو مُشْتَغلاً عَمَّا كـ «يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ»^(٣) ، أو مسموعاً
بالحذف لا غير كقولهم «حِينَئِذٍ الْآنَ»^(٤) أي : كان ذلك
حينئذ . واسمع الآن

فصل : أسماء الزمان كلها صالحة للانصباء على
الظرفية ، سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها

متعلق بحملة الصلة لا محل له من الإعراب ، والتقدير : رأيت الذي
هو موجود عندك .

(١) اهلال معرفة . وشبه الحملة بعده متعلق بمحذوف محل منه في
محل نصب ، والتقدير : رأيت الهلال كذا بين السحاب .

(٢) زيد مبتدأ ، ولا بد له من خبر . ومعظم النحاة يرون اعتبار شبه
حملة خبر . وقد هو متعلق بمحذوف خبر . والتقدير : زيد كان
أو موجود أو مستقر أو استقر عندك .

(٣) ذكرنا أن الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل صالح للعمل
فيه مشعوب عنه ، عمل في صممه . و «ر» تقدم على الفعل «صممت»
شعول بالعمل في البحار والمجور . ولذلك فإن «يوم» ظرف
زمان منصوب ، ونافسه فعل محذوف وجوباً يفسره الفعل الموجود ،
والتقدير : صمت يوم الخميس صمت فيه .

(٤) ها مثل يصرب لصراف الطر عما مضى والالتفات إلى ما هو
حدث والتقدير : كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن ما يحدث .

كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوعين . والصالح
لذلك من أسماء المكان نوعان . أحدهما : المبهم ، وهو
ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه ، كأسماء الجهات
نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت ، وشبهها
في الشياخ كناحية وحانب ومكان . وكأسماء المقادير كميل
وقرسخ وبريد .

والثاني : ما اتحدت مادته ومادة عامليه كـ «ذهبت
مذهب ريد» و «رमित مرمى عمرو» وقوله تعالى (وَأَنَّ
كَتَّقَعْدَ مِنْهَا مَقْعَدُ الشُّجْعَانِ) . وأما قوله هو ممي
مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ و «مَرْجَرُ الْكَلْبِ» و «مَنْطُ الثَّرَيَّا» فشاذ .
إذ التقدير : هو ممي مستقر في مقعد القابلة ، فعلمه الاستقرار
ولو أعمل في المقعد «قعد» وفي المزجر «زجر» وفي المناطق
«ناط» لم يكن شاذاً .

(١) مذهب ومرمى من حيث الصيغة الصرفية اسماً مكان من ذهب
ورمى ، ولذلك فهمها طرفاً مكاناً منصوباً .

(٢) احن ٩ والشاهد فيها نصب (مقاعد) على الظرفية ، وهي جمع
مَقْعَد اسم مكان من الفعل قعد .

فصل : الظرف نوعان .

متصرف ، وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه كالـيوم . تقول : « اليوم يوم مبارك » و « أعجبني اليوم » و « أحببت يوم قدوميك » و « سرت نصف اليوم » .

وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يفارق الظرفية أصلاً كـ « قطَّ وعَوَّضُ »^(١) ، تقول : « ما فعلته قطَّ » و « لا أفعله عَوَّضُ » ، وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قبل وبعد ولَدُنْ وعِنْدُ^(٢) ، فيحكم عيهن بعدم التصرف

(١) قطَّ ظرف يستعمل لفي الزمان الماضي ، وهو مبني في محل نصب ، تقول : ما فعلت ذلك قطَّ . ومن الأخطاء الشائعة أن يقال : لم أعمل ذلك أبداً . لأن كلمة « أبداً » لا تستعمل إلا للدلالة على المستقبل ، فكأنك قلت : لم أعمل ذلك عدأ

لـ كلمة « عَوَّضُ » فهي ظرف يستعمل لفي الزمان المستقبل ، وهي أيضاً مبنية في محل نصب ، تقول : لا أعمل ذلك عَوَّضُ ، والتقدير : لا أعمل ذلك أبداً ، أو مطلقاً .

(٢) هذه الظروف موعنة في الإيهام ، وهي تعتبر ظرفاً فقط ، لأنها لا تخرج عن الظرفية إلا بأن تخصص بحرف الجر ، وتقول من قبل =

مع أن « مَنْ » تدخل عليهن . إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الطرف والجار والمحرور أخوان .

= ذلك ومن بعده ومن لدن كذا ومن عنده ، لكنها لا تقع مبتدأ ولا فاعلاً ... الخ .

هذا باب المفعول معه

وهو : اسم ، فضلة ، تالي لواو بمعنى مع ، تالية لجملة
دب فعل أو اسم فيه معناه وحروقه . كـ « سرتُ والطريق »
و « أنا سائرٌ والنيل »^(١) .

فخرج باللفظ الأول نحو « لا تأكل السمك وتشرب

(١) المثالان اللذان قدمهما ابن هشام ينطق عليهما تعريف المفعول معه
ودنت لما يلي :

أ - الواو هنا تدل دلالة صريحة على المصاحبة ، إذ لا يمكن أن
تكون واو عطف ، لأن واو العطف تجعل المعطوف شريكاً
نمطوف عليه في الحكم ، و « الطريق » و « النيل » لا يشتركان
في فعل « السير » مع الفاعل .

ب - أن بعد الواو اسماً هو « الطريق » و « النيل » .

ج - أن قبل الواو جملة فيها فعل أو اسم يحمل معنى المفعول الأول
« سرت » ، والثانية « أنا سائر » لأن اسم الفاعل يحمل معنى
الفعل كما نعلم .

النيل »^(٢) ونحو « سرتُ والشمس طالعة »^(٣) فإن الواو داخلة
في الأول على فعل . وفي الثاني على جملة ، وبالثاني نحو
« اشترك زيد وعمر »^(٤) . وبالثالث نحو « حنت مع
زيد »^(٥) و « سارع نحو » جاء زيد وعمر وقته . أو بعده .
وبالحامس نحو « كن حلي وصبيحة »^(٦) فلا يجوز فيه
لصوب . خلافاً لصنميري . وبسادس نحو « هد لك
وأباك » فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي علي .

(١) الواو هنا تدل على المصاحبة ، إذ المعنى : لا تأكل السمك مع شرب
النيل ، لكن ما بعدها ليس مفعولاً معه لأنه ليس اسماً

(٢) الواو هنا قد تفيد معنى المصاحبة لأن المعنى : سرت مع طلوع
الشمس ، لكن « الشمس » ليست مفعولاً معه ، لأن ما بعد الواو
ليس اسماً وإنما جملة ، ومن ثم انصرفت الواو للدلالة على الحال .

(٣) « عمرو » هنا ليس مفعولاً معه ، لأن الواو ليست دالة على المصاحبة
لأن قبلها فعلاً يدل دلالة صريحة على المشاركة « اشترك » .

(٤) « زيد » ليس مفعولاً معه رغم أن الجملة تدل على المصاحبة لأن
اللفظة التي قبله ليست « الواو » وإنما « مع » وهي ظرف كما نعلم .

(٥) من المؤكد أن الواو هنا ليست للمصاحبة لأن الطرفين « قبل »
وبعد » تميزان معنى المصاحبة .

(٦) « صبيحة » ليست مفعولاً معه إذ لم تسبق الواو جملة فيها فعل أو
اسم فيه معنى الفعل .

فإن قلت : فقد قلوا « ما أنت وزيداً » و « كيف أنت وزيداً »^(١) .

(١) يكثر في الكلام استعمال المفعول معه بعد الاستفهام ، مثل :

ما أنت وزيداً ؟ كيف أنت والبرد ؟

ويقرر ابن هشام كما ترى أن أكثر النحاة يرفع هذا الاسم عن العطف فيقول : ما أنت وزيداً ؟ كيف أنت والبرد ؟ لكن ما هو الموقف مع النصب وقد عرفت أن المفعول معه لا يكون إلا بواو تدل على المصاحبة وقبلها جملة فيها فعل ؟ بعض النحاة يرى أن اسم الاستفهام فيه معنى الفعل ولذلك فهو ينصب المفعول معه . وأكثرهم يرى أن الصمير الذي بعد اسم الاستفهام ليس مبتدأ واسم الاستفهام الخبر المقدم ، وإنما هو فاعل لفعل محذوف ، أي : ما تصنع ، أو كيف تصنع ، وما داموا يتقدمون فعلاً فإن هذا التقدير عندهم كاف ينصب المفعول معه .

أنت ترى أن ابن هشام هنا يحدد آراء النحاة في العامل الذي ينصب المفعول معه ، ويشير لك أن هناك أربعة آراء :

أ - أكثر النحاة على أن العامل هو الفعل أو شبهه ، فجملة « سرت والنيل »

والنيل « الفعل » سار « هو الذي نصب « النيل » ، وجملة

« أنت سائر والنيل » اسم الفاعل « سائر » هو الذي نصب النيل

ب - الجرجاني الذي يرى أن « الواو » هي التي نصبت المفعول

معه . ومعظم النحاة يرفض هذا الرأي لأن العامل عندهم

لا بد أن يكون مختصاً ، أي مقصوداً على نوع معين على

الأفعال ، أي أنها ليست محتصة بقسم بذاته ، ولذلك لا يحق

عندهم أن تعدل .

قلت : أكثرهم يرفع بالعطف ، والذين نصبوا قدروا الصمير فاعلاً محذوف ، لا مبتدأ . والأصل « تكون » وكيف تصنع . فلما حذفت الفعل وحده برز ضميره وانفصل .

والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ، لا الواو ، خلافاً للجرجاني ، ولا الخلاف ، خلافاً للكوفيين ، ولا محذوف والتقدير : سرت ولا يست النيل ، فيكون حيثنشد مفعولاً به ، خلافاً للزجاج .

فصل : للاسم بعد الواو خمس حالات : وحب العطف ، كما في « كل رجل وضعته » ونحو « اشترك

الكوفيون يرون أن « الخلاف » هو الذي نصب المفعول معه .

والخلاف مصطوح كوني يشرحونه بأن المفعول معه ليس منصوباً بالفعل الموجود في الجملة ، لأنه لو كان منصوباً به لأمكن تكراره ، ومحال أن تقول في جملة « سرت والطريق » سرت وسار الطريق ، لأن الطريق لا يسب إليه وقوف ولا سير . ومعنى ذلك أن الاسم الذي بعد الواو ليس مشاركاً لما قبلها بل هو « مخالف » له ، وهذا « الخلاف » هو الذي عمل فيه النصب .

د - أن الفعل في « سرت والنيل » ليس هو العامل ، وإنما العامل فعل آخر بعد الواو ، وهو محذوف ، والتقدير عندهم : سرت ولا يست النيل .

زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ وَنَحْوُ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ»
يَا بَيْنَا^(١) ، وَرَجَحَانَهُ كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ» لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .
وَقَدْ أَمْكَنَ بِلَا ضَعْفٍ^(٢) ، وَوَجُوبِ الْمَعْمُولِ مَعَهُ ، وَذَلِكَ
فِي نَحْوِ «مَا لَكَ وَزَيْدًا»^(٣) وَ «مَا تَزَيْدٌ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ»

(١) من الواضح أن الحمل الثلاث لا تنوهر فيها شروط المعول معه ،
لأنه لا توجد في الجملة الأولى جملة قبل الواو إذ ليس قلبها ، ولا
سم مفرد وهو «كل رجل» ولأن الحملتين ، لأحررين فيهما واور
صريحة في المشاركة بدلالة الفعل «اشترك» وبدلالة «قل وبعد» .
(٢) جملة «جاء زيد وعمرو» يمكن أن تعتبر الواو لمعطف مرفوع
«عمرو» ويمكن أن تعتبرها للمعية فمصب «جاء زيد وعمرو» .
لكن المعطف أفصل لأنه الأصل .

(٣) في أسلوب المعطف لا يجوز أن نعطف اسماً ظاهراً على ضمير رفع
متصل إلا بعد أن نؤكد به بضمير رفع متصل عن ضمير محسوس
لا نستطيع أن نقول : «سرت وزيد» لأننا بذلك نكون قد عطفنا
اسماً ظاهراً «زيد» على ضمير رفع متصل «سرت» ، ولكن يمكن
أن نعطف بعد الفصل فنقول : «سرت أما وزيد» ، وهذا وإن
جملة «سرت وزيد» لا بد أن يكون فيها «زيداً» مفعولاً معه ، إذ
يستحيل جعل الواو للمعطف لعدم وجود الماصِل عند أكثر النحاة ،
وبعضهم لا يراه مستحيلاً وإنما يراه ضعيفاً . كذلك لا نستطيع
أن نعطف اسماً ظاهراً على ضمير مجرور متصل ، ولا بعد تكرار
أخبار . فلا نقول : «ما لك وزيد» ، ولكننا نقول : «ما لك
ولزيد ؟» فإذا لم يتكرر حرف الجر وجب نصب الاسم على
المعول معه إذ يستحيل المعطف ، فنقول : «ما لك وزيداً ؟»

لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة وفي الثاني
من جهة المعنى . وَرَجَحَانَهُ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(١) :
فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ

ونحو «قمتُ وزيداً» . لضعف العطف في الأول
من جهة المعنى ، وفي الثاني من جهة الصناعة ، وامتناعهما
كقوله^(٢) :

(١) البيت بتمامه هو :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ

لشاهد في البيت قوله : فكونوا أنتم وبني أبيكم ، على اعتبار
أن «بني أبيكم» معول معه ، ويرى ابن هشام ذلك هو الأرجح ، رغم
جوار العطف على ضمير الرفع المتصل «الواو» لأنه أكد بضمير
متصل «أنتم» ، وذلك لأن المعنى لا يحسن مع العطف إذ هو
لا يأمرهم أن يكونوا مشاركين لبني أبيهم في مكان الكلبين ، وإنما
نصب مهم أن يكونوا يعبدون عن أبناء أبيهم بعد الكلبين عن
صحة .

(٢) البيت بتمامه هو :

عَفَفْتُهَا تَسَاءً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَبَّ مَمَالَةً عَيْدُهَا
مَا هُوَ مَوْضِعُ «مَاءٍ» بَعْدَ الْوَائِ . يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ : «مَاءٌ»
لَيْسَتْ مَعْطُوفَةٌ ، وَلَيْسَتْ مَعْمُولًا مَعَهُ . بَلِيسَتْ مَعْطُوفَةٌ ، لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ
مُشَارَكًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ ، أَيَّ أَنَّ الْعَامِلَ يَصْلُحُ أَنْ يَتَكَرَّرَ
مَعَهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : عَلِمْتُهَا تَسَاءً وَعَلِمْتُهَا مَاءً ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ =

عَفَّتْهَا تَباً وَمَاءٌ نَرْدٌ

وقوله

وَرَحَّحْنَ الْحَوَاجَّ وَالْعَيُونَ

أما امتناع العطف فلا تنفائاً المشاركة . وأما امتناع
المتعول معه فلا تنفائاً بمعنى في الأول واستفاء فائدة الإعلام
بها في الثاني . ويحب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم
على أنه مفعول به ، أي : وسقيتها ماءً ، وكحلت العيون ،

لا يعلف . وهي ليست مفعولاً معه لأن المفعول معه لا بد أن يشترك
مع ما قبله في الزمان ، والفاقة لا تشرب الماء وقت تناولها التبي
وهم يخرجون البيت على أن « ماء » مفعول به لفعل محذوف
تقديره : سقيتها ماءً . وعلى هذا تكون الواو للعطف ، لكن من
رب عطف الجملة عن الجملة : عفتها تباً وسقيتها ماءً

(١) البيت بتمامه هو

إذا ما العيون بررت يوماً ورححلت الحواجب والعيون

أشهد فيه كالبيت السابق ، وهو أن كسرة « العيون » ليست
معطوفة على « الحواجب » ، لأن الفعل « رحح » لا يكون إلا للحواجب
كما أنها ليست مفعولاً معه ، وتخرج البيت على أن « العيون » مفعول
به لفعل محذوف ، وتكون الواو عطفة جملة على جملة ، وتقديره
: رحح الحواجب وكحلت العيون .

هذا قول الفارسي والفرابي ومن تبعهما ، وذهب الجرمي
والمارني وأبو عبيدة والأصمعي والبريدي إلى أنه
لا حذف ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل
العامل المذكور يعامل يصح انصبابه عليهما ، فيؤول زححن
بحسن وعفتها بأنلثها .

بشرحه . معرباً كلمات البيت أحياناً . ملتزماً في شرحه
ترتيب القواعد على ما جاءت في الأبيات .

وقد طبع شرح ابن عقيل غير مرة في غير بلد عربي ،
ونعل شهر طبعه هي تدث بي بهص على صسطه وشرحه .
الشيخ محمد محيي الدين ، وقد صدرت في أربعة أجزاء .

شرح ابن عقيل

وابن عقيل هو : قاضي القضاة عبد الله بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن عقيل ، ولد ٦٩٨ هـ وتوفي بالقاهرة ٨٧٦٩ هـ ،
وهو واحد من كبار النحاة في مصر . ويعتد من تلاميذ أبي
حيان ، وقد تصدر للتدريس في غير مسجد بالقاهرة .

ويعتبر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك من أكثر
الشروح شهرة وتداولاً بين الدارسين ، لأن صاحبه قدمه
في لغة قريبة وفي عرض قريب أيضاً . فلم ينطرق إلى
الاختلافات النحوية الكثيرة ، ولم تستغرق الاستطرادات
التي سوف تلحظ بعضها في « تنبيهات » « الأشموني »
و، بما توقف ارجل عند أصوب جماعة بحويه مشيراً إلى
أهم الاتجاهات فيها . شارحاً موطن الشواهد في كثير
من الأحيان .

ولعلك لاحظت أن ابن هشام في « أوضح المسالك » لم
يكن يقدم نص الألفية وإنما يكتفي بتقديم شرحه هو ،
أما ابن عقيل فهو يلتزم بترتيب الألفية مقدماً البيت أو
أو البيتين أو الثلاثة حسبما تتصممه من قواعد ، ويتبعها

لاستثناء

ما استثنى « إلا » مع تدمم يستصحب
وعد بهي أو كُنْني انتخب
إتباع ما اتصل . وانصب ما نقطع
وعن تميم فيه إسند وقع

حكم المستثنى : « إلا » النصب ، إن وقع بعد تمام
الكلام الموحى . سواء كان متصلاً أو منقطعاً . نحو « قدم
بقوم إلا ريداً . وصررت بقوم إلا ريداً . ومررت بقوم
إلا ريداً . وقام القوم إلا حماراً . وصررت بقوم إلا
حماراً . ومررت بقوم إلا حماراً » « ريداً » في هذه مثل
منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .^(١)

(١) وضع الحدة مجموعة من المصطلحات للعناصر التي تتكون منها جملة
الاستثناء في العربية بينها لك فيما يلي :

أ - الجملة الموجبة : ومعناها الجملة المثبتة ، وهي هنا التي تحمل
من هي أو استههام ، مثل : حصر الطلاب .

ب - الجملة غير الموجبة : وهي الجملة التي بها نفي أو استههام
مثل : لم يحصر الطلاب . لا تكسوا . هل حصر الطلاب ؟ =

ج - الجملة التامة : وهي الجملة التي يذكر فيها المستثنى منه ،
ومستثنى عنه هو الذي يشمل أكثر من فرد حتى تستطيع أن
تخرج منه فرداً أو أكثر . مثل : حصر الطلاب إلا زيداً
د - الجملة غير التامة ، وهي الجملة التي لا يذكر فيها المستثنى
منه ، مثل : ما حصر إلا زيداً .

وعندنا بعد ذلك كلمات تستخدم للاستثناء ، وهذه الكلمات
أنواع : حرف استثناء : « إلا » .

سم الاستثناء : « غير وسوى » .

فعل للاستثناء : « ما خلا - ما عدا - ما حاشا » .

لكن عليك أن تعرف أن مصطلح « المستثنى » لا يطبق إلا على
الاسم الذي يكون منصوباً بعد الحرف « إلا » وحدها . عليك
أن تعرف أيضاً أن كل اسم بعد « إلا » قد لا يعرب مستثنى ، كما
سنعرف ذلك مفصلاً .

هـ - عندنا إذن « مستثنى منه » و « مستثنى » ، وهما نعرف مصطلحين
آخرين :

أ - الاستثناء المنصل : أي أن المستثنى من جنس المستثنى منه ،
مثل : حصر الطلاب إلا ريداً .

ب - الاستثناء المنقطع : أي أن المستثنى ليس من جنس المستثنى
منه ، مثل : دخل الدس إلا كلابهم .

وعلى هذا نعرف القاعدة الأولى التي يشرح بها ابن عقيل أبيات
الألفية ، وهي : أن الاسم الذي بعد « إلا » يكون منصوباً وجوباً
ويسمى مستثنى إذا كانت الجملة تامة موجبة ، سواء كان الاستثناء
متصلاً أم منقطعاً .

والصحيح من مذاهب الجوين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا» ، واختار أخصف - في غير هذا الكتاب - أن الناصب له «إلا» ورغم أنه مذهب سيئويه . وهذا معنى قوله «ما استثنى إلا مع تمام ينصب» أي بأنه ينصب لدي «شئنه» إلا مع تمام الكلام ، إذا كان موجباً (١) .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب . وهو المستثنى على النفي ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفي النفي .

(١) والآل ١٠ هو العامل الذي يعمل النصب في المستثنى ؟

هناك كما نرى رأيان :

أ - رأي يذهب إلى أن العامل ليس حرف الاستثناء «إلا» وإنما هو في خمسة من فعل أو شبهه ، مثل : حضر الطلاب إلا زيداً . الناصب للمستثنى في هذا الرأي هو الفعل «حضر» . ومثل : «الطلاب حاصرون إلا زيداً» العامل هو اسم الفاعل «حاصرون» . لكن كيف ينصب مثل هذا الفعل وهو فعل لازم ، وإذا كان متعدياً فعلى أي شيء ينصبه . يقولون إنه ينصبه على أنه مستثنى ، وهو يصل إليه بواسطة الحرف «إلا» . أي أن هذا الحرف لا عمل له إلا أنه يساعد الفعل على الوصول إلى المستثنى

ب - رأي يذهب إلى أن الحرف «إلا» هو الذي يعمل النصب في المستثنى . وهذا الرأي يعتمد على أن دلالة الاستثناء ونصب المستثنى لا تكون إلا مع هذا الحرف ، فيم لا يكون عاملاً ؟

والاستفهام فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً . والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله . وبالمقطع ألا يكون بعضاً مما قبله

فإذا كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء . وحاز تساعده يدقسه في لأعراب . وهو المختار . وشهور أنه من منوعه . وحدث نحو «ما قام أحد إلا زيداً» ولا زيداً . ولا يقم أحد إلا زيداً . ولا زيداً . وهل قام أحد إلا زيداً . ولا زيداً . وما ضربت أحداً إلا زيداً . ولا تضرب أحداً إلا زيداً . وهل ضربت أحداً إلا زيداً . فيجوز في «زيداً» أن يكون منصوباً على الاستثناء . وأن يكون منصوباً على البدلية من «أحد» . وهذا هو المختار . وتقول : «ما مررت بأحد إلا زيداً» ولا زيداً . ولا تمر بأحد إلا زيداً . وهل مررت بأحد إلا زيداً . ولا زيداً .

وهذا معنى قوله «وتعد نفي أو كنفى تنجب تنوع» ما اتصل . أي اختير تنوع الاستثناء متصل . إن وقع بعد نفي أو شبه نفي

(١) إذ كانت جملة الاستثناء تامة غير موجة فعلياً أن نظر .

هل الاستثناء متصل ؟ أم هل هو منقطع ؟

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصُّ عند جمهور العرب . فنقول « ما قم نحوه إلا حماراً » . ولا يجوز الإتيان . وأجازه بنو تميم فتقول : « ما قام القوم إلا حماراً » . وما ضربت القوم إلا حماراً ، وما مررت بالقوم إلا حماراً .

وهذا هو المراد بقوله : « وأنصبت ما انقطع » أي : نصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند

= فإذا كان الاستثناء متصلاً فأتى في الاسم الذي بعد « إلا » وجهان :

١ - أن تنصه وتعربه مستثنى

ب - أن تجعله تابعاً للمستثنى منه ، وأنت تعرف أن التوابع أنواع ، فأي نوع يكون هنا ؟ إنه هنا بدل . وهو بدل بعض من كل . والنحاة يقولون إن الإتيان في هذه الحالة أفضل من النصب .

ما حصر الطلاب إلا زيدا . مستثنى منصوب

ما حصر الطلاب إلا زيداً . بدل بعض من كل مرفوع .

كأفأت الطلاب إلا زيدا . مستثنى منصوب

كأفأت الطلاب إلا زيدا . بدل بعض من كل منصوب .

مررت بالطلاب إلا زيدا . مستثنى منصوب .

مررت بالطلاب إلا زيدا . بدل بعض من كل مجرور .

وهكـ

غير بني تميم . وأما بنو تميم فيجيزون إتيانه (١) .

فمعنى البيت أن الذي استثنى به « إلا » ينصب ، إن كان الكلام موجباً ووقع بعد تمامه ، وقد نبه على هذا

(١) أما إذا كانت جملة الاستثناء غير موجبة ، وكان الاستثناء منقطعاً فإن الاسم الذي بعده « إلا » ينصب وجوباً على أنه مستثنى في معظم هجات العرب ، وسبب نصبه واعتباره مستثنى أنه ليس من جنس المستثنى منه فلا يمكن عـ. ر. ه. بدلاً ، لأن البديل في النحو هو نفس المدح منه . وعلى ذلك يقول :

هل دخل الناس إلا كلابهم . مستثنى منصوب .

هل رأيت الناس إلا كلابهم . مستثنى منصوب .

هل مررت بالناس إلا كلابهم . مستثنى منصوب .

ولا أن قبيلة تميم كانت تنصب هذا الاسم ، وكانت تجوز أن يكون تابعاً للمستثنى منه . مثل

ما دخل الناس إلا كلابهم . مستثنى منصوب .

ما دخل الناس إلا كلابهم . بدل بعض من كل مرفوع .

ما رأيت الناس إلا كلابهم . مستثنى منصوب .

ما رأيت الناس إلا كلابهم . بدل بعض من كل منصوب .

ما مررت بالناس إلا كلابهم . مستثنى منصوب .

ما مررت بالناس إلا كلابهم . بدل بعض من كل مجرور .

التقييد بِذِكْرِهِ حَكَمَ النَّفْيِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِطْلَاقُ كَلَامِهِ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّهُ يَنْتَصِبُ ، سِوَاهُ كَانَ مُتَصِلًا أَوْ مُقَطَّعًا .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوَجَّبٍ - وَهُوَ الَّذِي فِيهِ نَفْيٌ أَوْ شَيْءٌ
نَفْيٍ - انْتُخِبَ - أَيِ اخْتِيرَ لِاتِّبَاعِ مَا اتَّصَلَ ، وَوَجَّبَ نَصْبُ
مَا انْقَطَعَ عَنِ غَيْرِ بَنِي تَمِيمٍ ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَجِيزُونَ لِاتِّبَاعِ
مُقَطَّعٍ .

وَعَبَّرَ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ
يَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

إِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَنَى عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ
الْكَلَامُ مُوَجَّهًا ، أَوْ غَيْرَ مُوَجَّهٍ

فَإِنْ كَانَ مُوَجَّهًا نَصِبَ الْمُسْتَنَى ، نَحْوُ : « قَامَ إِلَّا زَيْدًا
الْقَوْمُ » ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوَجَّهٍ فَالْمُخْتَارُ نَصْبُهُ ، فَتَقُولُ :
« مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ » .^(١)

(١) الْأَصْلُ فِي تَرْتِيبِ جُمْلَةٍ لَا مُشْتَبَاهَ عَلَى السَّعْوِ الثَّلَاثِي :

جُمْلَةٌ (فِيهَا مُسْتَنَى مِنْهُ) - إِلَّا - مُسْتَنَى

وَهِيَ يَعْصُرُ لَهَا هَرَّةٌ تَقْدِمُ الْمُسْتَنَى عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ ، وَمِنْ الْوَاصِحِ
أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا كَانَتْ مُوَجَّهَةً فَإِنَّ الْمُسْتَنَى وَاجِبُ النَّصْبِ ، فَحُضِرَ إِلَّا
زَيْدًا الْطَلَابُ ، زَيْدًا مُسْتَنَى مُنْصُوبٌ .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ .

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً

وَمَا لِي إِلَّا مَذَهَبَ الْحَقِّ مَذَهَبٌ

وَقَدْ رَوَى رَفَعَهُ ، فَتَقُولُ : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدُ الْقَوْمِ »
قَالَ سَيِّدِي « حَدَّثَنِي يُونُسُ أَنَّ قَوْمًا يُؤْتَقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ يَقُولُونَ :
« مَا لِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ » وَأَعْرَبُوا الثَّانِيَّ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ عَلَى
اِقْتِبَالِ لِهَذَا السَّبَبِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :^(٢)

وَهَذَا كَانَتْ الْحَمَلَةُ غَيْرَ مُوَجَّهَةٍ مِنْ الْأَفْصَلِ نَصَبَ الْمُسْتَنَى ،
لَكِنْ يَجُوزُ إِعْرَاضُهُ حَسَبَ مَوْقِعِهِ كَمَا سَمَّيْتُهُ بِمَذْهَبِ

(١) الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : « مَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً » ، وَ« مَا لِي إِلَّا
مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ » ، الْحَمَلَةُ هِيَ غَيْرُ مُوَجَّهَةٍ ، لِأَنَّهَا مُنْفِيَةٌ بِالْخَرَفِ
« مَا » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَنَى عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ فَهَذَا ، وَهَذَا النَّصْبُ
أَفْصَلُ مِنْ صِطْطِهِ حَسَبَ مَوْقِعِهِ الْإِعْرَاضِيِّ ، وَأَصْلُ الْجُمْلَةِ قَبْلَ التَّقْدِيمِ :
« مَا لِي شَيْعَةً إِلَّا آلَ أَحْمَدَ » وَ« مَا لِي مَذْهَبٌ إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ »
وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْحَمَلَةَ لَوْ كَانَتْ عَلَى أَصْلِهَا بِحَدِّكَ فِيمَا بَعْدَ (إِلَّا)
لَنَصَبَ وَإِتْنَاعَ بِاعْتِبَارِهِ ، بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ

(٢) هَذَا لَيْتَ شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ صِطْطِ الْمُسْتَنَى الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ
فِي حَمَلَةٍ غَيْرَ مُوَجَّهَةٍ حَسَبَ مَوْقِعِهِ مِنَ الْحَمَلَةِ ، وَالشَّاهِدُ هُوَ : « لَمْ
يَكُنْ إِلَّا السَّيُّونُ شَاعِعٌ » ، الْحَمَلَةُ غَيْرُ مُوَجَّهَةٍ ، لِأَنَّهَا مِنْهُ رُخْرَفٌ
« لَمْ » ، وَالْمُسْتَنَى تَقْدِمُ عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ ، وَأَصْلُ الْجُمْلَةِ : « كَرَّ
شَاعِعٌ إِلَّا السَّيُّونُ مُسْتَنَى

« كَرَّ شَاعِعٌ إِلَّا السَّيُّونُ » نَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ

فَإِنَّهُمْ يَرْتَحُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا السَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت : إنه قد وُزِدَ في المستثنى السابق غيرُ
نصب وهو لرفعُ وذلك إذا كان لكلام غير مَوْحٍ
نحو : « ما قام إلا زيدُ القوم » ولكن المختارُ نصبه .

وَعِلِمَ من تخصيصه وروَدَ غيرُ النصب بالنهي أَنَّ
الموجبَ يَتَعَيَّنُ فيه النصب ، نحو : « قامَ إلا زيداً القوم » .

وإنْ يَفْرَغْ سَابِقُ «إِلَّا» لَمَّا بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ «إِلَّا» عِدَمًا

إذا تفرَّغَ سابقُ «إِلَّا» لما بعدها ، أي : لم يشتغل بما
يطلبه كان الاسمُ الواقعُ بعدَ «إِلَّا» مُعَرَّبًا بِأَعْرَابِ ما يقتضيه

ولما تقدم المستثنى كان من الأفضل أن ينصب ، ولكن البيت
حاشا على الرفع ، وهو ليس هنا بدلاً ، لكن يعرب حسب موقعه
من الكلام ، وننظر في الجملة كالاتي

لم يكن إلا السيون شافعُ . جملة غير موحدة عبر تامة ، يعرب
ما بعد إلا حسب موقعه الإعرابي ، والفعل « يكن » هنا فعل تام .
فالسيون فاعل مرفوع ، وشافعُ : بدلٌ ، لكنه بدل كل من بعض .
ولذلك قل اس عقيل هنا إن الثاني بدل من الأول على القاب ، لأن
« السيون » كان في أصله بدل بعض من كل ، فلما تقدم وصار
فاعلاً أعرب « شافع » بدل كل من بعض

ما قبل «إِلَّا» قبل دحوها . وحدث نحو « ما قام إلا زيد » .
وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد » ، ف « زيد »
فاعل مرفوع ، « قام » و « ريداً » منصوب ، « ضربت »
و « بزيد » متعلق بـ « مررت » . كما لو لَمْ تُذَكَّر « إلا » .

وهذا هو الاستثناء المفرغ ، ولا يقع في كلام موجب
فلا تقول : « ضربت إلا زيداً » (١) .

وَأَلغِ «إِلَّا» ذَاتَ توكيدٍ : كَلَّا
تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

(١) هذه هي الحالة الثالثة لحملة الاستثناء : وهي أن تكون الجملة غير
موحدة ، عبر تامة . وهنا تصبح «إِلَّا» حرف استثناء مُنْعَى .
ويعرب ما بعدها حسب ما فيها ، ويسميه المحوون الاستثناء
المفرغ ، لأن ما قبل «إِلَّا» « تفرغ » للفعل فيه ، بعدها ، من
ما حصر إلا زيداً . فاعل مرفوع
ما رأيت إلا زيداً . مفعول به منصوب .
ما مررت إلا بزيد : مجرور بـ «إِلَّا» .

ولقد درج العربون أن يقولوا عن «إِلَّا» هـ إنها « حرف
حصر » ، على أنه من الأفضل أن يلتزم التعبير المحوي : مفعول
إنها « حرف استثناء معنى » ، لأن الحصر بحث من مباحث البلاغة ،
وهو يتم بوسائل كثيرة

إذا تكررت «إلا» لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تفقد غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلحائها ، وذلك في البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحد إلا زيد » إلا أخيك » فـ « أخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أي لم تفقد فيه استثناءً مستقلاً ، وكأنك قلت : ما مررت بأحد إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تمرر بهم إلا الفتى » ، « إلا الفتى » بدل من الفتى ، وكررت « إلا » توكيداً ، ومثال العطف « قام القوم إلا زيدا وإلا عمراً » والأصل : لا زيدا وعمراً ، ثم تكررت « إلا » توكيداً ، ومنه قوله :^(١)

هل الدهر إلا ليلة ونهارها
والأطلوع الشمس ثم غيارها

(١) أصل جمده في هذا البيت هو « لا » بفتح اللام ونونها وضم واءها ، والواو حرف عطف ، عطفت « طلوع الشمس » على « ليلة » ، وقد كانت « لا » حرف استثناء ، أي لأن الجملة غير موجبة ، لأنها استعجمية ، وغير ثامة ، لأن الاستثنى منه غير موجود ، رفعت « ليلة » خبراً للمبتدأ « الدهر » ، ولما تكررت « إلا » لم تفقد غير تأكيد « إلا » الأولى ، ومن ثم لا عمل لها ، أي أنها لم تؤثر على الاسم الذي بعده « طلوع الشمس » ، ومن ثم فهو معطوف على « ليلة » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

والأصل : وطلوع الشمس ، وكررت « إلا » توكيداً ، وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله :^(٢)
ما لك من شيخك إلا عملة
والأصل : « لا عملة رسيمة ورملة » ، فـ « رسيمة » بدل من عمله ، و « رملة » معطوف على « رسيمة » ، وكررت « إلا » فيهما توكيداً .

وإن تكررت لا بتوكيد فمفع
تقريب التأثير بعمل دغ
في واحد ثم لا شئني
ويعين عن نصب سيوة مغني

(١) « لا » مرتين ، مرة قبل لذل ، ومرة قبل المعطوف ، وأصل جمده عندهم

« لك من شيخك إلا عملة رسيمة ورملة » ، ما هو عمله ؟ هو رسيمة ، أي أن رسيمة بدل من عمله ، والواو بعد ذلك حرف عطف ، ورمله معطوف ، ولما كانت « إلا » تكررت لتوكيد « لا » الأولى فقط فإنها لم تؤثر فيما بعدها .

إذا كررت «إلا» لغیر التوكید ، وهي تسمى مقصداً
بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ، وهو سقطت ما فهمت
ذلك . ولا يجوز ما أن يكون لاستثناء مفرغاً أو غير
مفرغ .

فإن كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي .
فتقول : « ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكرأ » ، ولا يتعين
واحد منهم لشغل العامل . بل أيها شئت شغلت لعامل به .
ونصبت الباقي . وهذا معنى قوله : « فمع تفرغ - إلى
آخره » أي مع لاستثناء مفرغ جعل تأثيره في واحد
من استثنائه «إلا» . وانصب الباقي^(١) .

(١) الخصة هي . ما قام إلا زيد . جملة غير موحدة غير تامة . و «إلا»
حرف معنى ، وزيد فعل .

ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكرأ . تكررت «إلا» ولكنها
ليست توكيداً للأولى ، لأن عمراً وبكرأ ليسا بدين من زيد لأنهم
غيره ، وليسا معطوفين عليه بعدم وجود حرف عطف . والحرف «إلا»
تكرر بعيد الاستثناء . وعلى ذلك فإن اسماً واحداً فقط ينصب
حسب الموضع الإعرابي «ما فاعل للفعل قام» ثم ينصب الاسماء
الباقيات ، ولذلك تقول .

ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكرأ .
ما قام إلا زيداً إلا عمرو إلا بكرأ .
ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ .

وإن كان الاستثناء غير مفرغ . وهذا هو المراد بقوله :

ودون تفرغ . مع التقدم
نصب الجميع أحكم به والتزم .
وانصب لتأخير ، وجيء بواحد
مها كما لو كان دون زائداً
كلم يقرأ إلا عمرو إلا علي
وحكمها في بقصد حكم الأول

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ،
أو تتأخر . فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع .
سواء كان الكلام موحداً أو غير موحّد . نحو « قام إلا
زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم » ، وما قام إلا زيداً إلا عمراً
إلا بكرأ القوم » وهذا معنى قوله : « ودون تفرغ -
البيت »^(١) .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موحداً .
أو غير موحّد . فإن كان موحداً وجب نصب الجميع .

(١) الخصة هي موحدة أو غير موحدة . ولا تكررت غير موحدة . أي
أي تكررت للاستثناء . ويستثنى منه ما ذكر . ومعدة أن كل
الاسماء المتقدمة تنصب وحيناً في الخمتين ، وتعرف كل واحد
منه مستثنى

ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً . وهو « عدا ، وحلا ، وحاشا »
وقد ذكرها المصنف كلها .

فأما « غير » ، و« سوى » ، و« سواء » فحكمُ المشتق بها
لحرف . لإصافتها به . ونعرب « غير » بما كان يعرب به
المشتق مع « إلا » . فتقول : « قام القوم غير زيد »^(١)
نصب « غير » كما تقول : « قام القوم إلا زيدا » بنصب
« زيد » . وتقول : « ما قام أحد غير زيد » ، وغير زيد
بالإتباع والنصب . والمختارُ الإتباع^(٢) . كما تقول :
« ما قام أحد إلا زيد » ، وإلا زيدا » وتقول : « ما قام غير
زيد »^(٣) . فترفع « غير » وجوباً كما تقول : « ما قام إلا زيد »
برفعه وجوباً ، وتقول : « ما قام أحد غير حمار » كما تفعل في
قولك : « ما قام أحد إلا حمار » ، وإلا حماراً .

(١) قام القوم غير زيد . « غير » مشتق مصروب ، وهو واجب النصب
لأن الجملة تامة موحدة .

(٢) ما قام أحد غير زيد . « غير » بدل من أحد ، لأن الجملة تامة غير
موحدة ، ولأن فيها الوجهان كما تعمم ، الإنشاع عن البدلية ، وهو
الأفضل عندهم . أما الوجه الثاني فهو :

ما قام أحد غير زيد . « غير » مشتق مصروب .

(٣) ما قام غير زيد . « غير » فاعل مرفوع ، لأن الجملة غير تامة غير
موحدة .

وأما « سوى » فالمشهور فيها كسر السين والقصر .
ومن العرب من يفتح سينها ويمد . ومنهم من يضم سينها
ويقصر . ومنهم من يكسر سينها ويمد . وهذه البعة سم
يذكرها المصنف . وقل من ذكرها . ومن ذكرها الفاسي
في شرحه للشاطبية .

ومذهبُ سيويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا
طرفاً . فداقت « قام قوم سوى زيد » « سوى » عندهم
منصوبة على الظرفية ، وهي مُشْعَرَةٌ بالاستثناء ، ولا تخرج
عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر

واختارَ المصنف أنها كـ « غير » فتعامل بما تعامل به
« غير » من^(١) الرفع والنصب والجر . وإلى هذا أشار
بقوله :

(١) يرى عدد من السادة أن « سوى » حرف ، وهي عندهم ملازمة
للظرفية لا تخرج عنها ، لا لضرورة الشعر . والواقع أن اعتبارها طرفاً
يجعل كلمة لظرف متبعة اندعاً كبيراً ، ومهما يكن فأولئك يعني
الظرفية لأنها لا تنفق مع ما استقرت عليه معظم أحكامهم بأن الظرف
هو المكان أو الزمان اللذان يُطْرَفُ فيهما الحدث

وعنى ذلك فإن معنيتها معدلة « غير » في الدلالة على الاستثناء
أقرب إلى وطيفتها في الجملة ، وتكون أمثلتها كالآتي :

١ - حضر الطلاب سوى زيد سوى « سوى » مشتق مصروب مفتحة
مفردة مع من ظهورها التعذر .

وَلِسَوَى سَوَى سَوَامٍ اَحْغَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيَعْبُرَ جَعَلَا

فَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا مَجْرُورَةٌ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« دَعَوْتُ رَبِّي لَا يَسْلُصَ عَلَيَّ مَيِّ عَدُوًّا مِنْ سَوَى أَنْفُسِهَا »
وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا أَنْتُمْ فِي سَوَاكُمُ مِنَ الْأُمَمِ
إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ
فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ » (١) وقول الشاعر :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

= ب - ما حضر الطلاب سوى زيد . « سوى » بدل مرفوع بصحة
مقدرة مع من ظهورها التعذر .

أو : ما حضر الطلاب سوى زيد . « سوى » مستثنى منصوب
بفتحة مقدرة مع من ظهورها التعذر .

ج - « حصر سوى زيد » . « سوى » فاعل مرفوع بصحة « مقدرة مع من
ظهورها التعذر .

(١) الشاهد في الحديثين الشرع - استعمال « سوى » اسماً مجروراً بحرف
إعراب من « و » في « . أي أنها ليست طرفاً .

(٢) الشاهد فيه قوله « وَلَا مِنْ سَوَائِنَا » حيث استعمل كلمة « سواء »
اسماً مجروراً وليس ظرفاً .

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا مَرْفُوعَةٌ قَوْلُهُ : (١)

وَإِذَا تَبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تَشْتَرَى
فَسَوَاكَ بِأَعْيُنِنَا وَاتَّقِ الْمُشْتَرِي

وقوله : (٢)

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

ف « سواك » مرفوع بالابتداء ، و « سوى العدو »
مرفوع بالفاعلية . ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية
قوله : (٣)

لَتَبَيَّنَ كَفِيلٌ بِأَمْسٍ لِلْمُؤَمِّلِ
وَإِنَّ سَوَاكَ مَنْ يُؤَقِّلُهُ يَشْفَى

ف « سواك » اسم « إن » ، هذا تقرير المصنف .

ومذهب سيويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية .

(١) الشاهد فيه : « فسواك بأعْيُنِنَا » حيث وقعت « سوى » متداً ، أي
أنها ليست ظرفاً ، و « بأعْيُنِنَا » خبره

(٢) الشاهد فيه : « وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ » حيث وقعت « سوى » فاعلاً
أي أنها ليست ظرفاً .

(٣) الشاهد فيه وقوع « سواك » اسماً لإن ، أي غير ظرف

إلا في ضرورة الشعر . وما استشهد به على خلاف ذلك
يحتمل التأويل .

★ ★ ★

واستتر . صيغة تبتن وخلا
وبعد . وبيكون بعد لا

أي : استتر بـ « ليس » وما بعدها ناصباً المستثنى .
فتقول « قام القوم ليس زيدا . وخلا زيدا . وعدا زيدا »
ولا يكون زيدا « فـ « زيدا » في قولك : « ليس زيدا . ولا
يكون زيدا » منصوب على أنه خبر « ليس » ولا يكون .
واسمها ضمير مستتر . والمشهور أنه عائد على البعض
مفهوم من القوم . والتقدير ليس بعضهم زيدا . وهو
مستتر وجوباً^(١) . وفي قولك : « خلا زيدا ، وعدا زيدا »

(١) اختار النحاة من أسلوب الاستثناء استعمال لأفعد : ليس . ولا
يكون . وخلا . وعد . ونحدث بها عن « ليس » و « لا يكون »
من الواضح أن « لا يكون » هو الذي يعمل مضارع النقص
« يكون » . وأن « ليس » من أحوالها . وهي « فعل ابدال على انفي » .
ومعنى ذلك من ناحية « العمل » المحوري أن الجملة لا يكون فيها
« مستثنى » . لأن هذين الفعلين يطعن « سماً وخبر » . لكن ثقب
دلائله . عن سمي مؤدية إلى « إخراج » ما « بعدها » مما « قبلها »
أي : « لا » على الاستثناء

منصوب على المفعولية . و « خلا ، وعدا » فعلان فاعلهما -
في المشهور ضمير عند على معص المفهوم من القوم كما
تقدم . وهو مستتر وجوباً . والتقدير : خلا بعضهم زيدا .
وعدا بعضهم زيدا

وثبه بقوله : « وبيكون بعد لا » وهو قيد في « يكون »
فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير
« يكون » وأنها لا تستعمل فيه . لا بعد « لا » فلا تستعمل
فيه بعد غيرها من أدوات النفي . نحو : لم ، وإن ، ولن ،
ولما ، وما

★ ★ ★

- ونحلل الجملة كما يلي :

قام القوم ليس زيدا .

قام القوم لا يكون زيدا .

قول « ليس » فعل ماض ناقص . و « لا يكون » فعل مضارع
ناقص . واسمها مستتر وجوباً تقديره « هو » عائد على « البعض
المفهوم » من « القوم » . ولعلك تلاحظ أن الضمير مستتر وجوباً -
مع كونه ضمير غيبة - وهذا أحد المواضع التي يستتر فيها ضمير
الثب وجوباً . « زيدا » خبر ليس أو لا يكون منصوب .

عدنا إذن جملة مكونة من الفعل النقص واسمها وخبرها .
ما هو موقعها ؟ يرى النحاة أنها في محل نصب حال . والتقدير
عندهم : قام القوم تاركين أو مجاورين زيدا .

وَأَحْرَزَ بِسَاقِي يَكُوبَ إِذْ تَسِرُّدُ
وَبَعْدَ « مَا » انْصَبَّ ، وَانْجَرَّ أَرُ قَدْ يَرُدُّ

أي . إذ سم تقدم « ما » على « خلا » وعدا « فحور
بهما إن شئت ، فتقوب . « قم ، تقوم خلا ريد » وعدا ريد
فخلا ، وعدا : (١) حرفا جر ، ولم يحذف سيبويه الحرف

(١) أمّا « خلا » وعدا « فبهما خلاف

أ - إذا كانا محذوفين من « ما » فانت فبهما « خير » ، شئت
جعلتهما حرف جر ، فتقول :

حضر الطلاب خلا ريد

حضر الطلاب عدا ريد

وتقول في إعرابهما : « خلا أو عدا » حرف جر ، وزيد : اسم
مجرور ، وشبه الجملة متعلق بالفعل

وإن شئت جعلتهما فعلين فنصب بهما ، فتقول :

حضر الطلاب خلا ريداً .

حضر الطلاب عدا ريداً .

وتقول في إعرابهما : « خلا ، عدا » فعل ماضٍ مبني على فتح
مقدر مع من ظهوره التعليل . والماعل ضمير مستتر وجوباً تقديره
« هو » عائد على البعض المعلوم . و « زيدا » مفعول به منصوب ،
والجملة من الماعل والمعل في محل نصب حال . والتقدير : حضر
الطلاب تاركين ريداً .

ب - إذ كان مفعول به « ما » فبهما إعلان وجوباً ، لأن « ما » مصدرية ،
وهي لا تدخل إلا على الفعل ، وتصح في إعرابهما ما صنعت في
لوجه اسابق

بهما ، وإنما حكاها الأخفش . فمن الجر بـ « خلا » قوله : (١)

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا
أَعَدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِّنْ عِبَادِكَ

ومن الجر بـ « عدا » قوله : (٢)

تَرَكْتُ فِي حَصْبِي نَبَاتٌ غُوجُ
غُوجُ كَمْ قَدْ حَصَّنَ إِلَى سَوْرٍ
أَتَحَدَّ حَبِيْهَةً قَتْلًا وَأَسْرَ
عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

فإن تقدمت عليهما « ما » وجب نصب بهما ، فتقول :
« قام القوم ما خلا زيدا » ، وما عدا زيدا « ف » ما « مصدرية
و « خلا ، وعدا » صِلَتْهَا ، وفاعلها ضمير مستتر يعود
على البعض كما تقدم تقريره ، و « زيدا » مفعول ، وهذا
معنى قوله : « وبعد ما انصب » هذا هو المشهور

(١) الشاهد فيه قوله : « خلا الله لا أرجو سواك » حيث استخدم « خلا »
حرف جر ، ولم يظ الجلالة : اسم مجرور خلا ، وشبه الجملة متعلق
بالمفعول « أرجو » .

(٢) الشاهد فيه قوله : « عدا الشمطاء » حيث استخدم « عدا » حرف
جر ، و « الشمطاء » اسم مجرور بعدا . وشبه الجملة متعلق بالفعل
« أعا » .

وَأَجَزَ الْكَسَائِيُّ الْجَرَ بِهَمَا بَعْدَ « مَا » عَلَى جَعْلِ « مَا »
 زَائِدَةً ، وَجَعَلَ « خَلَا » وَعَدَا « حَرَفَيَّ جَرٍّ » ، فَتَقُولُ : « قَامَ
 الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٌ » ، وَمَا عَدَا زَيْدٌ » وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :
 « وَالْحَرَارُ قَدْ بَرَدَ » . وَقَدْ حَكَى الْحَرَمِيُّ فِي الشَّرْحِ حَرَفَ
 بَعْدَ « مَا » عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ .

★ ★ ★

وَحَيْثُ جَسَّرَا فَهَمَا حَرَفَانِ
 كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

أَي : إِنْ جَرَرْتَ « خَلَا » وَعَدَا « فَهَمَا حَرَفَا جَرٍّ » .
 وَإِنْ نَصَبْتَ بِهِمَا فَهَمَا فِعْلَانِ . وَهَذَا مِمَّا لَا حِلَافَ فِيهِ

★ ★ ★

وَكَخَلَا حَاشَا ، وَلَا تَصْصَحَبُ « مَا »
 وَقِيلَ « حَاشَ وَحَاشَا » فَاحْفَظْهُمَا

الْمَشْهُورُ أَنَّ « حَاشَا » لَا تَكُونُ إِلَّا حَرَفَ جَرٍّ ، فَتَقُولُ :
 « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ » ، بِجَرِّ « زَيْدٍ » ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ
 وَالْحَرَمِيُّ وَالْمَارِي وَالْمُرْدُ وَجَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمَصْنُفُ - إِلَى
 أَنَّهَا مِثْلُ « خَلَا » تُسَعْمَلُ فِعْلاً وَتَنْصِبُ مَعْدَهُ . وَحَرَفٌ
 فَتَجَرُّ مَا بَعْدَهَا ، فَتَقُولُ : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا » . وَحَاشَا
 زَيْدٍ » ، وَحَكَى جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْفَرَاءُ ، وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ

وَالشَّيْبَانِيُّ - النَّصَبَ بِهَا ، وَمِنْهُ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ
 حَاشَا الشَّيْطَانِ » ، وَأَبَا الْأَصْبَحِ « » وَقَوْلُهُ : «
 حَاشَا قَرِيشًا » ، فَإِنَّ اللَّهَ فَصَّلَهُمْ
 عَلَى أَرَبِيَّةٍ بِالْإِسْلَامِ وَالِدِينِ

وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ : « وَلَا تَصْصَحَبُ مَا » مَعْنَاهُ أَنَّ « حَاشَا »
 مِثْلُ « خَلَا » فِي أَنَّهَا تَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا أَوْ تَجَرُّهُ ، وَلَكِنْ لَا
 تَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا « مَا » كَمَا تَتَقَدَّمُ عَلَى « خَلَا » ، فَلَا تَقُولُ :
 « قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا » . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ الْكَثِيرُ .
 وَقَدْ صَحَّحْتُهَا « مَا » قَلِيلًا . فَفِي مَسَدِّ أَبِي أُمَيَّةَ لَطَرُطُوسِي
 عَنِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « أَسْمَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ » .

وَقَوْلُهُ

رَأَيْتُ نَاسًا مِنْ حَاشَا قَرِيشًا
 بِتٍ سَحَنَ قَصَبُهُمْ فَعَلَا
 وَيُقَالُ فِي « حَاشَا » : « حَاشَ » وَحَاشَا .

★ ★ ★

(١) الشَّاهِدُ فِيهِ : « حَاشَا قَرِيشًا » حَيْثُ اسْتَعْمَلَ « حَاشَا » فِعْلاً ، وَدَعَلَهُ
 مُسْتَرًّ وَحَوِيًّا تَقْدِيرُ هُوَ ، وَقَرِيشًا : مَعْمُولٌ بِهِ مَصْبُوبٌ .
 (٢) يَقُولُ الْحَاجَةُ أَنَّ كَلِمَةَ « حَاشَا » تَسْتَعْمَلُ فِي الْأَعْلَى بِلَوْنِ « مَا » ،
 وَشَاهِدُ فِي الْبَيْتِ عَلَى اسْمِهَا « مَا » قَلِيلًا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « مَا حَاشَا
 قَرِيشًا » ، وَدَعَلَهَا صَمِيرٌ مُسْتَرًّ وَحَوِيًّا ، وَقَرِيشًا مَعْمُولٌ بِهِ مَصْبُوبٌ

وخرَجَ بقوله «فضلة» الوصف الواقع عمدة، نحو:
«زيد قائم».

ونحو «بدلالة على هيئة» تمييز المشتق نحو: «لله
درة ورأساً» فإنه تمييز لا حال على الصحيح. و قد

الحال

الحال وصف . فضلة . متصّب
مفهوم في حال كذا فرداً . أذهب

عرّف الحال بأنه «الوصف» الفضلة . المتصّب .
للدلالة على هيئة» (١) نحو: «فرداً أذهب» . «فرداً» حال .
لوجود القيود المذكورة فيه .

(١) هذا هو تعريف الحال عند النحاة . وأنت ترى أن هذا التعريف
يتكوّن من أربعة عناصر .

لوصف - لصفة - لمتصّب - للدلالة على هيئة صاحبه .

أما كلمة وصف فهي ليست مرادفة لكلمة صفة التي بمعنى
نسبت ، وحين يطلق النحاة كلمة «الوصف» فإنما يعنون مصطلحاً
صرفياً . ويقصدون به ما كان مشتقاً للدلالة على موصوف ، أي
سم الماعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم
التفصيل .

وأما الصفة فهي تدل على أن الحال ليس عمدة ، و «العمدة»
كما نعلم يطلق على ركن من أركان الإسماء التي تتم الجملة بدونها ،
والمبتدأ عمدة ، والخبر عمدة ، وكذلك الفعل والماعل . أم المفاعيل =

والحال وغيره هي وصلات ، وهي التي يسميها النحاة «مكملات»
أو «تكميلات» بمعنى أنها ليست عنصراً أساسياً في الجملة ولكنها
تضيف إلى المعنى الأساسي معنى إضافياً ، و «المتصّب» هو حكمه
الحال من حيث الإعراب .

وأما «الدلالة على الهيئة» فلأن الحال ليست صفة ثابتة ملازمة
لصاحبها ، ولكنها تدل على هيئة «صاحبها» في وقت بذاته . فإنت
حين تقول : جاء زيد ضاحكاً دلت الحال هنا على هيئة زيد عند
جاءه ، أي أن الضحك ليس ملازماً له في كل وقت . وإنت
أخبرت عنه في هذه الحال ضاحكاً . لكذلك إذا قلت : جاء زيد الضاحك .
دلت بالصاحك على صفة ملازمة وتلك كانت دعماً ، أي أن زيدا هـ
معروف بالصاحك باعتباره علامة مميزة له من زيد ثانياً وذلك

(١) «فارساً» وصف مشتق لأنه اسم فاعل ، وهو منصوب . لكنه ليس
حالاً ، لأنه لا يدل على هيئة التمييز في قوله «لله درة» ، وإنما
يؤدي في الجملة وظيفة أخرى ، ذلك لأنك حين تقول : «لله درة»
عن سبيل التعجب فإن المستمع ينتظر منك أن يعرف الجهة أو
الخصيصة التي من أجلها تعجبت منه ، أي تميزه به . تعجب
أين تقع من الشخص ، ومن ثم تقول «فارساً» تميزه هذه الخصيصة
فيه من غيره من الخصائص كأن يكون ناعراً أو كاتباً أو خطيباً أو
غير ذلك . ولما كانت «فارساً» لا تميز الهيئة وإنما تميز جانياً معيماً
من حواص الشخص ، وهو جانب ملازم أيضاً ، لم تكن حالاً .

يُقصد به الدلالة على الهيئة . بل التعجب من فروسيته .
فهو لبيان التعجب منه . لا لبيان هيئته

وكذلك «رأيت رجلاً راكباً»^(١) فإن «راكباً» لم يُستق
للدلالة على الهيئة . بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف «مفهم في حال» هو معنى قولنا «للدلالة
على الهيئة» .

★ ★ ★

(١) رأيت رجلاً «راكباً» . ركباً وصف لأنه اسم فاعل ، وهو منصوب .
لكنه لم يرد لبيان هيئة الشخص في زمن معين ، لكنه ورد لتخصيص
كلمة «رجل» . فما هو معنى التخصيص ؟ كلمة «رجل» نكرة .
وأنت تعرف أن «النكرة» تدل على الشيوع والعموم . «رجل»
تنطق عن كل رجل . فإذا عرفت النكرة مثل «زيد» أو «الرجل» أو
هذا... إلخ دل هذا الاسم المعرفة على رجل واحد بعينه يعرفه المتكلم
والمخاطب لكن إذا تركت الاسم نكرة ووصفته أو أصفته إلى نكرة
مثل «رجل طويل» أو «رجل عالم» . أو «رجل عديم» . أو «رجل
حزب» . فإنك تكون قد خصصت هذه النكرة . لأنك بوصفك
ها أو إصاوتك ها أخرجت غيرها منها : فرجل طويل لا تنطق إلا
عن لرجل أطوال ، ورجل عليم لا تنطق على كل الرجال ..
وهكذا ، ومن ثم تعرف أن «راكباً» في «رأيت رجلاً راكباً»
ليست حلاً وإنما نعت «صفة» للرجل .

وكونه مُتَفِيلاً مُشْتَقاً يَعْبَث . لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً

الأكثر في الحال أن تكون مُتَمَيِّنة . مشتقه

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمة لمتصيف بها .
نحو «جاء زيد راكباً» فـ «راكباً» : وصف منتقل . لحواز
أنفكاًكه عن «زيد» بأن يجي «ماشياً» .

وقد تحيى الحال غير مستقيمة . أي وصفاً لارماً . نحو
«دعوت الله سميعاً»^(١) و «خلق الله الزرافة يديها أطول
من رجليها»^(٢) . وقوله^(٣) :

فَجَاءَتْ بِهِ سَبَّطُ الْعِظَامِ ، كَأَنَّمَا

عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِسَوَاءٍ

فـ «سميعاً» ، وأطول ، وسببط «أحوال» ، وهي أوصاف
لازمة .

(١) «سميعاً» حال من لفظ الجلالة وهي ليست صفة منتقلة وإنما هي
صفة ملازمة لله سبحانه وتعالى .

(٢) «أطول» حال من «يديها» وهي صفة ملازمة ومع ذلك وردت
حالا .

(٣) اشهد في البيت قوله : «سبط العظام» حيث وردت «سبط»
حالا من الصمير في «به» رغم كونها تدل على صفة ملازمة غير
متغيرة .

وقد تأتي الحال جامدة ، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله :

ويكثر محمود في سحر . وفي
مُنْدِي تَأَوَّى سِلَا تَكْلِف
كَ « بَعْدَ مَدَّ بَكَد . يَدَأُ بَيْدُ »
و « كَرَّ رَيْدُ أَسْدَا » يُي كَأَسَدُ

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سحر ، نحو « بَعْدَ مَدَّ بَكَد » و « مَدَّ » حال جامدة . وهي في معنى المشتق ، إذ المعنى « بَعْدَ مُسْتَعْرَا كُلُّ مَدَّ بِدَرَهَم » ويكثر حمودهم بَصاً فبما دلت على تفاعل . نحو « بَعْدَ يَدَأُ بَيْدُ » أي : مناجزة ، أو على تشبيه ، نحو « كَرَّ رَيْدُ أَسْدَا » ، أي مُشَبَّهًا لِأَسَدٍ . و « يَد » و « أَسَد » جامدان . وَصَحَّ وقوعهما حالاً لظهور تأويليهما بمشتق . كما تقدم . وإلى هذا أشار بقوله « وفي مُنْدِي تَأَوَّى » أي يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظَهَرَ تأويلها بمشتق

وَعِلْمٌ بهذا وما قبله أن قول النحويين « إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة » معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم . وهذا معنى قوله فيما تقدم « لكن ليس —

مُسْتَحَقَّ »

★ ★ ★

والحال إن عَرَفَ لَفْظاً وَاعْتَقِدَ
تَذَكُّرَهُ مَعْنًى . كـ « وَحَدِّدْ أَحْتَبَهُ »

(١) الألعاب أن تكون الحال « مشتقة » كما ترى ، ولذلك كانت « وحماً » بالمعنى الصرفي الذي أشرنا إليه ، وفكرة الاشتقاق هنا مهمة ، لأن المشتق يدل على ما في معنى الفعل ، والفعل يدل على حدث ، وحدث مرتبط بزمان ، أي أنه ليس ثابتاً ، وإما هو متغير . وهذا التعبير مهم أيضاً حتى تصح الحال دلالة على « الهيئة » في « وقت » معين ، وليس في كل ذوات

أي أن الحال تستعمل أحياناً جامدة . لكن النحاة يزولون الجامدة بمشتق حتى تصح عندهم دلالتها على الحال ، من هذه المواضع . — أن تدل الحال على سحر ، مثل : اشتربت لعب أقةً بعشرين . « أقة » حال رغم أنها جامدة ، لكنها تؤول مشتق مكرراً لـ « شربت لعب مُسَمَّرَا كُلُّ أقة بعشرين » وشبه حمله في محل نصب بمعنى محذوف صفة من « أقة »

ب — أن تدل على معاهدة ، مثل : سلمته الرسالة يدأ . « يدأ » حال ، وهي جامدة ، وتؤول بمشتق فيكون تقدير سلمته رسالة مودعة . وكذلك دقشته وجهاً لوجه .

ج — أن تدل على تشبيه ، مثل : يأكل الولدُ وحشاً . « وحشاً » حال ، وهي جامدة والتقدير : يأكل الولدُ مُشَبَّهًا بِالْوَحْشِ . ومثله ينكمح حدأ . أي ينكمح مشبهاً بحدأ . مثني طرروساً وهكذا .

مذهب جمهور الحويين أَنَّ الحال لا تكون إلا
بكرة . وَأَنَّ ما وَرَدَ مِنْهَا مَعْرُوفٌ لِمَطْلُوعٍ فَهُوَ مُسَكَّرٌ مَعْنَى .
كَقَوْلِهِمْ : جَاءُوا الْحَمَاءَ الْغَفِيرَ (١) .

و : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ (٢) .

« هـ - أن تدل الحال على ترتيب : مثل : اقرأ الكتب كلمة كلمة ،
وفصلاً فصلاً ، ودياً دياً ، كلمة كلمة ، ودياً دياً ، وفصلاً فصلاً ،
وما بعدها تؤكد لفظيها ، والتقدير : اقرأ الكتب مرتباً ، وقد
نجد هذا التعبير بحرف العطف فنقول : اقرأ الكتب دياً دياً ، أو
دياً دياً ، وهذا تعريب الأول حالاً ، والثانية معطوفاً .
« هـ - أن تدل الحال على تقسيم . مثل : قسمت الحال أربعة أو
أحماً ، أو أربعة وأحماً ، حال ، والتقدير : مقسماً إلى أربع
أو أحماً .

و - أن تكون الحال أصلاً لصاحبها مثل : اشترت الخاتم ذهباً ،
والقلم صوباً .

ز - أن تدل الحال على عدد مثل : نجح الطلاب ثلاثين . « ثلاثين »
حال ، والتقدير : الفين ثلاثين .

(١) الأصل في الحال أن تكون بكرة ، ومعظم الحاجة يرى أنها إذا وردت
معرفة فترتب تقول بكرة ، والخمسة هي هي : جاءوا أجماعاً العسير .
و « الحماء » بمعنى الكثير ، وهي معرفة ، لكنها مع ذلك وقعت حالا
وصاحبها أو الجماعة . وهم يقدرونها : جاءوا جميعاً أو مجتمعين ،
والعبر : صفة .

(٢) البيت بتمامه هو .

واحتهد وتحدك (١) ، وكنته فاه إلى في ، فاه الجماء ،
والعرك . وتحدك . وفاه : أحوال . وهي معرفة ،
لكنها مؤولة بكرة . والتقدير : جاءوا جميعاً . ورسها
معترة ، واحتهد مفرداً ، وكلمته مشافهة .

وزعم البعداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال
مطلقاً ، بلا تأويل ، فأجازوا « جاء زيد الراكب » .

وفصل الكوفيون ، فقالوا : إن تضمنت الحال معنى
الشرط صح تعريفها . وإلا فلا . فمثل ما تضمن معنى
الشرط « زيد الراكب أحسن منه الماشي » ف « الراكب »
والمشي : حالان . وصح تعريفهما لتأويلهما بشرط .
إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإن لم

« فأرسلها العيراك » ، وتم يتددها . ولم يشفق على نقص الدخال .
والشاهد فيه : « فأرسلها العيراك » ، وقعت « العيراك » حالا من
انضمير « ها » ، وهم يقدرونها : فأرسلها معتصرة .

(١) كلمة « وحد » تستعمل دائماً مضافة إلى ضمير « وحدي » - وحدك ،
وحدهم ... الخ « والضمير معرفة ، فهي إذن معرفة من السحبة
نظرية ، ولكنها لا تقع إلا « حالا » ، وهم يؤولونها بكرة .
فيكون التقدير : جئت وحدي . أي مفرداً ، وجاءوا وحدهم ،
أي مفردين .

تتقدر بالشرط لم يَصِحَّ تعريفها ، فلا تقول « جاء زيدُ
الراكب » إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

★ ★ ★

ومصدرٌ مُنْكَرٌ حالاً يَقَعُ
بِكثرةٍ كـ « نَعْتُهُ رَيْدٌ طَلَعَ »

حَقُّ الحالِ أن يكون وصفاً ، وهو : ما دل على معنى
وصاحبه كقندم . وحَسْر . ومصروب . وقوعها مصدراً
على خلاف الأصل ، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى .

وقد كَثُرَ مجيءُ الحالِ مصدراً نَكْرةً ، ولكنه ليس
بمَقْبُولٍ . لمحبه على خلاف الأصل . ومه « رَيْدٌ طَلَعَ
بَغْتَةً » ، فـ « بغتة » : مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على
الحال ، والتقدير : زيد طَلَعَ باغْتاً ، هذا مذهب سيبويه
والجمهور .

وذهب الأخفش والبرد إلى أنه منصوب على المصدرية
والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طَلَعَ زيد يَبْغَتُ نَعْتاً ،
فـ « بعت » عندهما هو الحال ، لا « بغتة » .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما
ذهبوا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور ، وهو

طَلَعَ ، لتأويله بفعل من لفظ المصدر . والتقدير في قولك
« زيد طلع بغتة » « زيد بَغَتَ بغتة » ، فيؤولون « طلع »
بِغَتَ ، ويصبون به « بغتة » (١) .

★ ★ ★

(١) عرفت أن الحال تكون « وصفاً » أي مشتقاً يدل على معنى الفعل
وصاحبه . والنحاة يحتجّون في المصدر ، فإراء الصريون أصل
الاشتقاق والفعل مشتق منه ، وإراء الكوفيون مشتقاً من الفعل .
ومهما يكن أمر هذا الخلاف فإن المصدر عندهم جميعاً ليس « وصفاً »
لأنه لا يدل على صاحب الحدث . ذلك أن كلمة « حَسْرُ » تدل
على « حدث » الصرب ليس غير . أما « ضارب » فتدل على « حدث »
لصرب و « مَن » قدم بالصرب ، و « مصروب » تدل على « حدث »
الضرب و « من » وقع عليه الضرب ... وهكذا .

ومعنى ذلك أن الحال لا ينبغي أن تكون « مصدراً » لأن
المصدر ليس وصفاً ، ومع ذلك وردت حمل في العربية وقع فيها
« المصدر » حالاً ، كالمثال الذي قدمه هنا :

زيدٌ طَلَعَ بغتةً . فـ « بغتة » حال رغم أنها مصدر ، وأنت ترى
أنهم يؤولونها بوصف ، فيكون التقدير : زيدٌ طَلَعَ باغْتاً .

ثم أنت ترى بعد ذلك خلاف النحاة في هذا المصدر ، فبعضهم
لا يعتبره « حالاً » ، وإنما يعتبره « مفعولاً » طلقاً ، ومن ثم
يحتجّون في ناصبه ، فإراء بعض فعلاً من نفس المصدر أي : زيد
طلع بعت بغتةً ، ويرد آخرون الفعل الأصلي في الجملة . =

وَسَيُشْكِرُ عَبْدًا دُونَ ذَلِكَ . يُن
سَمَّيْتَهُ خَيْرًا . وَبِخَصَصْتَهُ . وَبَيْنَ

مَنْ تَعْدُنِي وَمَصْهَبِي . كَمَا لَا
يَتَعَرَّضُ مَرُوءٌ عَلَى مَرِيءٍ مُتَنَهِّلًا .

حَقُّ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، وَلَا يُشْكِرُ فِي
الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ مُسَوِّغٍ^(١) ، وَهُوَ أَحَدُ أُمُور :

— وَرَعِمَ مَا يَفْعَلُهُ الْبَشَرُ مِنْ جَوَارِ وَقُوعٍ « الْمَصْدَر » حَالًا
وَأَنَّهُ يَسْقُطُ سَقْطًا ، لَا يَسْقُطُ فِي سَعْدِهِ ، رَعِمَ ذَلِكَ وَرَدَتْ
شَرَاهِدٌ عَرَبِيَّةٌ كَثِيرَةٌ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (نَسِيتُ دُعَاهُ) بَأْتِيكَ
سَهْمًا ، وَ (يَنْقُوتُونَ أُمُورَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً) وَ (ادْعُوهُ
خَوْفًا وَطَمَعًا) وَ (نَسِيتُ دُعَاهُ) جَهْدًا .

وَنَقُولُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْمَعَاوِرَ : ذَهَبَ رَكْعَةً مَعْنَى مَوْجِهَةً
دَرَسَ الطَّالِبُ انْتِظَامًا أَوْ انْتِزَاعًا ، لَقَبْتُهُ مَجَازَةً وَهَكَذَا .

(١) الْحَدِيثُ يَرُونُ أَنَّ « الْحَال » تَشْبِيهُ « الْخَيْر » فِي الْمَعْنَى ، فَأَنْتَ حِينَ تَقُولُ
جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبًا ، فَكَأَنَّكَ أَخْبَرْتَ عَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ بِتَوَلُّكَ :
زَيْدٌ صَاحِبٌ ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، وَإِذَا
وَرَدَ بَكْرُهُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِمُسَوِّغَاتٍ تَعْرِفُهَا ، فَلِذَا كَانَتْ « الْحَال »
تَشْبِيهُ « خَيْر » ، فَإِنَّ « صَاحِبَ » الْحَالِ عِنْدَهُمْ بِشَبِّهِ « الْمُبْتَدَأ » ،
وَعَنَى ذَلِكَ قَرَرُوا أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً أَبْصًا ،
وَلَا يَكُونُ ذِكْرُهُ إِلَّا بِمُسَوِّغَاتٍ تَشْبِيهُ بِمُسَوِّغَاتِ الْإِنْتِزَاعِ بِالْكَرَّةِ كَمَا
سَرَى

مِنْهَا : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الذِّكْرِ . نَحْوُ « فِيهَا قَائِمًا
رَجُلٌ »^(٢) وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ ، وَأَنْشُدْهُ سَبْيُوِيَّةً^(٣)

وَبِالْحِسْمِ مَتَى يَتَبَيَّنُ نَوْ عِلْمَتِهِ
شُحُوبٌ . وَإِنْ تَشْتَهِي الْعَيْنُ تَشْهَدُ

وَكَقَوْلِهِ "

(١) إِذَا قُلْتُ : « جَاءَ رَجُلٌ صَاحِبٌ » فَإِنَّ « صَاحِبَ » صِفَةً ، فَإِذَا قَدِمَتْ
« الصِّفَةُ » عَلَى « مَوْصُوفِهَا » كَانَ قَبِيحًا ، إِذْ أَنَّ الصِّفَةَ تَوْضِيحٌ
مَوْصُوفِهَا ، وَالْمَوْضُوحُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْمَوْضُوحِ ، وَلِذَا قَالُوا
إِذَا قَدِمَتْ الصِّفَةُ عَلَى مَوْصُوفِهَا صَارَتْ « حَالًا » ، فَهَقُولُ : « جَاءَ
صَاحِبًا رَجُلٌ » ، وَهِيَ يَرُونُ ذَلِكَ أَفْضَلَ الْقَبِيحِينَ ، لِأَنَّ تَقْدِيمَ
الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ قَبِيحٌ ، وَبِحَيِّهِ الْحَالُ مِنَ الذِّكْرِ قَبِيحٌ لَكِنَّهُ
أَقْلَ قَبِيحًا .

(٢) مَوْضِعُ الشَّاهِدِ : « وَبِالْحِسْمِ » بَيِّنًا شُحُوبٌ ، الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ :
وَبِالْحِسْمِ شُحُوبٌ بَيِّنٌ . تَقَدَّمَتِ الصِّفَةُ فَصَارَتْ حَالًا ، وَهِيَ
شَهِدٌ عَلَى جَوَازِ بَحْيٍ الْحَالِ مِنْ صَاحِبِهَا الْكَرَّةِ « شُحُوبٌ » إِذَا
تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ

(٣) الشَّاهِدُ فِيهِ : « لَمْ » نَفْسِي مِثْلَهَا لِأَنَّهُمْ ، وَالْأَصْلُ : مَا لَمْ
نَفْسِي لِأَنَّهُمْ مِثْلُهَا ، أَيُّ أَنَّ نَفْسِي هِيَ أَقْسَى لِأَنَّهُمْ يَدْعُونِي . وَهَكَذَا
صِفَةُ « لَمْ » تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا فَصَارَتْ حَالًا ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ دَلِيلًا
عَلَى بَحْيِ الْحَالِ مِنْ صَاحِبِهَا الْكَرَّةِ إِذَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا

وَمَ لَامٌ نَفْسِي مِثْنَهَا لِي لَانْتِ
وَلَا شَدَّ فَقَرِي مِثْلُ مَا مَنَكْتَ يَدِي

« قائماً » : حال من « رجل » ، و « بَيْتاً » حال من
« شحوب » ، و « مثلها » حال من « لائم » .

ومنها : أَنْ تُحْصَصَ النُّكْرَةُ بِوصفٍ ، أو بِإِضَافَةٍ .
ومثال ما تُحْصَصُ بِوصفٍ قوله تعالى (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ
أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) (١) .

وكقول الشاعر (٢) :

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيَّنَةٍ

فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ عِزَّ حَمْسِيَا

ومثال ما تُحْصَصُ بِالْإِضَافَةِ قوله تعالى : (فِي أَرْبَعَةٍ

(١) الدخان ٤ ، والشاهد في الآية الكريمة وقوع « أَمْرًا » حالاً من
« أَمْرٍ » الأولى ، وهي نكرة ، لكنها نكرة مُخَصَّصة بِمَعْنَاهَا « حَكِيمٍ » .

(٢) الشاهد فيه قوله : فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ مَشْحُونًا . وقعت « مَشْحُونًا »
حالاً من « فُلِّكَ » وهي نكرة مُخَصَّصة بِمَعْنَاهَا « مَاخِرٍ » .

أَيَّامٍ سَوَاءً لِسَاتِلِينَ) (١) . ومنها : أَنْ تَقَعَ النُّكْرَةُ بَعْدَ نَفْيٍ أو
شَبْهِهِ (٢) ، وشَبْهُ النَفْيِ هو الاستفهام والنهي ، وهو المراد
بقوله « أَوْ يَبْنَ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أو مَصْدَرِهِ » فمثل ما وقع بَعْدَ
النَفْيِ قوله : (٣)

(١) قصيد ١٠ ، وشهد في الآية نكرة وقوع « سَوَاءً » حالاً من
« أَرْبَعَةٍ » وهي نكرة تُخَصَّصُ بِإِضَافَتِهَا إِلَى نَكْرَةٍ « أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ » .

(٢) أنت مكران من مصداق لاسم « النكرة » ، نكرة مكرمة
مثل كلمة « كل » ومثل أسماء الشرط والاستفهام « مَنْ » - « مَا » .
وأنت تعرف أيضاً أن النكرة إذا جاءت في سياق النفي أو شبهه
كانت نكرة عامة . ولذلك تراهم يُجِيرُونَهَا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ
الحال نكرة بعد نفي أو شبهه ، أي لكي يكون دالاً على نكرة عامة .

(٣) الشاهد في البيت « مَا حُمٌ حِمِيٌّ وَاقِياً مِنْ مَوْتٍ » حُمٌ بمعنى قُدْرٍ .
أي أن الله سبحانه وتعالى سمَّ قُدْرَ شَيْئاً بِعَمِيٍّ وَاقِياً مِنْ مَوْتٍ .
حُمٌ : فعل ماضٍ ، وَحِمِيٌّ : نائب فاعل ، وَاقِياً : حال من
حِمِيٍّ ، وَحِمِيٌّ نكرة لكن ساغ أن تأتي معها حال لأنها نكرة
واقعة في سياق النفي .

وفي البيت أيضاً شاهد آخر هو : « وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ نَاقِياً »
إذا كان الفعل ترى نصرياً بمعنى نطر أو تنصر . فإن « أَحَدٌ » تكون
مفعولاً به وقبلها حرف جر رائد ، وباقياً : حال من أَحَدٍ ، وأحد
نكرة جاءت في سياق النفي . أما إذا اعتدنا « تَرَى » فعلاً قلبياً
أي بمعنى « تَوْقِنَ أو تَعْلَمَ » فإن « أَحَدٌ » تكون مفعولاً أول ، وباقياً =

مَحْمَةً مِنْ مَوْبٍ جَمِيٍّ وَبِقِيَا
وَلَا تَسْرَى مِنْ أَحَدٍ بِبِقِيَا

ومنه قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) (١) فـ «لها كتاب» جملة في موضع الحال من «قرية» وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم اسفي عليها . ولا يصح كون الجملة صفة لقرية ، خلافاً للزمخشري . لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف . وأيضاً وجود «إلا» مانع من ذلك ، إذ لا يعترض بـ «إلا» بين الصفة والموصوف . وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الأخفش في المسائل . وأبو علي الفارسي في التذكرة .

= معمولاً ثانياً . ومن ثم لا يكون فيها شاهد على مجيء الحال من النكرة الواقعة في سبق النفي .
(١) الحجر ٤ ، جملة «ها كتاب معلوم» جملة اسمية مكوّنة من شبه جملة «ها» متعقبة بمحذوف حر مقدم ، و «كتاب» مبتدأ مؤخر ، وهذه الجملة في محل نصب حال . وهذا يظهر مؤن : لاند اعتبرنا هذه الجملة حالاً ولم نعتبرها صفة لـ «قرية» خاصة أن يعرف أن الحمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات ؟ الخواب أن الصفة لا تفصل عن موصوفها بالواو ولا بإلا . فلما وُجد هذان في صلات حكمهما بأن جملة حال . وقد حرر أن تأتي حالا وصاحبها نكرة لأنه نكرة وقعة في سبق نفي

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله : (٢)

يَا صَاحِبَ هَلْ حَمَّ عَيْشٌ بَقِيًّا فَتَرَى
بِنَفْسِكَ الْعَذْرَى إِبْعَادَهَا الْأَمْلًا ؟

ومثال ما وقع بعد سهي قول مصنف : «لا يسع امرؤ»
على امرئ مَسْتَهْلًا . وقول قطري بن لُحْدَةَ :
لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ
بِسَوْمِ الْوَعَى مَتَخَوِّفًا لِلْجَمَاءِ

واحترز بقوله «غالباً» مما قلّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة . ومنه قولهم
«مررت بماء قَعْدَةٍ رَجُلٍ» (٣) ، وقولهم : «عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضًا» (٤)

(١) انشاهد فيه قوله : «هل حَمَّ عَيْشٌ بَقِيًّا» أي هل قدر عيش باقياً . على سبيل الاستفهام الإنكاري . أي أن الله لم يقدر عيشاً باقياً . و «باقياً» حال من «عيش» ، وقد سوغ مجيئها من النكرة وقوعها بعد الاستفهام

(٢) الشاهد فيه قوله : «لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ» وقعت «متخوفاً» حالا من «أحد» وهي نكرة واقعة بعد نفي .

(٣) الشاهد فيه وفروع «قَعْدَةٍ» حالا من «ماء» وهو نكرة . وليس فيه مسوغ من المسوغات التي أشار إليها النحاة . وقعدة رجل ، أي مقدار قعدته .

(٤) الشاهد فيه وقوع «بَيْضًا» حال من «مائة» وهي نكرة وليس فيها =

وأجاز سيبويه « فيها رجل قائماً » ، وفي الحديث : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قائداً » ، وصلى وراءه رجالاً قداماً »

★ ★ ★

وَسَقَّ حَرْبٌ مَبَّ بِحَرْفٍ حُرٍّ قَدْ
أَتَوْا ، وَلَا أَمْتَعَهُ ، فَقَدْ وَرَدَ

مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف^(١) ، فلا تقول في « مررت بهند جالسة » مررت جالسة بهند .

أحد المسوعات السابقة . والدليل على أن « بياضاً » حال أنها جمع ، مفرد : بياض ، وهي منصوبة . ولو جاءت مبنية للعدد لكانت مفعولاً محروراً كما تعرف عن وقوعه في لغة العرب بعد مقول : مائة رجل ، وألف رجل . وتعرّب مضافاً إليه .

(١) الشاهد في الحديث الشريف وقوع « قباءاً » حالاً من « رجال » وهي بكسرة ليس فيها مسوغ من المسوعات السابقة .

(٢) عدم الخوار هذا مشروط بأن يكون حرف الجر أصلياً ، أما إذا كان حرف جر زائد فإن جميع هذه بحرف تقدم حرف على صاحبها المجرور بهذا الحرف ، لأنه ليس في الحقيقة مجروراً ، وإنما له موقع إعرابي بعلامة مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، مثل : ما ذهب من أحد راكباً . يمكنك أن تقدم الحال فتقول : ما ذهب راكباً من أحد . وأنت تلاحظ أن « من » حرف جر زائد ، وأحد : فاعل .

وذهب الفارسي . وابن كيسان . وابن برهان إلى جواز ذلك ، وتابعهم المصنف . ورود سماع بدست . ومنه قوله :^(١)

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً
إِلَيَّ حَيْباً . إِلَهُ حَيْبٌ

« هيمان » وصادياً « حالان من الضمير المجرور بإلى وهو الياء » وقوله :^(٢)

(١) الشاهد فيه قوله . « لئن كان برد الماء هيماناً صادقاً إليّ حياً » ، والأصل في ترتيب هذه الجملة هو : « لئن كان برد الماء حياً إليّ هيماناً صادقاً » والمعنى : لئن كان برد الماء حياً إليّ في حالة شدة عطشي . وقعت « هيمان » وصادياً « حالان من ضمير المتكلم « الياء » الذي هو في محل جر بالحرف « إلى » وتقدم الحرف على صاحبها بحرف الجر الأصلي شأناً للشدة التي يرون حوار ذلك .

(٢) أدواء : جمع ذود ، وهي الإبل بين الثلاث إلى العشر . قرعاً أي بلا عقاب أو بلا ثار . حيبال : اسم شخص . والمعنى : إذا كانوا قد أصابوا عدداً من الإبل ، وسبوا عدداً من البشاء فلا يأمن بهم من يدهم . يقتل هذا الشخص الذي معه حيبال بلا عذر . إذ لا بد أن يتحمسوا جراء قتلهم إياه .

وموضع الشاهد : « فلن يذهبوا فرعاً يقتل حالاً » وقعت « فرعاً » حالاً من « قتل » وهي مجرورة بالياء ، والأصل في ترتيب الجملة : « فلن يذهبوا يقتل حال فرعاً » .

وَإِنْ تَلَّكَ أَدْوَادُ أُصْنُسٍ وَبَيْسُوتٍ
فَلَسَّ يَذْهَبُوا قَرْعاً بِقَتْلِ حَبَالٍ

فـ «قَرْعاً» حال من «قَتْلٍ» .

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب
فجائز ، نحو : «جاء ضاحكاً زيد» ، وضربت مجرّدة
هنداً .

★ ★ ★

وَلَا تَجُزْ حَالاً مِنْ مِصَافٍ لَهُ
لَا إِذَا اقْتَضَى مِصَافٌ عَمَهُ
وَأَوْ كَانَ حُزْراً بِهِ أَصِيبَ
وَأَوْ مِثْلَ حُزْرِهِ . فَلَا تَجِيفُ

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، إلا إذا كان
المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر
ونحوهما مما تصمّر معنى الفعل . فتقول : هذا ضاربٌ
هند مجرّدة . وأعجبنى قيامُ زيدٍ مسرعاً . ومنه قوله

تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً) . ومنه قول الشاعر :

نَقُولُ نُسَيِّ إِنْ انْطَلَقْتُ وَاحِداً
إِلَى الرُّوعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

وكذلك مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان
المضاف جزءاً من المضاف إليه . أو مثل حزبه في صحة
الاستغناء بالمضاف إليه عنه ، فمثال ما هو جزء من المضاف

(١) يونس : والشاهد في الآية الكريمة وقوع «جميعاً» حالاً ، وصاحبها
هو الصمير «كم» الواقع مصداقاً إليه .

والحذاء محتمون . أيجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه ؟
بعضهم يجبر ذلك مطلقاً ، أي بلا شروط .

وبعضهم يميز بشروط يشترطونها في المضاف . منها أن يكون
المضاف صالحاً للعمل في الحال ، وأنت تعلم أن العامل في الحال
هو «المعل» ، أو «ما يشبه» الفعل كالمصدر واسم المفعول
والصفة المشبهة . والمضاف هنا هو «مَرْجِعُكُمْ» وهي مصدر مبني
ومن ثم سوغت مجيء الحال من المضاف إليه .

(٢) الشاهد في البيت هو : «إِنْ انْطَلَقْتُ وَاحِداً...» حيث وقعت
«واحداً» حالاً ، وصاحبها هو الصمير «الكاف» الواقع مصداقاً
إليه . والذي سوغ ذلك أن المضاف مصدر «انطلاق» : أي أنه
بما يصح أن يعمل في الحال .

إليه قوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)^(١)
 فـ «إخوانا» حال من الضمير المضاف إليه « صدور » .
 والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء
 المضاف إليه . في صِحَّة الاستعناء بالمضاف إليه عنه . قوله
 تعالى : « ثُمَّ أَوْتَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا »^(٢)

فـ « حنيفا » حال من « إبراهيم » ، والملة كالجزء من
 انصاف إليه . إذ يَصِحُّ الاستعناء بالمضاف إليه عنها . فلو
 قيل في غير القرآن : « أَنْ اتَّبِعَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » لَصَحَّ .

وإن سم يكن انصاف منه يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ في الحال .
 ولا هو حرٌّ من المصاف إليه . ولا مثل حرِّه ، لم يَحْرُ
 أن يحيي حال منه . فلا تقول « جاء علام هدا صاحبك »
 خلافاً للفراسي ، وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى :
 « إِنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ مَمْسُوعَةٌ بِأَلَا حَلَّافٍ » ليس بِجَبْدٍ ، فَإِنَّ

(١) الحجر ٤٧ الشاهد في الآية الكريمة وقوع كلمة «إخوانا» حالا ،
 وصاحبها هو الضمير « هم » الواقع مضافاً إليه ، والذي سوغ ذلك
 أن المضاف هو كلمة « صدور » التي هي جزء من المضاف إليه ،
 وهذا هو أحد الشروط التي تحيّر محيي الحال من المضاف إليه
 (٢) الحل ١٢٣ ، والشاهد في الآية الكريمة وقوع كلمة « حنيفاً » حالا ،
 وصاحبها هو « إبراهيم » الواقع مضافاً إليه ، والذي سوغ ذلك أن
 مصاف ليس حرّاً من المضاف إليه ، ولكنه مثل حرّته ، والملة
 كلها جزء من إبراهيم عليه السلام .

مذهب الفراسي جوازها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه
 الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه .

★ ★ ★

والحالُ إِنْ يُنْصَبُ بفعلٍ صَرَفٍ
 أو صِفَةٍ أَشْهَتْ الْمُصَرَّفَ
 محائِرُ تَقْدِيمِهِ كـ « مُتَبَرِّعاً
 ذَا رَأْيٍ » وَمُخَيَّصاً زَيْدٌ دَعَا »

يجوز تقديم الحال على فاصيها إن كان فعلاً منصرفاً ،
 أو صفة تشبه الفعل المنصرف ، والمراد بها : ما تضمّن
 معنى الفعل وحروفه ، وقيل التانيث ، والثنية والجمع ؛
 كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فمثال
 تقديمها على الفعل المنصرف « مُخَيَّصاً زَيْدٌ دَعَا » فـ « دعا »
 فعل منصرف ، وتقدّمت عليه الحال ، ومثال تقديمها على
 الصفة المشبهة له : « مُتَبَرِّعاً ذَا رَأْيٍ » .

فإن كان الناصب لها فعلاً غير منصرف لم يَجْزُ
 تقديمها عليه ، فنقول : « مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ ضاحِكاً » ولا تقول :
 « ضاحكاً مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ » ، لأنَّ فعل التعجب غير منصرفٍ
 في نفسه ، فلا يَتَصَرَّفُ في معمله ، وكذلك إن كان الناصب
 لها صفة لا تشبه الفعل المنصرف كأفعل التفضيل لم يَجْزُ

تقديمها عليه ، وذلك لأنه لا يُثَنَّى . ولا يُجْمَع . ولا يُؤَنَّث ، فلم يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في معموله . فلا تقول : « زيد ضاحكاً أحسن من عمرو » . بل يجب تأخير الحال ، فتقول : « زيد أحسن من عمرو ضاحكاً » .

★ ★ ★

وعاملٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا
حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لِسَبْعِمَلَا
كـ « تِلْكَ . كَيْت . وَكَأَنَّ » وَنَدَّرَ
نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقَرٌّ » فِي هَجَرٍ

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي^(١) . وهو

(١) ذكرنا أن الحالة يقررون أن العامل في الحال واحد من ثلاثة :

أ - الفعل .

ب - ما يشبه الفعل ، وهو ما فيه معنى الفعل وحروفه . كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغتي التعجب والتفضيل .

ج - ما فيه معنى الفعل ، كاسم الإشارة ، لأن كلمة « هذا » عندهم تدل على معنى « أشير » ، وحرف التمني « ليت » ، لأنه يدل على معنى « أتمنى » ، وحرف التشبيه « كأن » ، لأنه يدل على معنى « وأشبه » . أما شبه الجملة فهي عندهم تعبد معنى « استقر » وعن ذلك يظهر لك موقع الحال بالنسبة للعامل ، وهو ما نسميه قضية الترتيب في الجملة ، وذلك على النحو الآتي =

ما تَضَمَّنَ معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة . وحروف التمني ، والتشبيه ، والطرف . والجار والمجرور نحو : « تلك هند مَحْرَدَةٌ » . وليت زيدا أميراً أخوك ، وكأن زيدا راكباً أسد . وزيد في الدار - أو عندك - قائماً . ولا يحور تقديم الحال على عاملها معنوي في هذه المثل ونحوها . فلا تقول : « مُحْرَدَةٌ تِلْكَ هِنْدٌ » ولا « أميراً بَيْتَ زَيْدٍ أَخُوكَ » ولا « رَاكِباً كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ » .

وقد نَدَّرَ تقديمها على عاملها الظرف نحو : « زيد قائماً عندك » والجار والمجرور نحو : « سعيد مستقراً في هجر » . ومنه قوله تعالى : (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)^(١) في قراءة

= أ - الأصل أن تتأخر الحال عن العامل ، لأن العامل ينبغي أن يسبق لمعمول .

ب - يجوز تقدم الحال عن العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ، أو يشبه الفعل . وبالتحديد أن يكون مصدراً أو اسم دُعَلٍ أو اسم معمول أو صفة مشبهة .

ج - لا يحور تقدم الحال عن العامل إن كان فعلاً جامداً كفعل التعجب « ما أَفْعَلْتَهُ » أو كان اسم تفصيل .

د - بشر هذا إلى أنه لا يجوز تقدم الحال عن العامل إن كان فيه معنى الفعل ، كاسم الإشارة وشبه الجملة وغيرها .

(١) الرمر ٦٧ ، ولقراء : العاشية (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) بالرفع =

من كسر الهمزة . ونحوه الأحفش قديماً

وتنحو «زَيْدٌ مُقَرَّدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» مُسْتَحَارٌّ لَنْ يَهْنُ

تَقَدَّمَ أَنْ أَفْعَلَ التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى . فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه ، والأخرى متأخرة عنه ، وذلك نحو «زَيْدٌ قَدِماً أَحْسَنُ مِنْهُ قَدِماً» و «زَيْدٌ مُقَرَّدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» و «قَدِماً» و «مُقَرَّدًا» منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا «قَدِماً» و «مُعَانًا» وهذا مذهب الجمهور (١) .

على المتأخر . أما القراءة بنصب «مطويات» باعتبارها حالاً ، فإنها تكون شاهداً على جواز تقدم الحال على العامل وهو جار ومجرور وذلك نادر ، والأصل في الجملة على تقديرهم هو «السموات ببيمه مطويات» ، صاحب الحال هو الصمير المستمر في شبه الجملة ، لأن شبه الجملة فيه معنى الفعل ، فكأن التقدير : «السموات استقرت هي» ببيمه «مطويات» .

(١) اسم التفضيل يستخدم في الأصل للدلالة على تفضيل اسم على غيره في ناحية بذاتها ، كأن تقول : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو علماً . وقد =

ورغم نسبه في أيهما خيراً من مصوبين مكاب محدوديه والتقدير «زَيْدٌ إِذَا كَانَ قَائِماً أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا كَانَ قَاعِداً» . وزيد إذا كان مُقَرَّدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو إِذَا كَانَ مُعَانًا» .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أَفْعَلَ التفضيل .

لا يذكر الفصل عليه ، فنقول : زيد أفضل عدداً . لكنه يطل مفهومه في الدهن .

وقد ذكرنا أن اسم التفضيل يمكن أن يكون عاملاً في الحال ، لكن لا يصح أن تقدم الحال عليه لأنه لا يقبل التثنية ولا الجمع في حال التكثير ، كما لا يقبل تاء التأنيث . غير أن الحجة لاحظوا أن اسم التفضيل قد يستخدم بطريقة أخرى .

أ - أن يفصل الاسم على نفسه في ناحيتين ، أي أن التفضيل لا يكون على اسم آخر . كأن نقول : زيدٌ شاعراً أفضل من زيدا فانت هنا فصلت زيدا عن نفسه ، لكن في ناحيتين مختلفتين ، إذ أدت فصلة كونه شاعراً على كونه ناثراً وهذا لاحظ وحود «حالين» في الجملة : إحداهما متقدمة على ضم التفضيل الذي هو العامل ، والأخرى متأخرة عنه ولا يجوز تعبير هذا الترتيب : فلا يجوز تأخيرهما معاً ولا تقديمهما معاً .

ب - أن يفصل الاسم على اسم آخر في ناحيتين مختلفتين ، كأن نقول : زيدٌ شاعراً أفضل من عمرو ناثراً . والوضع فيه كالوضع في المثال السابق

ولا تأخّرهما عنه . ولا تقوب «ريد قائماً قاعداً تحسن
 منه» ولا تقوب «ريد أحسن منه قائماً قاعداً»

★ ★ ★

والحال قد يجيء ذا تعدد
 لمفرد ما عنم - وغير مفرد

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد . أو متعدد .

فمثال الأول : «جاء زيد ركباً ضاحكاً» ف«راكباً»
 وضاحكاً» حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء» .

ومثال الثاني : «لقيت هنداً مصعداً منحدرة» «مصعداً»
 حال من التاء ، و«منحدرة» حال من «هند» والعامل
 فيهما «لقيت» . ومنه قوله :

بقي ابني أخوي حائفاً
 متحدياً فأصابوا مَقْتاً

ف«خائفاً» حال من «ابني» حال من «أخويه» والعامل
 فيهما «لقي» .

(١) الشاهد في البيت قوله : بقي ابني أخويه خائفاً متحدياً . حيث وردت
 أكثر من حال في البيت : «خائفاً» من العاقل «ابني» ، و«متحدياً»
 من المفعول «أخويه» . ولعلك تلاحظ أن كثيراً من أحكام الخبر
 تنطق على الحال

فبعد ظهور المعنى تُرد كل حال إلى ما يليق به . وعند
 عدم ظهوره يجعل أول الحالين ثاني الاسمين . وثانيهما
 لأول الاسمين ، ففي قولك : «لقيت ريداً مصعداً منحدراً»
 يكون «مصعداً» حالاً من ريد ، و«منحدراً» حالاً من
 التاء .

★ ★ ★

وعامل الحال بها قد أكد

في نحو : «لا تعث في الأرض مفسداً»

تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ، فالمؤكدة
 على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أكدت عاملها ، وهي
 المراد بهذا البيت . وهي كل وصف دل على معنى عامه .
 وخالفه لفظاً ، وهو الأكثر ، أو وافقه لفظاً ، وهو دون
 الأول في الكثرة ، فمثال الأول «لا تعث في الأرض
 مفسداً» ، ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ) (١) وقوله

(١) التوبة ٢٥ والشاهد فيها دلالة الحال على تأكيد عدمها ، ف«مدبر»
 هنا معنى «تولى»

تعالى: (وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ) (١) ، ومن الثاني قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) (٢) وقوله تعالى: (وَسَحَّرْنَاكُمْ لَيْلًا وَسَهَارًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مَسْحَرَاتٍ بِأَمْرِهِ) (٣) .

★ ★ ★

وإن تؤكّد جملةً مضمّنةً
عَمِلَها . ونَقَطَها يُؤحِّسُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة . وهي ما أَكَّدَتْ مَضْمُونُ الجملة . وشرط الجملة أن تكون اسميةً وجزءاً منها معرفتان ، جامدان ، نحو : «زيدٌ أخوك عطوفاً» ، وأنا زيدٌ معروفٌ» ومنه قوله (١) :

★ ★ ★

زيدٌ أدوك ، فإننا نفهم من هذه الجملة كل ما يقتضيه معنى الأبوة .
إذا قلت : زيدٌ أدوك عطوفاً . فإنك لم تصفها — كما يقول النحاة — معنى جديداً ، وإنما أكّدت معنى الجملة ، لأن العطف من خصائص الأبوة .

وعلى ذلك نشير إلى أن الحجة يقسمون الحال قسمين

أ — حال مؤسّسة ، وهي التي تبين هيئة صاحبها في وقت بدائه ، أي أنها تصيغ معنى جديداً إلى الجملة مثل : جاء زيدٌ راكباً . «راكباً» أصافت ، أي «أسست» معنى لا يمكن أن نفهمه من «جاء زيدٌ» فقط .

ب — حال مؤكدة ، وهي التي ذكرها ، وقسمها كما تلحظ قسمين .
حال مؤكدة لعاملها ، وحال مؤكدة لمضمون الجملة .

(١) لفره ٦٠ ، الحال ومفسدين : مؤكدة لعاملها «لا تعثوا» إذ هي معده

(٢) النساء ٧٩

(٣) المحل ١٢ والشاهد فيها أن الحال المؤكدة وردت من نفس لفظ الفعل ، «مسحرات — مسحّر» .

(٤) الشاهد في البيت أن الحال «معروفاً» أعادت ما تؤكد مضمون الجملة السابقة التي هي «أنا ابن دارة» وهي كما ترى جملة اسمية مكوفة من اسمي معرفتين جامدين (أنا — ابن) . وهذا النوع من الحال يسمى الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، فأنت حين تقول : =

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَحْيٌ جَمْلَةٌ
كَـ «جاء زيدٌ وهو نَساوٍ رَحْنَةٌ»

الأصل في الحال والخبر والصفة الأفراد، وتقع الجملة موقع الحال. كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بد فيها من رابط. وهو في الحالية: إما ضمير. نحو: «جاء زيدٌ يَدُهُ على رأسِهِ» أو واو - وتسمى واو الحال، وواو لا تَدْعٍ. وعلامتها صحة وقوع «إذ» موقعها نحو «جاء زيدٌ وعمرو قدَّم» تندير «ذ عمرو قدَّم». وضمير ولو معاً. نحو «جاء زيدٌ وهو نَساوٍ رَحْنَةٌ»

★ ★ ★

وَذَاتٌ بَدُوٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَّتْ
حَوَتْ ضَمِيرًا، وَمِنْ الْوَائِ خَتَتْ
وَذَاتٌ وَائٍ بَعْدَهَا أَوْ مُبْتَدَأًا
لَهُ الْمُضَارِعُ جَعَلَ مُنْتَبِهاً

الجملة الواقعة حالا: (١) إنَّ صَدَرَتْ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ

(١) أنت تذكر أن الخبر يمكن أن يكون جملة. بشرط احتوائها على رابط يربطها بمبتدأ. وهذا نأتي إلى شيء آخر بين الخبر والحال. ذلك أن الحال يمكن أن تكون جملة =

سَمَ يَحْرُ نَ تَغْتَرَنَ بِالْوَائِ . بَلْ لَا تَرْبُطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ .

وبذلك تذكر القاعدة التي تقرر أن الحمل بعد الكرات صفات. وبعد المعارف أجواب

أهمل:

جاء رجل شعره طويل. الجملة الاسمية صفة.
جاء الرجل شعره طويل. الجملة الاسمية حال.
جاء رجل يصحك. الجملة الفعلية صفة.
جاء الرجل يصحك. الجملة الفعلية حال.

على أن النحاة يقولون إن هذه القاعدة ليست مطلقة، وبصيغون: إذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة كانت حالاً، وبعد نكرة محضة كانت صفة. أما إذا وقعت بعد معرفة أو نكرة غير محصنين جاز أن تعتبر الجملة صفة أو حالاً. والنكرة المحضة هي النكرة المحصورة التي أشرنا إليها سابقاً، أي الموصوفة بنكرة أو المضافة إلى نكرة، مثلاً:

جاء رجلٌ طويلٌ يصحك. جملة «يصحك» يجوز أن تكون صفة وأن تكون حالاً.
جاء رجلٌ عَمَرُ كَتَانُهُ في يده. جملة «كتانه في يده» يجوز أن تكون صفة وأن تكون حالاً.

أما المعرفة غير المحصورة فهي الاسم المعروف بأل الحسية نحو قوله تعالى (كُنْزُ الْخَمَارِ بِحَدَلِ أَسْهَارٍ) جملة (يحمل) يمكن أن تكون حالاً ويمكن أن تكون صفة. لأن «الخمار» دال على الجنس. أي أنه لا يدل على خمار بعينه معهود، وإنما يدل على جنس الخمر جميعاً. ومن ثم فهو يقرب من النكرة

نحو: «جاء زيدٌ يضحك» وجاء زيدٌ تَقَسَّدَ الحَنَائِبُ
بين يديه» ، ولا يجوز دخول الواو ، فلا تقول: «جاء
زيدٌ ويضحك» .

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على
إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبراً عن ذلك
المبتدأ . وذلك نحو قولهم «قَمَتِ وَأَصَدَّ غَيْبُهُ وَقُوهُ»
فلما حَشِيتَ أَظْفِيرَهُمْ نَجَّوتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكَا

والنواة يقررون أيضاً أن جملة الحال لا بد لها من شروط :

أ - أن تكون جملة خبرية ، إذ لا يصح أن تأتي إنشائية ، كما
لا يصح أن تكون خبرية تعجبية أو كان فيها ما يدل على
المستقبل

ب - أن تحتوي على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهذا الرابط
هو : الضمير ، أو الواو ، أو هما معاً .

(١) اشهد في البيت قوله : «نحوت وأرهنهم» . المعروف أن جملة
الحال إذا كانت فعليه فعلها مضارع مثبت لم يجوز أن تفترن بالواو
لكن الحدة اصطدموا ببعض الصيغ التي تنقص هذه القاعدة التي
قرروها . فكان عليهم أن ياجأوا إلى التقدير . وذلك أنهم يرون
أن الفعل والفاعل هما ليس حالاً ، ولكنه خبر مبتدأ محذوف ،
وتكون الجملة المكونة من المبتدأ وخبره حالاً في محل نصب ،
والأصل عندهم هو : نحوت وأنا أرهنهم

فه أَصَدَّ ، وَأَرْهَنْتُهُمْ خبران لمبتدأ محذوف ، والتقدير
وأنا أصدك ، وأنا أرهنهم .

وَحَمَلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمَ
بِوَاوٍ ، أَوْ بِمُضْمَرٍ ، أَوْ بِهِمَا

لجملة الحاية إما أن تكون اسمية ، أو فعلية . وأعمل
إما مضارع ، أو ماضٍ ، وكل واحدة من الاسمية ولفعية .
إما مثبتة ، أو منفية . وقد تقدم أنه إذا صُدِّرت الجملة
بمضارع مثبت لا تصحها الواو . بل لا تُرْبَطُ ، لا بالضمير
فقط . وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن
يُربَطَ بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما .
فيدخل في ذلك الجملة الاسمية : مثبتة أو منفية ، والمضارع
المنفي ، والماضي : المثبت ، والمنفي .

فتقول : «جاء زيدٌ وعمرو قائم» ، وجاء زيدٌ يده على
رأسه . وجاء زيدٌ ويده على رأسه » وكذلك المنفي ، وتقول
«جاء زيدٌ لم يضحك» ، أو ولم يضحك ، أو ولم يقم
عمرو ، وجاء زيدٌ وقد قام عمرو ، وجاء زيدٌ قد قام
أبوه ، وجاء زيدٌ وقد قام أبوه » وكذلك المنفي ، ونحو :
«جاء زيدٌ وما قام عمرو» ، وجاء زيدٌ ما قام أبوه ، أو وما
قام أبوه .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفي بلا ، فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضربُ عمرأ » بالواو .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت . وأن ما ورد مما طاهره ذلك يؤول على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكوان : (فاستقيما ولا تتبعان)^(١) بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تتبعان . « لا تتبعان » خبر مبتدأ محذوف

★ ★ ★

والحالُ قد يحذف ما فيها عَمِلَ
وبعض ما يحذف ذكره حُظِلَ

يحذف عامل الحال : جوازاً ، أو وجوباً .

(١) بونس ٨٩ والقراءة العاشية هي : (فاستقيما ولا تتبعان) سبيل الذين لا يعلمون) ولا شاهد فيها فيما نحن بصدده ، لأن « لا » هنا نافية وإجالة بعدها معطوفة على ما قبلها . أما القراءة التي أثبتها المؤلف (فاستقيما ولا تتبعان) على اعتبار أن « لا » حرف نفى ، وما دام الفعل المضارع متفياً فإنه يجوز أن تقرن الجملة بالواو ، على أنه أشار إلى أن ابن مالك في كتاب آخر له منع اقترانه بالواو سواء كان مثبتاً أو منفياً ، وعليه فإنه يقدر للجملة مبتدأ ، ثم تكون الجملة الاسمية حالاً ، والتقدير عنده حينئذ : فاستقيما وأنتما لا تتبعان .

فمثال ما حذف جوازاً أن يقال : « كيف جئت » . فتقول « راكماً » تقديره « حثت راكماً » . وكقولك « بلى مسرعاً » لمن قال لك : « لم تيسر » وبتقدير « بلى سرت مسرعاً » ، ومنه قوله تعالى : (أَيْخَسَّتْ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ تَجْمَعَ عِظَامَهُ . بلى قادرين على أن نسوي بنانه)^(١) التقدير - والله أعلم - : بلى نجتمعها قادرين .

ومث ما حذف وجوباً قولك «ريد أخوك عصوفاً» ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك . وكالحال الباقية مسبب الخبر . نحو : « صريري ريداً قائماً » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر .

ومما حذف فيه عامل الحال وجوباً قولهم : « اشترينه بدرهم فصاعداً ، وتصدقت بدينار فسافلاً » ف « صاعداً ، وسافلاً » حالان ، عاملهما محذوف وجوباً ، والتقدير : « فذهب الثمن صاعداً ، وذهب المتصدق به سافلاً » .

هذا معنى قوله : « وبعض ما يحذف ذكره حُظِلَ » أي بعض ما يحذف من عامل الحال مبع ذكره .

★ ★ ★

(١) القيامة ٣ ، ٤ والشاهد في الآيتين الكريميتين وقوع « قادرين » حالاً ، وقد حذف عامنه حواراً ، والتقدير : تجمع عظامه قادرين . ولعلك تذكر ما أشرنا إليه غير مرة من أن الحذف الحائز يكون لدليل مقالي أو حالي .

واَحْتَرَزَ بقوله : « متضمن معنى مِنْ » من الحال ، فإنها متضمنة معنى « في » .

وقوله : « لبيان ما قبله » احتراز مما تضمن معنى « مِنْ » وليس فيه بيان لما قبله : كاسم « لا » التي لنفي الحسن .
نحو : « لا رجل قائم » فإن التقدير « لا مِنْ رجل قائم »^(١)

= - هناك غموض كامل في الكلام ، أي غموض في ذات الشيء ، مثل : جاء عشرون ، فأنت لا تعرف « ماهية » العشرين ولا « ذاتها » ، ولا يد لها من تمييز بين هذه الذات ، فنقول : جاء عشرون طالباً ، أو عشرون طالبة ، أو عشرون لاعماً ..
لح ، وهذا النوع يسمى تمييز الذات .

ب - هناك غموض جزئي في الكلام ينتج عن عدم « صوح جهة الإسناد » ، مثل : حُسْنُ زيد . في أي جهة يقع حُسْنُ زيد ؟ فإذا قلت : حُسْنُ زيد خيفاً أو علماً أو تصرفاً أو وجهاً أو غير ذلك فإنك تكون قد بينت « جهة » الحسن في زيد ، أي « نسبة » الحسن فيه ، ولذلك يسمى هذا التمييز تمييز « النسبة » .

(١) أنت تعلم أن « لا » الدافية للجس تدخل على اسم « نكرة » لتدل على أن النفي يستغرق « حسن » هذا الاسم كله ، فإذا قلت : لا إنسان محمد ، فإنك تكون قد نصبت الملوذ من حسن الإنسان كله ، وإذا زدت « مِنْ » لفظاً أو تقديرأ ، « لا مِنْ إنسان محمد » ، فإن وظيفة « مِنْ » الزائدة هذه ليست قبيح ذات الاسم ، وإنما التأكيد على استغراق الحسن كله .

التمييز

اسمٌ يَمَعْنِي « مِنْ » مُبِينٌ . نَكْرَةٌ
يَنْصُبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
كَثِيرٌ أَرْضاً . وَقَمِيرٌ نُرّاً
وَمَمَوَاتِينَ عَسَلًا وَتَمَرًا

تقدم من الفضلات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، المفعول معه ، والمستثنى ، والحال ، وبقي التمييز - وهو المذكور في هذا الباب - ويسمى مفسراً ، ومُشَبَّهاً ، وتبييناً ، ومُمَيِّزاً ، وتمييزاً

وهو : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى « مِنْ » ، لبيان ما قبله من إجمال ، نحو « طابَ زيدٌ نفساً » ، وعندي شبرٌ أرضاً »^(١) .

(١) من الواضح أن فكرة « التمييز » تدل على معنى التبيين والتوضيح ، أي أنه يوضح شيئاً غامضاً ، وسوف نرى أن هذا الغموض على نوعين : ومن ثم كان التمييز نوعين أيضاً :

وقوله : « لبيان ما قبله من إجمال » يشمل نوعي التمييز ،
وهما : المبيّن إجمال ذات ، والمبيّن إجمال نسبة .

فالمبين إجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير ^(١) وهي :
المستوحات نحو « له شترٌ أرساً » ، والمكيلاّت نحو « له
قفيزٌ برّاً » ، والموزونات نحو « له متّوانٌ عسلاً وتمرّاً »
والأعدادُ نحو « عندي عشرون درهماً » .

(١) من لواصح إدراك التمييز الذات هو ما جاء مضافاً بالانفصالة على
المقادير ، وهي ما دل على مساحة أو كيل ، أو وزن ، أو عدد ،
دلت أن كل هذه الألفاظ غامضة الذات . وكل ما دل على شيء
من ألفاظ المقادير في العرف الاجتماعي يحتاج إلى تمييز :

— مساحة : شبر — ذراع — متر — ميل — فدان — فرسخ — إلخ
ب — الكيل : كيلة — إردب — قفيز — صاع ... إلخ

ج — الوزن : أقة — طن — قطار — رطل ... إلخ . وقد ذكر هنا
كلمة « متّوان » وهو منى « متاً » ، كان وحدة للوزن .

د — أما العدد فيشترط فيه أن يكون بين الواحد عشر والتسعة والتسعين
إذ أن معدوده هو الذي يسمى اصطلاحاً « تمبيراً » . أما غير
ذلك فهو مضاف إليه

هـ — عشرون رجلاً تمبير

جاء ثلاثة رجال مضاف إليه

جاء مائة رجل مضاف إليه .

جاء ألف رجل مضاف إليه .

وهو منصوب بما قسره ، وهو : شتر ، قفيز ،
ومتّوان ، وعشرون .

والمبيّن إجمال النسبة هو : المسوق لبيان ما تعلق به
العامل : من فاعل ، أو مفعول ، نحو : « طاب زيدٌ نفساً »
ومثله (اشتغل الرأسُ شيئاً) ^(٢) ، و « عرست الأرضُ شجراً »
ومثله (وقجرتنا الأرضُ عيوناً) ^(٣) .

ف « نفساً » تمييز منقول من الفاعل ، والأصل : « ظابت
نفسُ زيد » ، و « شجراً » منقول من المفعول ، والأصل :
« عرست شجر الأرض قميناً » نفساً « الفاعل الذي تعلق
به الفعل » ، وبين « شجراً » المفعول الذي تعلق به الفعل .

والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله .

★ ★ ★

وبعد ذي وشبهها أجرره إذا
أصفتها ، كـ « مدٌ حنطةٌ غداً »
والنصبُ بعد ما أضيف وجباً
إن كان مثل « ملء الأرض ذهباً »

(١) مریم ٤

(٢) لقدر ١٢

أشار : « ذي » إلى ما تقدم ذكره في البيت من المقدرات ، وهو ما دلّ على مساحة أو كيل أو وزن ، فيجوز جرّ التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يوصف إلى غيره ، نحو : « عدي شبر أرضي ، وقفير برّ ، ومثوا عسل وتمر » .

فإن أضيف الدالّ على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز . نحو : « ما في السماء قدر راحة سحاباً » ، ومنه قوله تعالى (فلن يقبل من أحدٍهم من الأرض ذهباً) .
وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد .

★ ★ ★

ولفاعل المعنى انصبّ بأفعلاً
مفعلاً كـ « أنت أعلى منزلاً »

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل : إن كان فعلاً في المعنى وحب نضه ، وإن لم يكن كذلك وجب جرّه بالإضافة .

وعلاوة ما هو فاعل في المعنى أن يصحّ جعله فاعلاً بعد جعل أفعال التفضيل فعلاً ، نحو « أنت أعلى منزلاً » وأكثر مالاً ، فـ « منزلاً » ، ومالا ، يجب نصبهما ، إذ يصحّ

(١) آل عمران ٩١ .

حكما فاعلين بعد جعل أفعال التفضيل فعلاً ، فتقول أنت علاً مثرتك ، وكثرت مالك .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى « زيد أفضل رجل » .
وهذا أفضل امرأة . فيحب حرّه بالإضافة . إلا إذا أضيف « أفعّل » إلى غيره . فإنه ينصب حينئذ . نحو : « أنت أفضل الناس رجلاً » .

★ ★ ★

وبعد كلّ ما اقتضى تعجب
مير كـ « أشكرم بأبي بكر أباً »

يقع التمييز بعد كل ما دلّ على تعجب ، نحو : « ما أحسن زيداً رجلاً ، وأشكرم بأبي بكر أباً » .
ولله ذرّه عالماً ، وحسبك بريد رجلاً ، وكفى به عالماً^(١) .

(١) من الواضح أن التفضيل والتعجب يشابهان في أمور كثيرة ، منها تشابه في بعض الصيغ « أفعل » ، وجمودها ، ولذلك تجدهما يشتركان في أحكام كثيرة أيضاً

ومن الواضح أن التفضيل والتعجب لا يمكن الاكتفاء بصيغتهما ، لأنهما غامضتان ، ولا بد من تبيين هذا الغموض بتمييز يوضح جهة المقابلة أو جهة التعجب ، فأنت حين تقول : زيد أحسن . ولا . أحسن ريداً ، فإن السامع ينتظر معرفة الجهة التي كان من أجلها أحسن ريداً ، ومن ثم يكون التمييز : زيد أحسن خلقاً . وما أحسن زيداً خلقاً

و . يا حَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ .^(١)

★ ★ ★

وَأَحْرَزَ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ عَتَرَ دِي أَبْعَدُ
وَالْعَدِلُ الْمَعْنَى كـ « حَيْثُ نَفْسًا تَقْدُ »

يجوز جرّ التمييز بمنّ إن لم يكن فاعلاً في المعنى ،
ولا مميّزاً لعدد ، فتقول : « عِنْدِي شَبْرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَقَفِيزٌ
مِنْ بُرٍّ ، وَمَتَوَانٍ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ ، وَغُرْسٌ الْأَرْضِ مِنْ »

(٢) البيت بتمامه هو :

بِأَنْتِ لِيَتَحَرُّنَا عَفَّارَةٌ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

بذت : فارقت ، لتحزننا : لتدخل الحزن على قلوبنا ، عفار :
اسم امرأة . ويا جارتا : أي : يا جارتني . ما أنت ؟ استفهام لا
يقصد به حقيقة الاستفهام وإنما هو دال على التعجب . ونحن نستخدم
أسلوب الاستفهام كثيراً في الاستعمال المعاصر والعامي للدلالة على
التعجب كقولك إعجاباً بحمدل أحاذ : ما هذا ؟ !

والشاهد في البيت إذن هو كلمة « جارة » ، أصلها « جارة »
بالنصب على التمييز ، لكنه لما وقف عليها قلب التاء هاء ووقف
بالسكون . وتكون جملة « ما أنت » جملة اسمية من متبدأ وخبر ،
وجارها تمييز « نسة » لما في الاستفهام من معنى التعجب .

شَجَرٍ ، وَلَا تَقُولِ : « طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ » وَلَا « عِنْدِي
عَشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ » .

★ ★ ★

وَعَامِلٌ لَتَمْيِيرٍ قَدَّمَ مَطْلَقاً
وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقاً

مذهب سيبويه - رحمه الله - أنه لا يجوز تقديم
التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ،
فلا تقول : « نَفْساً طَابَتْ زَيْدٌ » وَلَا « عِنْدِي دِرْهَمًا عَشْرُونَ » .

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، تقديمه على
عامله المتصرف ، فتقول : « نَفْساً طَابَتْ زَيْدٌ ، وَشَيْباً اشْتَعَلَ
رَأْسِي » ، ومنه قوله :^(١)

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبِهِ
وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

وقوله :^(٢)

(١) الشاهد فيه : « وما كان نفساً بالفراق تطيب » حيث تقدم التمييز
« نفساً » على عامله « تطيب » وهو عامل متصرف ، لأنه فعل
مصارع .

(٢) الشاهد فيه : « وشيباً رأسي اشتعل » حيث تقدم التمييز « شيباً »
على عامله « اشتعل » وهو عامل متصرف ، لأنه فعل ماضٍ . =

صَبَّغْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا
وما ازَعَوَيْتُ ، وَشَيْباً رَأْسِي اسْتَعَلَا

ووافقهم المصنّف في غير هذا الكتاب على ذلك ،
وحمله في هذا الكتاب قليلاً .

فإن كان العامل غير متصرف ، فقد منعوا التقديم .
سواء كان فعلاً ، نحو : « ما أَحْسَنَ زيداً رجلاً » أو غيره .
نحو : « عندي عشرون درهماً » .

وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه
عند الجميع ، وذلك نحو : « كفى بزيد رجلاً » (١) فلا
يجوز تقديم « رجلاً » على « كفى » وإن كان فعلاً متصرفاً ،
لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب . فمعنى
قولك « كفى بزيد رجلاً » ما أكفاه رجلاً .

★ ★ ★

(١) سبق أن أشرنا إلى أن الفعل « كفى » يستخدم في الماضي هكذا
دون تعبير حتى إنه لا تلحقه تاء التأنيث مع المؤنث ولو كان
حقيقياً ، فلا نقول : كَفَّتْ بغاطمة اختاً ، وإنما : كفى بغاطمة
اختاً

شرح الأشموني على الألفية

والأشموني هو نور الدين علي بن محمد بن عيسى
(ت ٥٩٢٩هـ) ، عالم مصري من كبار السحاة المتأخرين .
وقد يكون أبرز نحوي في القرن العاشر ، وهو ثمرة من
ثمار المدرسة المصرية وبخاصة لما قدمه ابن هشام والسيوطي
وقد توافرت لديه الأعمال النحوية السابقة بمذاهبها المختلفة
فتمثلها تمثلاً عميقاً ظهر واضحاً فيما قدمه من أعمال .

وقد شرح الأشموني ألفية ابن مالك في كتاب سماه
« مهج السالك إلى ألفية ابن مالك » . على أن الكتاب يعرف
بين الدارسين بـ « شرح الأشموني » . ويعله أكثر شروح الألفية
استيعاباً بقضايا النحو ، وتقديم آراء السحاة الآخرين مما
يُعين الباحثين على الوقوف على كثير من النصوص والآراء
التي لم تصل إلينا وهو بذلك لا يتوقف عند شرح المباحث
للأبيات الألفية وإنما يفرع هذا الشرح بما يراه مفيداً في
بسط القاعدة وبيان الأوجه المختلفة للاستعمال اللغوي ،
ومن ثم يمتاز الكتاب بما يقدمه من « تبهات » و « خواتيم » .

ولقد لاحظت أن ابن هشام لم يكن يقدم أبيات الألفية قبل الشرح ، وأن ابن عقيل كان يقدم هذه الأبيات ثم يتوفر على شرحها ، وسوف نلاحظ أن ابن هشام « ينثر » أبيات الألفية « داخل » الشرح مما قد يسبب بعض الصعوبات للدارس المبتدئ ، لكنها طريقة من طرائق الشروح المعروفة في كتب التراث .

وقد كان شرح الأشموني موضع عناية من النحويين المخالفين . فكتبوا عليه حواشي وتعليقات . لعل أشهرها هي « حاشية الصَّان » (ت ١٢٠٦) وقد طُبِع شرح الأشموني وحده . كما طُبِع مع حاشية الصَّان غير مرة .

وقد اخترنا لك منه بابي « حروف الجر » و « الإضافة » .

حروف الجر (١)

(هَآك حروف الجرّ (، وَهَآي) عشرون حرفاً (مِنْ) و (إِلَى) و (حَتَّى) و (حَلَا) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مَعْدُ) و (مَعْدُ) و (رَبُّ) و (اللَّامُ)

(١) حروف الجر من الموضوعات المهمة جداً في اللغات جميعاً ، لأن هذه الحروف لا تحض لمطلق عقلي مفهوم ، وإنما تختلف في اللغات اختلافاً كبيراً ، لأن كل لغة تستعمل الحروف استعمالاً خاصاً ، ونحن لا نعرف استخدام هذه الحروف — في الأغلب — إلا بالرجوع إلى اللغة أو المعاجم ، ففي الإنجليزية مثلاً : On monday وفي الألمانية Am Montag وفي العربية : في يوم الاثنين ، وفي كثير من اللغات ندرس الفعل مع حروف الجر المستخدمة معه ، لأن كل حرف يؤدي مع الفعل معنى معيّناً لحرف آخر مع الفعل نفسه ؛ ففي الإنجليزية

Put on يلبس

Put out يطفى

وهكذا يبدو الأمر أكثر تعقيداً في الألمانية ، وفي العربية نقول : رغب في بمعنى أحب ، ورغب عن بمعنى كره ... الخ . ونحن نلجأ إلى هذه المسألة لأن أخطاء كثيرة تنتشر في العربية نتيجة لعدم معرفة الكثيرين باستعمال حروف الجر .

و (كَيَّ) و (واوٌ وتاء) والكافُ واِباً وَلَعَلَّ وَمَنِي (كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي: ^(١))

وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء ^(٢).
وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ «كي» و «لعل» و «مَنِي» في حروف الجر ، لغرابية الجرّة يهين .

أما «كي» فتحرك ثلاثة أشياء ، الأول «ما» الاستهمية المستفهم بها عن علة الشيء ، نحو كَيْمَةً . بمعنى لِمَةً ^(٣).

(١) هناك خلاف بين النحاة على حروف الجر ، والمتفق عليه بينهم هي :
مِنْ - إِلَى - حَتَّى - فِي - عَنْ - عَلَى - اللَّام - الْكَاف - الْبَاء -
الْوَاو - التَّاء - رَب

(٢) أنت تعرف أن «خلا وحاشا وعدا» يسون «ما» يمكن أن تكون أفعلاً ماضية فيصب م بعدها عن أنه مفعول به ، فتقول : حصر الطلابُ خلا زيدا . ويمكن أن تكون حروف جر ، فتقول : حصر الطلابُ خلا زيدا . وهذا كانت أفعلاً فهي ودعها مستتر وجوذاً في محل نصب حال ، وإن كانت حروفاً فهي مع مجرورها شبه جملة متعلق بمحذوف حال والتقدير عندهم : حضر الطلاب مجاوزين زيدا .

(٣) هذا دليل من أدلة النحاة على أن «كي» حرف جر ، وهو دخولها على اسم الاستهماء «ما» وأنت تعلم أن «م» يد دخل عليها حرف جر حذفت ألفها وجوذاً ، فتقول : سَمِ - مِم - لَام .
«علام» عنم ويجوز أن تحذف هاء اسكت لِمَةً فيمته الج ، وهكذا في «كي» + م = كَيْمَةً

والثاني «ما» المصدرية مع صلتها ، كقوله: ^(١)

(إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضَّرَ فَإِنَّمَا)
يُرَادُّ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي لِلضَّرِّ وَاسْع . فيه الأحفش . وقيل م كفة
ثالث «أن» المصدرية وصتها . نحو «حنت كي» كرم
زيداً ^(٢) إذا قدرت «أن» بعدها ، فَأَنْ وَالْفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ

(١) الشاهد في البيت قوله : كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ ، «ما» ها حرف مصدرية ، وهو غير عامل كما تعلم ، ولذلك لم يصب الفعل ، و «ما والفعل» في تأويل مصدر ، أي : انضُرَّ ، وعلى هذا تكون «كي» حرف جر يدل على التعليل مثل اللام ، والتقدير : للضر وللنفع .

(٢) يقول النحاة إن «كي» يمكن أن تكون :
- حرف جر .
ب - حرف مصدرية .

وهي حرف جر بالتأكيّد إذا جاء بعده حرف مصدرية ، مثل :
حصر كي أن يتعلم . إذ لا يمكن عندهم أن تكون «كي» هـ مصدرية لأن الحرف المصدرية لا يدخل على حرف مصدرية .
والتقدير : حصر للتعلم .

وهي حرف مصدرية بالتأكيّد إذا سقتها لام الجر ، مثل :
حصر لكي يتعلم . إذ لا يمكن أن يدخل حرف الجر على حرف
لجر ، و «كي» حرف مصدرية يصب المصارع . =

مصدر مجرور بها ، ويدل على أن « أن » تَضَمُّ بعدها
ظهورها في الصلابة : كقوله :^(١)

فَقَالَتْ : أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحْنُ
لَسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وَالْأَوَّلَى أَنْ تَقْدَرُ « كي » مصدرية فتقدر اللام قبلها ،
بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو « لِكَيْلَا تَأْسَوْا »^(٢)

وأما « لعل » فالجر بها لغة عَقِيل ثابتة الأول ومحدوفة

أما إذا جاءت في جملة ليس قبلها اللام ، وليس بعدها « أن »
فأنت فيها بالخيار ، إن شئت اعتبرتها حرف جر ونصبت العمل
بعدها بـ « أن » مصدرية . وهذا قليل . وإن شئت اعتبرتها حرفاً
مصدرياً ونصبت العمل بها وقسرت قبلها اللام ، وهذا هو الأعب
ودلت مثل : حصر كي يتعلم .

(١) اشاهد فيه قوله : كيما أن تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ، كي هنا حرف تعليل
وجر بدليل ظهور « أن » المصدرية بعدها .

(٢) الحديد ٢٣ والشاهد في الآية الكريمة استعمال « كي » مصدرية
بدليل دخول اللام عليها .

مفتوحة الآخر ومكسورة . . ومنه قوله
لَعَلَّ اللَّهَ فَصَلَّكُمْ عَنَّا شَيْءٌ أَنْ أَمَكُّهُ شَرِيحُ
وقوله :

• لعل أبي المعوار منك قريب •

وأم « من » فحرف بها لغة هَذِيل . وهي بمعنى من
الاستدانة . سمع من كلامهم أخرجها متى كُتِبَ ، أي

(١) أنت تعرف أن « لعل » حرف فاسخ يعيد الترجي ، وهو يدخل
على الجملة الاسمية فيصب الاسم ويرفع الحرف . لكنهم يقولون
بـ « لعل » هَذِيل . تستخدم « لعل » حرف « فتجر الأسماء
بها ، و « لعل » هذه وردت في عدد عظيم لمحات كثيرة . لعل
وعلى ، لعل وعل . أي حذف لام الأولى والثانية . ويصح للام
ثانية وكسرها .

(٢) الشاهد فيه قوله : لعلَّ اللَّهَ فَصَلَّكُمْ . حيث ورد الاسم بعد لعل
مجروراً . ونعرب الجملة عن الوجه الآتي .
لعل : حرف جر شبه بالزائد .

لله : مبتدأ مرفوع بصيغة مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة حرف الجر الشبه بالزائد .

فصلكم : فعل وفاعل ومفعول . والجملة في محل رفع خبر المبتدأ

(٣) نسب تمامه هو :

فقلت : ادْعُ أُخْرَى وَرَفَعَ اصْوَْتَ جَهْرَةً

لعلَّ أبي المعوار منك قريب =

من كنه . وقوله ١٠

شَرَيْنَ مَاءِ الْخَرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ
مَتَى لَحَجَّ حَضَرٍ هُنَّ نَبِيحُ

وأما الأربعة عشر الباقية فسيأتي الكلام عليها .

(تنبيهان) الأول : إنما بدى « من » لأنها أقوى حروف
الجر ، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو
« مِنْ عِنْدِكَ » .

الثاني : عدَّ بعضهم من حروف الجر « ها » التنبيه ،
وهمة الاستفهام إذا جُعِلَتْ عوضاً من حرف الجر في
القسم ، قال في التسهيل : وليس الجر في التعويض بالعوض

والشاهد فيه استخدام « لعل » حرف جر على هجة عفيفة . وهي
حرف جر شبيه بالرائد . وأني : متداً مرفوع بعلامة مقدرة ،
وقريب جر

(١) ترفعت : تصاعدت ، واللحج جمع بعة وهي معظم الماء ، والنبيح
الصوت المرتفع . بصف الشاعر سبحانه بأنه شرب من ماء البحر ثم
تصاعد من الماء في صوت عال .

والشاهد فيه قوله : تَرَفَعْتُ مَتَى حَجَّ حَضَرٍ سَحَابَةٍ مَتَى
حرف جر بمعنى « من »

حلاقاً للأخفش وَمَنْ واقفه^(١) . وذهب الزجاج والروائي
إلى أن « مَنْ » في القسم حرف جر . وشذ في ذلك وعدَّ
بعضهم منها أمانة امثلة في قسم نحو « مَنْ » وجعله في
التسهيل بقية « أَمَّنْ » قال : وليست بدلاً من الواو ولا أصلها
« مِنْ » خلافاً لِمَنْ زعم ذلك . وذكر الفراء أن لآت قد
تجر الزمان ، وقُرئ « ولأت حين مناص »^(٢) . وزعم
الأخفش أن « نَلَّة » حرف جر بمعنى « مِنْ »^(٣) والصحيح

(١) ورد في اللغة قولهم : آله لأفعلن . وهذا الله لأفعلن . باستخدام همزة
الاستفهام وهذا التنبيهية مكان حرف آخر المستخدم في القسم وهو
الهاء . لكن جمهور النحاة على أن الاسم مجرور بحرف جر محذوف
وليس بالهمزة أو بالهاء .

(٢) ص ٣ والقراءة الفاشية نصب حين : (ولات حين مناص) وأنت
نعم أنها حرف يعمل عمل ليس ، واسمها ها محذوف .

(٣) هذا رأي غريب في استعمال « نَلَّة » حرف جر بمعنى « مِنْ »
وكلمة « نَلَّة » لها وجوه ثلاثة :

أ - فهي اسم فعل أمر بمعنى : اترك . تقول : نَلَّةَ الْكِتَابَ
(بالنصب) أي اترك الكتاب .

ب - وهي مصدر بمعنى الترك . تقول : نَلَّةَ الْكِتَابَ بِالْحَرْفِ
أي : تَرَكَ الْكِتَابَ .

ج - وهي اسم بمعنى « كيف » . تقول : نَلَّةَ الْكِتَابُ بِالرُّوْعِ =

أنها اسم . وذهب سيبويه إلى أن «لَوْلَا» حرف جر إذا وُلِّيَهَا ضمير متصل ، نحو «لَوْلَايَ» ، ولَوْلَاكَ ، ولَوْلَاهُ» فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء^(١) ، ووُضِعَ ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عَمَلٌ «لِلْوَلَا» فيها ، كما لا تعمل لولا في الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من

أي : كيف الكتاب . وعلى هذه الوجوه الثلاثة ورد البيت المشهور في كتب النحو :

تَذَرُ اعْمَاجِمَ صَاحِبًا هَامَاتُهَا بَلَهَ الْأَكْفَ كَأَنهَا لَمْ تَخْلُقْ
نَصَبَ الْأَكْفَ وَجَرَهَا وَرَنَمَهَا

(١) أنت تعلم أن «لولا» حرف شرط يدل على امتناع الخواب لوجود لشرط ، ويأتي بعدها مبتدأ مرفوع وخبره محذوف وجوباً ، إن دل على كون مطلق مثل : لولا زيد لأكرمك . أي لولا زيد موجود لأكرمك .

وكان المتوقع إذن أن يكون الضمير الذي بعدها ضمير رفع : أي : لولا أنا أو لولا أنت ، لكن الذي ورد في اللغة استخدام ضمير آخر : لولاي ، لولاك . وقد اختلف النحاة في تفسير هذا التركيب : سيبويه يرى أن : لولا حرف جر .

الأخفش وآخرون يرون أن هذا الضمير مبتدأ في محل رفع رغم أن ضمائر الرفع ليست كذلك ، لكنه موضع مخصوص لها .

لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله^(٢) :

أَتَطْمِئِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَائِنَا
وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَائِنَا حَسَنٌ

وقوله :^(٣)

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَنَةِ النَّيْقِ مَنَهَوَى

انتهى

(بالظاهر اخصص منذ) و (مذ وحتي ، والكف والنواو ورثب والثا) وكَيَّ وَلَعْلَ وَمَتَّى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فبجر الظاهر والمضمر ، على ما سيأتي بيانه .

(١) الشاهد فيه قوله : «ولولاك» حيث اتصلت «لكف» وهي ضمير نصب أو جر وفي هذا رد على ما قاله المبرد من امتناع اتصال هذا الضمير بولا

(٢) موطن : معركة ، طمخت : هبكت ، قنة النيق : رأس الحبل .

والشاهد فيه قوله : «لولاي» حيث اتصلت بها «اليا» وهي ضمير يأتي في موقع الجر أو النصب .

(وَأَخْصَصَ بِمَدٍّ وَمُدٍّ وَقْتًا) وَأَمَّا قَوْلُهُمَا مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ
أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ . فَتَعْدِيرُهُ مَدٌّ رَمَسَ أَنْتَ اللَّهُ خَلَقَهُ ، أَيِ مَدٍّ
رَمَسَ خَلَقَ اللَّهُ لِيَاةَ

(سببه) يُشْتَرَطُ فِي مُحَرَّرِهِمَا مَعَ كَوْنِهِ وَقْتًا - أَنْ
يَكُونَ مَعْيًا . لَا مَهْمًا . مَصِيًّا أَوْ حَاصِرًا . لَا مُسْتَقْبَلًا .
تَقُوبُ مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ . أَوْ مُذِ يَوْمِنَا . وَلَا تَقُولُ
مُنْذُ يَوْمٍ . وَلَا أَرَاهُ مُنْذُ غَدٍ . وَكَذَا فِي مُنْذُ . اهـ^(١)

(و) أَخْصَصَ (بُرْبُ) (مَنْكَرًا) نَحْوُ : رَبُّ رَجُلٍ .
وَلَا يَحْوِرُ رَبُّ الرِّجْلِ (وَلَمْ يَدْعُ اللَّهَ وَرَبَّ) مُصَافًا لِكَعْبَةِ أَوْثِيَاءِ
لِمَنْكَرِهِ . نَحْوُ « وَتَلَّهْ لَا كَيْدَ أَنْصَابُكُمْ » وَتَرَّتِ الْكَعْبَةُ ،
وَتَرَبَّتِي لِأَفْعَلٍ . وَتَدَّرَ تَدَرَّخْمٍ . وَتَحَبَّتْكَ

(وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَنِي) وَقَوْلُهُ :^(٢)

(وَلَوْ رَأَيْتَ وَشَيْكًا صَدَعَتْ عَظْمُهُ
وَرُتَّهُ غَصْبًا تَفَدَّتْ مِنْ عَصِيهِ

(تَرَزَّ) أَيِ قَلَسَ

(تنبيه) : يُلْزَمُ هَذَا الضَّمِيرُ الْمُحَرَّرُ بِهَا : الْإِفْرَادُ ،
وَلَيْسَ كَبَرٍ . وَالتَّفْسِيرُ تَمْيِيزُ بَعْدَهُ مَطَاقٍ لِّلْمَعْنَى ، فَيُقَالُ رُتَّهُ
رَجُلًا ، وَرُتَّهُ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ يَشْعُرَ

رُتَّهُ فَتَسَّ دَعْوَى بَنِي مَ . يُوْرِثُ مَحَدًا دَائِمًا فَأَحْبُوْ

(١) وَاه : أَيِ رَبُّ وَاهٍ أَيِ ضَعِيفٍ . رَأَيْتَ أَصْحَبَ وَشَيْكًا
سَرِيعًا . غَضَبًا . هَالِكًا . عَطَهُ : هَلَكَ . أَيِ رَبُّ شَخْصٍ ضَعِيفٍ
أَشْرَفَ عَلَى هَلَاكِ نَفْسِهِ وَأَصْحَبَ بِهِ مِنْ ضَعْفٍ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ
قَوْلُهُ : « رُتَّهُ » حَيْثُ دَخَلَتْ « رَبُّ » عَلَى الضَّمِيرِ ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ
أَنْ « رَبُّ » حَرْفُ جَرٍّ شَبِيهُ بِالزَّائِدِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْكُرَةِ ،
وَالضَّمِيرُ مَعْرُوفٌ ، وَلَكِنْ دَخِلَتْ عَلَيْهِ قَبِيلٌ . عَلَى أَنَّ الْحَاجَةَ يَحْتَغِلُونَ
فِي هَذَا الضَّمِيرِ ، فَمَعْصَمُهُمْ يَعْتَبِرُهُ مَعْرُوفًا ، وَبَعْضُهُمْ يَعْتَبِرُهُ بِكُرِهِ
وَيَتْلَاحِظُ أَنَّهُ لَا يَدَّ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُ اسْمٌ مَصْرُوبٌ يَعْرِبُ تَمْيِيرًا ، وَمِنْ
أَمْثَلِهِمُ الْمَشْهُورَةُ : رَبُّهُ رَجُلًا وَرَبُّهُ فَارِسًا .

(٢) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « رُتَّهُ فَتِيَّةٌ » حَيْثُ وَرَدَ الضَّمِيرُ مَعْرُودًا مَذْكَرًا
رَعِمَ أَنْ تَمْيِيزُهُ جَمْعٌ : « فَتِيَّةٌ » .

(١) خُتِفَ الْحَاجَةُ فِي تَفْسِيرِ « مَدٍّ ، وَمُدٍّ :

— فَهُمَا حَرْفَا جَرٍّ إِذَا كَانَا بَعْدَهُمَا اسْمُ مُحَرَّرٍ دَالٌّ عَلَى وَقْتٍ
مَعْنَى ، مِثْلُ . مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

ب — وَهُمَا ظَرَفَانِ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهُمَا حِمَّةٌ اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ مِثْلُ :
أَعْرِفُهُ مَدٍّ كُنَّا أَطْفَالًا .

ج — وَهُمَا اسْمَانِ إِذَا خَاءَ بَعْدَهُمَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ مِثْلُ : مَدٍّ يَوْمُ
الْخَمِيسِ ، وَمُدٍّ يَوْمَانِ . وَهَذَا السُّمْتُ لَمْ يَعُدْ مُسْتَعْمَلًا .

عَلَى أَنَّ الْإِتِّجَاهَ الْأَعْبَى أَنْ نَعْتَبِرَهُمَا ظَرَفَيْنِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ .
وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُمَا مُصَافًا إِلَيْهِ سَوَاءً كَانَا مَعْرُودًا أَمْ حِمَّةً .

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى) أي : قد جَرَّتْ الكاف ضمير الغيبة قليلاً ، كقوله : (١)

وَأَمَّ أَوْ عَابَ كَهَبٌ أَوْ أَقْرَبَا
(ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا أَنْ يَنْكَبَا)

وقوله : (٢)

وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا
كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا

وهذا مختص بالضرورة .

(تنبيه) : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه ، الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر نعية المتصلة كما في قوله كَهْ وَلَا كَهْنٌ ، الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر

(١) أم أفعال : مضى في ديار بني تميم . والشاهد في البيت قوله « كَهَا » أي : مثله ، وهو من الاستعمالات التي اختصت لك وذلك بسحول الكاف على الضمير « هاء » وذكر الأسموني أن ذلك مقصور على الضرورة الشعرية .

(٢) الشاهد فيه قوله : « كَهْ » و « كَهْنٌ » حيث دخل حرف الجر الكاف على الضمير « هاء - هن » وقد كان ذلك للضرورة .

مطلقاً ، وقد شد دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله : (١)

وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيَّ
(حِينَ تَدْعُو الْكُمَا فِيهَا نَزَالِ)

وكقول : لحسن : أَنَا كَذْ وَأَنْتَ كَيَّ . وأما دخولها على ضمير الرفع نحو : مَا أَنَا كَهْوٌ ، وَمَا أَنَا كَأَنْتَ ، وَمَا أَنْتَ كَذٌّ - وعلى ضمير النصب - نحو ما أَنَا كَيَّاكَ . وما أَنْتَ كَيَّايَ - فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير العيبة المتصل . قال المرادي : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر ، أي : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله : (٢)

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَاسٌ
كَفَى حَتَاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادَ

(١) الشاهد فيه قوله : « كَيَّ » أي : مثلي ، ودخلت الكاف على ضمير المتكلم « هاء » وهذا للضرورة .

(٢) الشاهد فيه قوله : « حَتَاكَ » حيث دخلت « حَتَى » على الضمير . وهذا شاذ لأن « حَتَى » تختص بالدخول على الاسم الظاهر .

وقوله

لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ أَفْعَاءً كُلِّ لَهْفٍ
تُرْجَى مِنْهَا لَا تَخِيبُ
انتهى

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف

(نَقَصَ وَتَنَ وَتَدَى فِي الْأُمُكَةِ مِنْ) أي تأتي
مِنْ يَلْعَانٍ ، وحملتها عشرة ، اقتصر منها هنا على الخمسة
الأولى

الأول : سَعَصَ . نحو (حَتَّى تَتَفَقَّهُوا مِمَّا نَحْتَوُونَ) " .
وعلاقتها : أَنْ يَصْخُحَ أَنْ يَحْتَمِلَهَا بَعْضُ . وهذا قرىء (نَقَصَ
مِمَّا نَحْتَوُونَ)

ثاني : يَبَايَ حَمَسَ . نحو : وَحَتَّى تَبْجَسَ الرَّجُلُ مِنْ
الْأَوْثَانِ " . وعلاقتها : أَنْ يَصْخُحَ أَنْ يَحْتَمِلَهَا اسْمُ مَوْصُولٍ

(١) اشهد فيه قوله : « حَتَّى » حيث دخلت « حَتَّى » على « الكاف »
شذوذاً

(٢) آل عمران ٩٣

(٣) الحج ٣٠

الثالث : ابتداء لعينه في الأُمكَةِ بَدَى . نحو (مِنْ
الْمَسْجِدِ بِحَرَمِ بَيْتِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) . (وقد تأتي بَدَى
لعينه في (الأرملة) بَصاً . خلافاً لأكثر مصريين . نحو
(لَمَسْجِدُ أُسْتَسَ عَلَى التَّوَيِّ مِنْ وَلِيَّ يَوْمٍ) " وقوله " .
تَحْتَرَنَ مِنْ رَمَبٍ يَوْمَ حَيْمَةَ
أي : يوم فداء حرث كَدَّ لَتَحَارِبِ

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص
عليه . وهي الزائدة . ونها شرط أن يسبقها نفي أو
شبهه وهو السبي والاستهم . وأن يكون محروفاً بكرة .
والإشارة بقوله : (وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبْهُهُ فَحَرٌّ .
بكرة) ولا تكون هذه بكرة . لا مبتدأ (كَمَا يَبَايَ مِنْ
مَقَرٍّ) أو فاعلاً . نحو : لَا يَقُمُ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولاً به .
نحو (هَلْ تَرَى مِنْ قُصُورٍ) " . والتي لتنصيص لعموم

(١) الإبراهيم ١

(٢) التوبة ١٠٨

(٣) يوم حليمة يوم من أيام العرب المشهورة وقعت فيه حرب بين حم
وغسان .

والشاهد في البيت قوله : « مِنْ أَرْمَانٍ » حيث دخل حرف الجر
« مِنْ » على ابتداء لعينه في الرمان . أي أن ذلك حدث ابتداء من
رمان يوم حليمة .

(٤) الملك ٣ والشاهد في الآية الكريمة ورود الحرف « مِنْ » حرف جر
زائداً بعد الاستهم . والاستهم شبه بالنفي عند الحاجة . وهي =

هي تي مع بكرة لا نحصى سمي . وني تأكده هي
 تي مع بكرة نحصى به كأخذ وتدبر . وذهب الكوفون
 إلى عدم شرط سمي وشبهه . وحبوه رائده في نحو
 قولهم قد كثر من مطر . وذهب الأحفش إلى عدم
 اشتراط الشرطين معاً ، فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة
 لمعرفة ، وحمل من ذلك قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ
 ذُنُوبِكُمْ) (١)

الخامس : أن تكون بمعنى بدل . نحو : (أَرْضَيْتُمْ
 بالحياة الدنيا مِنَ الآخرة) (٢) . وقوله : (٣)

تزداد كما ترى قبل اسم بكرة (فطور) للدلالة على تأكيد العموم
 واستفراق الجنس ، أي هل ترى فطوراً من أي نوع ، وعلى هذا
 يكون إعراب «فطور» مفعولاً به منصوباً بفتحة مقدرة مع من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(١) نوح ٤ . والشاهد في الآية ما يراه الرخشي من أن «مين» ها
 حرف جر زائد ، ونعدها اسم معرفة هو «ذنوبكم» وعنده تكون
 مفعولاً به ، والتفسير عنده إذن : «يعمر لكم ذنوبكم» أما الآخرون
 فيرون «من» ها حرف أصلياً ، وهو ذا على التعويض أي : يعمر
 لكم بعض ذنوبكم

(٢) التوبة ٣٨

(٣) المحاص : التوق الخواص ، لفصيل : ولد الدقة الموصول عن أمه ،
 وكذلك الأصيل : والشاهد في البيت استخدامه حرف جر «من»
 بمعنى ندك ، والتقدير : أخذوا التوق الخواص بدل الصغار .

أحدوا لمحص من لفصيل علة
 ضمّاً . ونكت للأمبر فيلاً

سادس صرفية . نحو (ماداحموا من الأرض) (١)
 (إد نودني للصلاة من يوم الجمعة) (٢) . السابع : التعليل
 نحو (مبدا خطيباتهم أعرقوا) (٣) وقوله : (٤)

بعضي حياءً وبعضي من مهاتبة
 (فلا يكتم إلا حين ينشيم)

ثامن موافقة عن . نحو (يا وينا قد كنا في عتلة
 من هذا) (٥) . التاسع : موافقة الباء ، نحو : (يتطرون من
 طرفي خفي) (٦) . العاشر : موافقة على . نحو (ونصرده
 من القوم الذين كذبوا) (٧) .

(١) فاطر ٤٠

(٢) الجمعة ٩ و «مين» في الآيتين بمعنى «في» والله أعلم

(٣) نوح ٢٥ «مما» أي : من ما ، ومن «ها» دالة على التعليل أي بسبب
 خطيئاتهم .

(٤) الشاهد فيه قوله : وبعضني من مهاتبة ، حيث استعمل «من»
 بمعنى «أي» بعضني بسبب مهاتبة

(٥) الأنبياء ٩٧

(٦) الشورى ٤٥

(٧) الأنبياء ٧٧

(لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى وَلاَمٌ وَإِلَى) أي : تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في إرمان وملكآن . و «إلى» أتمكُرُ في ذلك من حَتَّى ، لأنك تقول : سرت البارحة إلى نصفها ، ولا يجوز حتى نصفها ، لأن مجرور «حتى» يلزم أن يكون حرّاً أو متصلاً . الآخر . نحو «كلت السمكة حتى رأسها» . ونحو . (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَضَى الْقَهْرُ) . واستعمل للام لانتهاء قليل . نحو (كُنْ بِحَرْبٍ لِأَحِبِّ مُسَمًّى) . وسيأتي الكلام على نفيه معانيها في هذا الباب . وعلى نفيه أحكام «حتى» في باب إعراب الفعل .

وأما «إلى» فلها ثمانية معانٍ : الأول : انتهاء الغاية مطلقاً . كمد تقدم . شيء المصاحبة . نحو (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) (١) . الثالث : التبيين . وهي المبينة لفاعليه مجروراً لها بعدما يفيد حراً أو بعضاً . وفي بعض تعجب أو سم تفصيل . نحو (رَبِّ السَّحَابِ حَتَّى يَلْقَى) . رابع . موافقة اللام . نحو (وَلَا أَمْرٌ بَيْنَهُ) . وقيل

(١) القدر ٥

(٢) الرعد ٢

(٣) النساء ٢ والشاهد في الآية استعمال «إلى» في الدلالة على مصاحبة

إذ التقدير والله أعلم : وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ مَعَ أَمْوَالِكُمْ

(٤) يوسف ٣٣ ، والشاهد عندهم أن حرف الجر «إلى» أضاف تبيين

الفاعل الذي يسند إليه الحب ها ، أي أنا أحبه .

(٥) النمل ٣٢ والتقدير : والأمر لك .

لانتهاء الغاية . أي مُنْتَهَى لَيْسَ . إحامس موافقة في . نحو (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) وقوله (١)

فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة مِنْ ، كقوله (٢)

تَقُولُ وَقَدْ عَلِمْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا
أَيْسَقَى فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

السابع : موافقة عِنْدَ ، كقوله (٣)

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَيَّ الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ
أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّنَنِ

الثامن : التوكيد ، وهي الزائدة ، أَثْنَتْ ذَلِكَ الْفَرَاءُ

(١) النساء ٨٧ ، والتقدير : ليجمعكم في يوم القيامة .

(٢) الشاهد فيه قوله : «كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ» حيث استعمل حرف بحر «إلى» بمعنى «في» ، والتقدير : «كَأَنِّي فِي النَّاسِ مَطْلَبٌ» .

(٣) فاعل تقول يعود على الدقة ، والشاهد فيه استعمال «إلى» بمعنى «من»

(٤) الشاهد فيه قوله : وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّنَنِ . أي أشهى عدي .

مستدلاً بقراءة بعضهم (أَفْتِدَةُ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) (١)
بفتح الواو ، وَخَرَجَتْ عَلَى تَضَمِينِ تَهْوِي مَعْنَى تَجِيل .

(تنبيه) : إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى (٢)
بحو قرأت القرأتِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، ونحو قوله : (٣)
أَتَنَّى صَحِيْقَةً كَتَنِي بِحُتَفٍ رَحَنَ
وَرَادَ حَتَّى تَعْلِيهِ أَفْقَاهُ

(١) إبراهيم ٣٧ والشاهد في هذه القراءة استعمال « إلى » حرفاً زائداً
للتأكيد ، والتقدير : أفئدة من الناس تهوون إليهم ، والقراءة العاشية :
(أفئدة من الناس تهوون إليهم) .

(٢) عرفت أن المعنى الرئيسي الذي تدل عليه « إلى وحتى » هو العاية .
وهذا يعرض سؤال : أينسحب الحكم الذي قبلهما على العاية التي
بعدهما أم لا يسحب ؟

يقول أصحاب اللغة إن الوجيهين محتملان . ويقول النحاة كما
تري هنا إن « حتى » تفيد دخول ما بعدها في الحكم ، أما « إلى »
فلا يدخل ما بعدها ، على أن القرائن مع كل منهما تفيد واحداً من
الوجيهين . مثلاً : أنا مدين لك بمبلغ كذا حتى السنة المقبلة . وإلى
السنة المقبلة . هل يجب أن أسدد الدين أول السنة أو آخرها ؟ أي
أندخل السنة كلها في الحكم أم لا ندخل ؟ يقولون إن الوجيهين
محتملان ، لكن دخولهما مع حتى أرجح منه مع إلى .

(٣) الشاهد في البيت وجود قرينة على دخول ما بعد حتى في حكم ما
قبلها ، وهذه القرينة هي « أفقاه » ، فهو ألقى الصحيحة ، وألقى
الزاد ، حتى بعده « أفقاه » .

أو على عدم دخوله . نحو (ثُمَّ أَتَمَّوْا صِيَامَكُمْ إِلَى
الْأَيِّ) . ونحو قوله .

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمَكَّنَ جُرَيْتَ
لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودًا

عَمِلَ بِهَا ، وإلا فالصحيح في « حتى » الدخول ، وفي
« إلى » عدمه مطلقاً حتملاً على الغالب فيهما عند القرينة ،
وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب
دخول ما بعد « حتى » ، وليس كما ذكر ، بل الخلاف
مشهور ، وإنما الاتفاق في « حتى » العاطفة لا الخافضة ،
والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو . اهـ

(وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهَمَانِ بَدَلًا) أي : تأتي مِنْ والباء بمعنى
بَدَل ، أما « مِنْ » فقد سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسيأتي
الكلام عليها قريباً ، إن شاء الله تعالى .

(١) ابقرة ١٧٨ . ما بعد « مِنْ » غير داخل في حكم ما قبلها ، لأن الليل
غير داخل في الصيام بقربة أول الآية (أحل لكل ليلة الصيام
لرفث إلى نساكنكم) .

(٢) الشاهد فيه وجود قرينة تمنع من دخول ما بعد حتى ، في حكم
ما قبلها ، ولقرينة ما هي قوله « لا زال » و« جندود المقطوع » ، فهو
يدعو للأرض بالسقيا إلا هذه الأماكن التي تعزى لهم فلا زال عنها
الخير مطوراً .

(وَاللَّامُ بِإِلْمِكَ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيهِ أَيْضاً وَتَعْلِيلُ قُمِي

وَزَيْدٌ) أي : تأتي اللام الحارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثاني : المثلث . نحو : المال يريد اثاث شئ أمثلث . نحو : الحبل للذابة ، ويُعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه عاير بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه لواقعة بين معنى ودات . نحو : الحمد لله ، و (وَيْلٌ مُطَقَّعٌ) " وقد يعبر عن ثلاث بلام الاختصاص الرابع : التعدية ، ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى : (فَهَتْ لِي مِنَ الدَّنْثِ وَلِيًّا) " لكنه قال في شرح التسهيل إن هذه اللام لشبه التمليط . قال في المعنى : والأولي عدي أن عمل للتعدية مما أَصْرَتْ رَيْدًا لِعَمْرُو . وما حُتَّه لِكِرَّ الخامس : التعليل . نحو : (لِتَحْكُمَ بَيْنَ آسَاسٍ) " وقوله :

(١) المطلقين ١ .

(٢) مريم ٥ . والشاهد في الآية الكريمة تعدية الفعل وهب : إلى ضمير المتكلم باللام ، والتقدير : فهني .

(٣) النساء ١٠٥ . اللام هنا تفيد التعليل ، فالآية هي (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) .

(٤) الشاهد فيه دلالة اللام على التعليل ، والتقدير : إني لتعروفي هزة نسب ذكره

وإني لتعروفي لدنك هزة
كما انتقص العصفور بلله القطر

السادس : الزائدة ، وهي إما لمجرد التوكيد كقوله : (١)

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَرْبِ
مَلَكًا أَجَارَ لِسْلِيمَ وَمَعَاهِدِ

وإما لتقوية عامل ضَعُفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعاً عن غيره ، نحو : (لِلَّذِينَ هُمْ يَرْجُوْنَ) " (إِنْ كُنْتُمْ تَرَوْهَا مُعْتَرُونَ) " ونحو (مُصَدِّقًا بِمَا مَعَهُمْ) (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ) " هذا ما ذكره اساطم في هذا الكتاب

(١) الشاهد فيه قوله : أجار لسلیم ومعاهد ، اللام هنا زائدة تفيد التوكيد ، ومسمي معمول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد والمعنى أن حكمتك أجار المسلمين والذميين المعاهدين .

(٢) الأعراف ١٥٤ ، اللام زائدة لتقوية العامل الذي هو الفعل لأنه تأخر عن معموله ، والتقدير : والذين هم يرهون ويهونهم .

(٣) يوسف ٤٣ ، والتقدير : إن كنتم تعبرون الرؤيا .

(٤) البقرة ٩١ ، والتقدير : مصدقاً ما معهم .

(٥) البروج ١٦ ، والتقدير : فعل ما يريد .

العامل عند الحاجة نوعان : عامل قوي ، وعامل ضعيف . =

السابع التمني . نحو وهنت بريد دساراً الثامن
شبه التمني . نحو (خَلَّ لَكُمْ مِنْ تَفْسِكُمْ أَرْوَاحاً)
التاسع . التنبؤ . نحو . لِرَبِّدَابٍ ، ولعمرو عم . لعشر
القسم والتعجب معاً ، كقوله : (١)

لَهُ يَتَمَنَّى عَلَى أَيَّامٍ دُونَ حَيٍّ
تُثْمِرُ بِهِ لَطِيَّاتٌ وَلَا سُرُ

ونحو : لَلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ ، وتختص باسم الله
تعالى الحادي عشر . ليُعجب المحرر عن القسم . ويستعمل
في النداء كقولهم : يَا لِلْمَاءِ وَالْعَشْبِ ، إذا تعجبوا من
كثرتهم ، وقوله : (٢)

والفعل هو أصل العوامل ، ولذلك فهو أقواها . لكنه بصير عاملاً
ضعيفاً إذا تأخر عن معموله كما في الشاهدين رقم ٢ ، ٣ . كذلك
العوامل غير العملية أضعف من الفعل ، فالعامل في الشاهد رقم ٤
اسم فاعل « مصدقاً » ، وفي رقم ٥ من صيغ المبالغة « فَعَالٌ »
ومن ثم يفسر النحاة دخول اللام في هذه الشواهد بأنها لتقوية العمل .
(١) الحبل ٧٢ .

(٢) الحبيد جمع حيد وهو العفة في قرن الوعل ، والمشمعر : الحبل .
والطيان والآس : نوعان من البساتين ، والشاهد في البيت دلالة اللام
على القسم والتعجب : لَلَّهِ ، أي أقسم وأتعجب كيف يبقى الوعل
في حبل ليس به إلا هذان النوعان من النشأت .

(٣) تستخدم اللام لمجموعة بعد حرف النداء « يا » للدلالة على التعجب .
مثل : يَا لِلْجَمَالِ ، والشاهد هنا قوله : يَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ ...

قَبْلَكَ مِنْ نَيْلِ كَثَرِ نَحْوِهِ
بِكُلِّ مُعَدِّ الْفَتَى شَدَّتْ بَيْدِلِ
وفي غيره ، كقولهم : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءُ ، وَلِلَّهِ أَنْتَ .
وقوله : (١)

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَتَرْوَةٌ
فَلَيْلِي هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الشي عشر الضرورة . نحو (وَتَنْقُطُ الْبُرْعُونَ
بِيَكُونُ لَهُمْ عُدُوًّا وَخَرَفًا) وتسمى لام لعاقبة ولأم المآل
الثالث عشر : التبليغ . وهي الحارة لاسم السامع ، نحو
قلت له كذا . وجعله الشرح مثلاً للام لتعديده الرابع
عشر تنبيه . على ما سبق في إلى . وخمسين عشر موافقة
« عَى » في لاستعلاء الحقيق . نحو (وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ) (٢)
وقوله :

(١) تستخدم اللام مكسورة في غير نداء للدلالة على التعجب أيضاً كما
في الشاهد : لِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ ...

(٢) القصص ٨

(٣) الإسراء ١٠٩ أي : ويخرون على الأذقان

(٤) لشاهد فيه دلالة اللام على معنى « على » ، والتقدير : محرم صريحاً
على اليدين وعلى لعمري .

(صَحَّمت إِلَهَهُ بِالسَّابِ قَمِيصُهُ)

فَحَرَّ صَرِيحاً شَيْدَتِي وَالْقَصَمِ

والمحاري . نحو (وإن سَأَلْتُمْ فَلَهَا) و « اشترطي لهم بولاء » . وتكره سَحَسُ السدس عشر موافقة تعد . نحو (أقم لصلاة يدوك الشمس) ٢ السابع عشر موافقة عند . نحو (كسته لحمس خنول . وحعل منه اس حيي قراءة الحَحدري (بل كذبوا بالحق بما جاءهم) ٣ بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة في . نحو (ونصع الموازين القسط ليوم القيامة) ٤ (لا يحييها لوقتها إلا هو) ٥ . وقولهم : مضى لسبيله . التاسع عشر : موافقة من . كقوله ٦ :

(١) الإسراء ٧ ، أي ، وإن أسأتم فعديها .

(٢) هذا حديث قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم للسيدة عائشة رضي الله عنها . والتقدير : اشترطي عليهم الولاء .

(٣) الإسراء ٧٨ والتقدير : أقم الصلاة بعد دلوك الشمس

(٤) ق ٥ . والشاهد في هذه القراءة دلالة اللام على معنى « عند » والتقدير : بل كذبوا بالحق عندما جاءهم . والقراءة الفاشية هي : (بل كذبوا بالحق لما جاءهم) .

(٥) الأنبياء ٤٧ والتقدير : ونصع الموازين نسط في يوم القيامة .

(٦) الأعراف ١٨٧ والتقدير : لا يحييها في وقتها إلا هو .

(٧) الشاهد فيه دلالة اللام على معنى « من » والتقدير : ونحن أفصل منكم يوم القيامة .

لَنَا الْفَضْلُ فِي سَبَبِ وَثَقَتْ رَاعِمٌ
وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتنم عشرين : موافقة عن . نحو : (قالت أخرهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا) ١ . وقوله ٢ :

كَصْرَائِرِ احْتِسَاءِ قَلَرِ لَوْحِهَا
خَسَدًا وَنَعَصًا إِنَّهُ نَدِيمٌ

الحادي والعشرون موافقة مع . كقوله ٣ :

فَمَا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا
لِصُولِ اجْتِمَاعِ نَمِ نَيْتَ لَيْلَةٍ مَعَا
(...) وَالظَرْفِيَّةُ اسْتَبِينَ بِنَا

وفي . وَقَدْ يَبْتَابِ اسْتَنَا

(بَالْبَا اسْتَبِينَ وَعَدَّ عَوَّضَ الْأَصِقِ
وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطَقِ)

(١) الأعراف ٣٨ ، والتقدير : قالت أنعرهم عن أولاهم .

(٢) الشاهد فيه دلالة اللام على معنى « عن » ، والتقدير : قل عن وجهها إنه نديم .

(٣) الشاهد فيه دلالة اللام على معنى « مع » ، والتقدير : كأني ومالكَا لم نبت ليلة مع طول اجتماع .

أي : تأتي كل واحدة من الباء وفي المعان . أما « في »
 فيها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين ، الأول : الظرفية
 حقيقته ومجاراً . نحو « رُبُّدٌ في المسح » . ونحو (وَلَكُمْ
 فِي تَقْضِيهِ حَيَاةٌ)^(١) . الثاني : السببية . نحو (لِمَسْكُمُ
 وَمَا حَدَّثْتُمْ)^(٢) وفي الحديث : « دَخَلَتْ أَمْرَأَةُ النَّارَ فِي هَرَمٍ
 حَسَنِهِا » . وتسمى تعيلية أيضاً الثالث المصاحبة .
 نحو (قَدْ دَخَلُوا فِي مِمِّ)^(٣) . رابع الاستعلاء . نحو
 (لَأَصْلَحَنَّكُمْ فِي خَدُوعِ النَّحْلِ)^(٤) . وقوله :

نَصْلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرَحِهِ
 يُحْدِي نِعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ يَتَوَّعُمُ

(١) البقرة ١٧٩

(٢) الأنفال ٦٨ والتقدير : لمسكم بسبب ما أخذتم .

(٣) أي بسبب هرة

(٤) الأعراف ٣٨ أي مع أمم .

(٥) طه ٧١ أي على جذوع النخل .

(٦) البيت لعنرة وهو كناية عن ضخامة جسمه ، السرحه : الشجرة
 لعطيمة ، يُحْدِي : يهبس حذاء ، السَّبْت : جلود النقر ، ليس
 يتوَّعُم أي لم يشاركه أح في بطل ثمه فينقص من عداوته .
 والشاهد فيه قوله : كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ ، يستعمل الحرف « في »
 بمعنى « على » ، أي : كَانَ ثِيَابَهُ عَلَى سَرَحَةٍ .

المقايسة . نحو (فَمَا مَتَعَ الْحَيَاءُ الدَّبَّ فِي
 الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)^(١) . السادس : موافقة إلى ، نحو : (فَرَدُّوا
 أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ)^(٢) . السابع : موافقة من ، كقوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي
 وَهَلْ يَبْعَمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
 وَهَلْ يَبْعَمَنَّ مَنْ كَانَ أَخَذْتُ عَهْدَهُ
 ثَلَاثِينَ شَهْراً فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

أي من ثلاثة أحوال اشمن موافقه اسماء . كقوله :

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مِثْلَ قَوَارِسٍ
 بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى

التاسع : التعويض ، وهي الزائدة عوضاً من أخرى
 محذوفة ، كقولك : ضربت فيمن رغبت ، تريد ضربت
 من رغبت فيه . أجاز ذلك الناطم قياساً على قوله :

(١) التوبة ٣٨ ويقوم عنها الحجة إنها الدخلة بين مفعول سابق ومفعول
 لاحق ، والتقدير عندهم : فما متع الحياة بالقياس إلى الآخرة إلا
 قليل

(٢) إبراهيم ٩ والتقدير : فردوا أيديهم إلى أفواههم

(٣) الشاهد فيه استعمال حرف الجر « في » بمعنى « على » ، والتقدير :
 بصيرون يطعن الأباهر والكلى .

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا ذَاتَ مِنْ حَدَثٍ
إِلَّا أَحْوُ ثَقِفْ فَانْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ

أي : فانظر من تتق به . العاشر : التوكيد ، وهي
الرائدة عبر تعويض . أحر ذلك الدراسي في ضرورة .
كقوله : (١)

أَنَا أَوْ سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا
بُخَالٌ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدَجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا
بِسْمِ اللَّهِ) . (٢)

وأما الباء فيها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة :
الأول اسدل ، نحو مَا يَسْرِي بِهَا حُمُرُ اسْعَمَ . وقوله (٣)

(١) يرتدج الخلد الأسود ، والشاهد زيادة حرف الجر « في »
بضرورة ، والتقدير : بخال سواده يرتدجا . وعلى هذا يكون
لإعراب : في : حرف جر زائد . سواد : ذات فاعل مرفوع
نصبة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر
الزائد . يرتدجا : مفعول ثان .

(٢) هود ٤١ .

(٣) الشاهد فيه استعمال الباء بمعنى البدل ، والتقدير : فليت لي بدلا
منهم قوماً .

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا زَكُوْا
شَسُّوا الْإِعْرَةَ مَرَسًا وَرَكَدَا

الذي اضرفيه . نحو (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِدُرِّ) .
(وَنَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) (١) ثالث السبب . نحو (فَكَلَّا أَحَدُ
يَدَيْهِ) (٢) لرابع : تعليل . نحو (فَلِظْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَدُوا
حَرَّمَا عَلَيْهِمْ طَبَايِثَ أُجِّلَتْ لَهُمْ) (٣) . الخامس : الاستعانة
نحو « كتبت بالقلم » . السادس : التعدية ، وتسمى باء
لنقل . وهي المعربة للهجرة في تصيير الفاعل مفعولا .
وأكثر ما تُعَدِّي الفعل القاصر ، نحو « ذهب ي زيد »
بمعنى أذهبته ، ومنه (ذَهَبَ اللَّهُ يَنْوِرُهُمْ) (٤) وقرئ :
(ذَهَبَ اللَّهُ نَوْرَهُمْ) . السابع : التعويض . نحو « نعت
هذا بأف » وتسمى باء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق
حقيقة ومجازاً . نحو « أمسكت ي زيد » ونحو : مررت
به ، وهذا المعنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه .
التاسع : المصاحبة . نحو (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) (٥) أي : معه .

(١) آل عمران ١٢٣ ، أي : ولقد نصركم الله في بدر .

(٢) القمر ٣٤ ، أي : ونجيناهم في سحر .

(٣) العنكبوت ٤٠ ، أي : بسبب ذنبه .

(٤) النساء ١٦٠ ، أي : فليظم من الذين هادوا .

(٥) البقرة ١٧ .

(٦) هود ٤٨ ، أي : اهبط مع سلام .

العاشر : التبعض ، نحو (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)^(١) وقوله^(٢)

شَرِبْتُ بِمَاءِ اسْحَرْتُهُ تَرَفَعْتُ
مَنْ حَجَّ حَضِرَ هُنَّ نَشِجُ

الحادي عشر المجاوزة كَعَنَ . نحو (وَسَأَلُ بِهِ حَبْرًا)^(٣) بدليل (يَشْرَبُونَ عَنْ أَيْدِيكُمْ)^(٤) . وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله . وَمِثْلُ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقَ . هذا ما ذكره في هذا الكتاب اثني عشر موقفة على . نحو (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْ بِقُطَارِ)^(٥) بدليل (هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ)^(٦) لثبث عشر انْقَسَمَ وهي أصل حروقه . ولدت حُصَّتْ بذكر الفعل معها . نحو قَسِمَ اللَّهُ ، والدخول على الصمير . نحو : يَدُكَ لَا فَعْلَ . الرابع عشر موافقة إلى . نحو (وَقَسَدُ

(١) الإنسان ٦ ، أي : عينا يشرب منها عباد الله .

(٢) الشاهد فيه استعمال الباء للتبعض ، والتقدير : شرب من ماء البحر .

(٣) لفرقان ٥٨ ، أي : وسأل عنه خبرا .

(٤) الأحراب ٢٠

(٥) آل عمران ٧٥ ، أي : مَنْ إِنْ تَأَمَّنْ عَلَى قُطَارِ .

(٦) يوسف ٦٤

أَحْسَنَ بِي)^(١) أي : إليّ ، وقيل : ضَمَّنَ أَحْسَنَ معنى لَطَفَ . الخامس عشر تنوكيد . وهي الرائدة : نحو (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)^(٢) (وَلَا تَلْقَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)^(٣) . بِحَسْبِكَ دِرْهُمٌ^(٤) ، ليس زيد بقائهم^(٥)

(عَلَى للاستعلاء ومعنى تَنَى وَعَنْ) أي : تحي . على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها . ويكون حقيقة ومحاراً (وَعَنْهَا وَعَلَى أَفْئِكَ تُحْمَلُونَ)^(٦) ونحو (فَصَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)^(٧) والثاني : طرفية كفي . نحو (عَنَى حِينَ عَقَبَةٍ)^(٨) الثالث : المجاوزة كَعَنَ ، كقوله :^(٩)

(١) يوسف ١٠٠ ، أي : وقد أحسن إليّ .

(٢) الرعد ٤٣ ، كفى : فعل ماض ، الباء : حرف جر رائد ، لفظ الحلالة فاعل مرفوع بصفة مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) البقرة ١٩٥ ، الباء حرف جر زائد ، والتقدير : وَلَا تَلْقَوْا أَيْدِيَكُمْ .

(٤) الباء حرف جر رائد ، حَسْبُ : متدا مرفوع بصفة مقدرة .

(٥) الباء حرف جر زائد ، قائم : خبر ليس منصوب بصفة مقدرة .

(٦) المؤمنون ٢٢

(٧) البقرة ٢٥٣

(٨) القصص ١٥ ، أي : في حين علة .

(٩) أي : إذا رصيت عني ..

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ كَعَمُرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الرابع : التعليل كاللام ، نحو (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)^(١) وقوله^(٢)

عَلَامَ تَقُولُ لَرْمَحٍ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمَ إِذَا الْخَيْلُ كَثُرَتْ

الخامس : المصاحبة كـ مع ، نحو (وَأَنَّى الْمَنَ عَلَى حَبِّهِ)^(٣) (وَإِنَّ رَبَّنَا لَذُوْ مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)^(٤)

السادس : موافقة من ، نحو (إِذَا أَكْتَابُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ)^(٥) . السابع : موافقة الباء ، نحو (حَقِيقٌ عَلَى أَن لَا أَقُولَ)^(٦) ، وقد قرأ أبي بالباء الثامن : الريادة للتعويض من أخرى محذوفة . كقوله^(٧)

(١) البقرة أي هدته إياكم

(٢) علام تقول ، أي : لِمَ تقول

(٣) البقرة ١٧٧ ، أي : مع حبه .

(٤) الرعد ٦ ، أي : مع ظلمهم .

(٥) المطففين ٢ ، أي : اكتبوا من الناس .

(٦) الأعراف ١٠٥ ، أي : حقيق بأن لا أقول .

(٧) الشاهد فيه قوله : لم يجد يوماً على من يتكل ، فاستعمل « على » عوضاً عن « على » أخرى محذوفة ، إذ التقدير : لم يجد من يتكل عليه .

وقوله^(١)

فَمِثْلِكَ حَتَّى قَدْ طَرَقْتَ وَمَرَّصِعٍ
(فَهَبْتَهَا عَنْ دِي تَمَائِمٍ مُّحَوَّلٍ)

وقوله^(٢)

فَحَوْرٍ قَدْ نَهَوْتَ بِهِنَّ عِيسٍ
(تَوَجَّهَ فِي الْمَرْوِصِ فِي الرِّبَاطِ)

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) ، بكثرة ، كقوله^(٣)

الثالث : في جواب ما تضمن مثل المحذوف ، نحو :
زَيْدٍ ، في جواب : بِمَنْ مَرَّزَتْ .

الرابع : في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف
بحرف متصل . نحو (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَانٍ آيَاتٌ

(١) مثل : مفعول به مقدم (للفعل طرقت) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بـ « ر » ، وهو « رُبَّ » المحذوفة بعد لاء ، والتقدير : فَرُبَّتْ مِثْلُكَ (٢) الشاهد فيه كالتذييل قبله .

(٣) ليل : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو « رُبَّ » ، وهذا يكثر بعد الواو ، والتقدير : ورب ليل ..

نحو: (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (١) وَتَدْرُ دَخُولَهَا عَلَى
الْحَمْدِ الْأَسْمِيَّةِ . كَقَوْلِهِ

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ (وَعَنَّا جِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ)

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسماً مجروراً
بمعنى شيء ، والجميل : خبراً لضمير محذوف ، والجملة
صفة ما ، أي : رَبٌّ شَيْءٌ هُوَ الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ .

(وَحَذِفَتْ رَبٌّ) لفظاً (فَجَرَتْ) مَنْوِيَّةٌ (بَعْدَ بَلٍّ .
والفا) ، لكن على قلة ، كقوله : (٢)

بَلٍّ بَدِيدٍ مِلْءُ سِحَاحِ قَتْمَةٍ لَا يَشْتَرِي كِتَابَهُ وَحَهْرُمَةٌ
وقوله : (٣)

بَلٍّ بَدِيدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْنَابٍ .

(١) الحجر ٢ ، والمصدر ما يدل على معنى الماضي بدلالة السياق ،
والتقدير : ربما ودة .

(٢) المعراج : جمع قح وهو الطريق الواسع ، قتمه أي قتامة ، والفتام
هو الغدر ، الحهرم فارسي أي الساط .

والشاهد فيه أن كلمة « بد » وقعت متداً مرفوعاً بضمّة مقدرة
مع من ظهورها اشتعاع المحل بحركة حرف البحر الشبيه بالزائد ،
وهذا الحرف هو « رب » ، وهو محذوف بعد « بل » والتقدير : بل
رَبٌّ بَدِيدٌ .

(٣) الشاهد فيه كالذي قبله .

(وَبَعْضُهُ يَرَى مُطَرِّدًا) وذلك في ثلاثة عشر موضعاً :

الأول : لفظ الحلالة في القسم دون عوض ، نحو :
اللَّهُ لَا أَفْعَلَنَّ .

الثاني : بعد كَمْ الاستفهامية إذا دخل عليها حرف
جر ، نحو : بِكُمْ ذَرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ ، أي : من درهم ، خلافاً
للزجاج في تقديره الجر بالإضافة كما يأتي في بابها .

رَبِّمَا صَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ نَصْرِي وَطَعْمَةٍ نَحْلَامٍ
وكقوله : (١)

وَتَنْصُرُ مَوْلَانِ وَتَعْنَمُ أَنَّهُ كَمَا سَسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَحَارِمٌ

(تنبيه) : الغالب على رَبِّ الْمَكْفُوفَةِ بِمَا أَنَّ تَدْحُلَ عَلَى
فعل ماضٍ ، كقوله : (٢)

رَبِّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمٍ (تَرْفَعُ نُوبِي شَمَالَاتٍ)

وقد تدخل على مضارع نُزِّلَ مَتَرَلَتَهُ لِتَحَقُّقِ وَقْعِهِ ،

(١) الشاهد فيه أن « ما » زيدت بعد « رب » ولم تمنعها من العمل ،
والتقدير : أنه كالناس .

(٢) أوفيت : أشرفت ، علم : جبل ، شَمَالَاتٍ : رياح الشمال الشديدة
والشاهد فيه دخول « رب » المكفوفة بما على جملة فعلية عملها ماضٍ .

باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل ، لنيابتها مناب رُب ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمرد إلى أن الجر ها ، وصحيح أن الجر رَبُّ المصرفة . وهو مذهب البصريين .

(وقد يَجْرُ بِسَوَى رَبِّ) من الحروف (لَدَى حَذَف) وهذا بعضه يرى غير مطرد يُقْتَضَر فيه على السماع . وذلك كقول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت . - قال : خَيْرَ عَافِكَ الله . التقدير . عَلَى خَيْر . وقوله (١)

(إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ)
أَشَارَتْ كَلْبٌ ، لَأَكْفَ الْأَصَابِعِ

وقوله (٢)

(وَكَرِيمَةٍ مِنْ آبِ قَيْسِ أَلْعَنَهُ)
حَتَّى تَنْدَحَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

أَي : إِلَى كَلْبٍ ، وَإِلَى الْأَعْلَامِ .

(١) الشاهد فيه قوله : أشارت كلب الأصابع ، حيث جر الاسم مع حذف حرف الجر ، والتقدير : أشارت إلى كلب الأصابع
(٢) الشاهد فيه قوله : فارتقى الأعلام ، والتقدير : فارتقى إلى الأعلام

(فَإِنَّ الْحَمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا) كَمَا الْجَمْعَاتِ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

(وقد تليهما وَجَرُّ لَمْ يَكْفُ) ، كقوله (١)

وَلَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ
(عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَنَبَّي)

(تنبيهان) : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله (٢)

رَسَمَ دَارٍ وَقَفَّتْ فِي طَلَبِهِ كَبَدَتْ قَصِي احْبَاءَ مِنْ حَلَبَةٍ

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر رَبُّ محذوفة : بعد الفاء كثيراً ، وبعد لو وأكثر . وبعد بن قبلاً . ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية . أي : كثير بالنسبة إلى بل .

الثاني : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ،

(١) الشاهد فيه أن « ما » زيدت بعد « رب » ومع ذلك لم تكفها عن لعمل ، ومن جاء ما بعدها مجروراً .

(٢) رسم : مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبه بالرفع ، وهو « رَبُّ » المحذوفة . وهذا شاهد على حذف « رَبُّ » دون أن يكون قبلها واو أو فاء أو بل . وذلك من الاستعمال النادر .

أَغْرِقُوا^(١) (عَمَّا قَلِيلٍ)^(٢) (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ)^(٣) .

(وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ) عن الجهر غالباً ،
وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :^(٤)

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ
وكقوله :^(٥)

(١) نوح ٢٥ .

(٢) المؤمنون ٤٠ .

(٣) آل عمران ١٥٩ ، والشاهد في الآيات الثلاث زيادة « ما » بعد
حروف البحر « من » ، وعن « وفي » ، وبقاء عمل هذه الحروف
البحر في الأسماء التي بعدها .

(٤) المؤبَّل : الإبل الكثيرة وكذلك الجمل ، العاجيج : أحسن الخيل ،
أي أنه إذا قامت الحرب حشد لها الإبل الكثيرة وأحسن الخيول مع
أمهارها .

والشاهد فيه دخول « ما » على « رب » فكمنها عن العمل ،
لأنها أخرجتها عن اختصاصها بالأسماء النكرة ، بدلالة دخولها هنا
على جملة اسمية صدرها معرفة . وأنت تذكر أن النحاة يقررون
أن العامل لكي يكون عاملاً لا بد أن يكون مختصاً .

(٥) الأحمر : جمع حمراء ، الخططات : كدية عن اسم قبيلة الشاعر وهو
من تميم . والشاهد فيه أن « ما » زيدت بعد حرف البحر الكاف فكفته
عن العمل ، ولذلك جاءت بعده جملة اسمية مكونة من متدأ وخبر
مرفوعين .

من مذ عدم ملاقات الساكن نحو مذ اليوم ، ولولا أن الأصل
الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مذ زمن طويل ،
فيضم مع عدم الساكن ، وقال ابن ملكون : هما أصلان ،
لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه ، ويرده تخفيفهم أن
وكان ولكن ورب ، وقال المالقي : إذا كانت مذ اسماً
فأصلها مذ ، أو حرفاً فهي أصل .

الثالث : بقي من الحروف رَبٌّ ، وهي للتكثير كثيراً ،
وللتقليل قليلاً . ولأول كقوله صلى الله عليه وسلم :
« يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض
العرب عند انقضاء رمضان : يَا رَبُّ صَائِغَةٌ لَنْ يَصُومَهُ ،
وقائمه لَنْ يَصُومَهُ ، والثاني كقوله :^(١)

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَدِ زَيْدٌ مَا
فَلَمْ يَتَّقِ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا)
لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : (مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ

(١) البيت شاهد على دلالة « رب » على التقليل ، والمولود هنا عيسى ،
وَذُو الْوَلَدِ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

وقيل : هما ظرفان منصوبان بالفعل قلعهما .

(تنبيهات) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه ، كقوله :^(١)

(قَدْ نَبِذَ مِنْ دَكْرَى خَيْبٍ وَعِزْفَانِ)

وَرَبَعَ عَقَّتْ آثَارَهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره ، فمن القليل فيها قوله :^(٢)

لَمَنِ الدِّيارُ بِقَنَةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مَذْ حِجَجٍ وَمَذْ ذَهَبٍ

الثاني : أصل مذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم الدال

(١) الشاهد فيه أن « مذ » دخلت على زمان يدل على الماضي كما ترى من سياق البيت ، وهي حين تدخل على ما يدل على الماضي فإنها تجر على الأرجح ، ومن ثم كانت كلمة « أزمان » مجرورة .

(٢) لفظة القنمة . الحجر : اسم موضع . أقوين : خلون . حجاج : سورت . والشاهد فيه أن كلمة « مذ » دخلت على زمان يدل على الماضي كما ترى من سياق البيت ، وكان الأرجح أن يرفع ما بعدهما ، لكنه جاء مجروراً وهو القليل في استعمالها .

ما زَالَ مُنْذُ عَقَّدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ
(فَسَمَا) فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقوله :^(٣)

وما زِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُنْذُ أَنَا يَافِيعٌ
(وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شَبْتُ وَأَمَرَدَا)

والمشهور أنهما حيثنظ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل : إلى زمان مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

(وإن يَجْرَا) فهما حرفا جر ، ثم إن كان ذلك (في مَضِيٍّ فَكَمِنْ . هما) في المعنى ، نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ومنذ يوم الجمعة ، أي : من يوم الجمعة (وفي الحضور مَعْنَى فِي اسْتَبْنُ) بهما ، نحو ما رأيته مذيومنا ، أو منذ يومنا : أي في يومنا . هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المحرور بهما نكرة كما بمعنى من وإلى معاً كما في المعداد . نحو : ما رأيته مذ - و منذ - يومين . وكونهما إذا جَرَا حَرَّ في جَرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون ،

(١) الشاهد فيه دخول « مذ » على جملة اسمية « أنا يافع » ، ومنذ هما ظرف والجملة في محل جر مضاف إليه .

عَدَّتْ مِنْ عَيْنِهِ بَعْدَمَا نَمَّ طَمُؤُهَا
تَصِلَ . وَعَنْ قَيْصٍ بَرِيءٍ مَجْهَلٍ

(ومدّ ومند) يستعملان أيضاً اسمين وحرفين : فهما
(اسمان حيث رَفَعَا) اسماً مفرداً ، (أو أولياً) جملة ، كما
إذ أوليا (الفعل) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولذا اقتصر
على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو : ما رأيته مَدَّ يَوْمَانِ ، أو مندَّ يومَ الجمعة
وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبرٌ ، والتقدير : أمدَّ انقطاع
برؤية يومان . وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وقد أشعر
بذلك قوله « حيث رَفَعَا » وقيل بالعكس ، والمعنى ببني
وبين الرؤية يومان ، وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل
محذوف ، أي : مذ كان - أو مذ مضى - يومان ، وإليه
ذهب أكثر الكوفيين ، واختاره السهيلي والناظم في
التسهيل .

والثاني (كجِثَّتْ مَدَّ دَعَا) ، وقوله : (١)

= قَيْصٌ : قشر البصرة . ريزه : ما ارتفع من الأرض . المجمل :
المكان الذي ليس فيه أعلام يُهتدى بها . والشاهد فيه استعماله « عن »
اسماً بمعنى فوق بدليل دخول حرف الجر « مِنْ » عليه . والتقدير :
عدت من فوقه .

(١) انشده فيه دخول « مدّ » على جملة فعلية « عقدت بداه » ، والأعرب
أن « مدّ » هاء ظرف زمان ، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه .

يَصْحَكُنَّ عَنْ كَثَرَةِ الْمُهْتَمِّ
(تَحْتَ غَزَائِي أُنُوفٍ شَمَّ)

أي عَنْ مِثْلِ التَّزَدُّ . وقوله :

يَكَاثِقُونَ الشَّعْوَاءَ حَتَّى وَلَمْ تُكْسِرْ
لَاوَنَعَ ، لَا يَكْمِي شَمْعُ

وهو محصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ،
وأحاره كثيرون - منهم الفارسي واساطم في الاحتيار
(وكذا عَنْ وَعَلَى) استعمال اسمين : الأول بمعنى
جانب ، والثاني بمعنى فوق (مِنْ أَخْلِ ذَا عِلِّيَّهِمَا مِنْ
دَحَلَا) في قوله .

وَلَقَدْ أَرَانِي لِرِّمَاحٍ دَرِيْثَةً
مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وكقوله : (٢)

(١) أي بمثل اللقوة .

(٢) الدريثة حقة يرمى فيها المتلوث على إصابة الهدف . والشاهد فيه
استعمال « عَنْ » اسماً بمعنى « جانب » ، والدليل ذلك دخول حرف
الجر « مِنْ » عليه ، والتقدير : من جانب يميني .

(٣) يصف الشاعر قطاة - طمؤها : صبرها عن الماء ، تَصِلُ تصوت - =

(وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ) (١) أي : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل ، ولكنه قال في شرح لكفية ودلائها على التعليل كثيرة ، اثبت التوكيد . وهي الزائدة ، نجو : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢) أي : ليس شيء مثله ، وقوله : (٣)

(قَدْ مِنَ التَّعْدَاءِ حَقٌّ فِي سَوَوْ)
تَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَمَنْقُ

أي : فيها المَقْصُ ، أي : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل معصهم . كيف أصبحت قال : كَحَبْرٍ . أي : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك في التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَأَسْتَعْمِلُ) الكاف (اسماً) بمعنى مثل ، كما في قوله : (١)

(١) البقرة ١٩٨

(٢) الشورى ١١ ، الكاف في الآية رائدة ، والتقدير : ليس شيء معه ، لأنها إذا لم تكن زائدة كان المعنى : ليس شيء مثله ، وهذا محال ، لأنها بذلك تثبت وجود مثل لله سبحانه وتعالى .

(٣) تَوَاحِقُ : جمع لاحقة وهي الضامرة الهزبية ، والأقرب : جمع قرب وهي الحاصرة ، وانفق الطول . يصف الأثني بأنها خصص الطول ، هزيلة صمرة ، فيها طوال . والشاهد زيادة الكاف .

(٤) المهتم : اللذات ، الكاف هـ اسم إذ يستحيل أن تكون حرف جر وقبلها حرف جر « عن كالبترد أي عن مثل الترد » .

والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة . قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رميت عن القوس : لأنهم يقولون : رميت بالقوس . وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية . التاسع : البدل ، نحو : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) (١) ، وفي الحديث : صُومِي عَنْ أَمْلِكِ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة . كقوله : (٢)

أَتَخَرَّعُ إِنَّ نَفْسَ أَنَاهَا جَمَامُهَا
فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنِينِكَ تَدْفَعُ
(شَبَّةٌ بِكَافٍ وَهَا التَّعْلِيلُ قَدْ
يُعْنَى . وَرَأَيْدًا تَوَكِّيهِ وَرَدُّ)

أي : تحيء الكف لمعان ، وجملتها أربعة ، واقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زيد كالأسد . الثاني : التعليل ، نحو :

(١) البقرة ٤٨ ، أي : لا تجزي نفسٌ بدل نفسٍ شيئاً

(٢) الشاهد فيه قوله : فهلا التي عن بين جينيك تدفع ، حدثت « عن » قبل اسم الموصول وزيدت بعده تعويصاً ، والتقدير : فهلا عن التي بين جينيك تدفع .

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لَا أَفْضَلُكَ فِي حَسَبِ
عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخْزُونِي

الرابع استعليل . نحو (وما نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِي
عَنْ قَوْلِكَ) (١) (وما كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ
مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ) (٢) الخامس : الطرفية . كقوله (٣) :

وَأَسِ سَرَّاءَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ
وَلَا تَلُكُ عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ وَابِئاً

السادس : موافقة مَنْ ، نحو : (وهو الذي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ
عَنْ عِبَادِهِ) (٤) (أَوْثِقَ السِّبْطَ نَتَقِلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا) (٥)
السابع : موافقة الباء ، نحو : (وما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) (٦)

(يَعْنُ تَحَاوَرَا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنَ وَقَدْ نَجِي) عَنْ
(مَوْصِعَ بَعْدَ) مَوْصِعَ (عَلَى . كَمَا عَلَى مَوْصِعَ عَنْ قَدْ
حَعَلَا) كَمَا رَأَيْتَ

وحملة معاني عَنْ عشرة أَيْضاً . اقصر منها الناصم
على هذه الثلاثة . الأول المحوارة . وهي الأصل فيها .
ولم يذكر البصريون سواه . نحو سافرت عَنْ البلد .
ورعبت عَنْ كذا . الثاني : البُعْدِيَّةُ وهو اِشْدَادُ بِقَوْلِهِ
وَقَدْ نَجِي مَوْصِعَ بَعْدَ . نحو (عَمَّا قَبِيلٍ يَنْصِبُ حُجْرًا
نَدِيمِينَ) (١) (سَرَّ كَمَنْ طَفَقَا عَنْ صَدَقٍ) (٢) أي حالاً بعد
حال الثالث : الاستعلاء كَعَلَى . نحو (وَلَمَّا يَتَحَلَّ عَنْ
نَفْسِهِ) (٣) وقوله (٤)

(١) المؤمنون ٤٠ ، أي : بعد قليل

(٢) الاشتقاق

(٣) محمد ٣٨ ، أي : على نفسه .

(٤) الشاهد فيه قوله : لَا أَفْضَلُكَ فِي حَسَبِ عَنِّي ، فاستعمل «عَنْ» بمعنى
«عَنِّي» ، والتقدير : لَا أَفْضَلُكَ فِي حَسَبِ عَنِّي .

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ : لله در ابن عمك ، الديان : القاهر والحاكم
والسائس . يَخْزُو بِقَهْرٍ وَيَسُوسُ . أي : لَا أَنْتَ أَفْضَلُكَ عَلَيَّ فِي
حَسَبِ وَلَا أَنْتَ مَالِكِي فَتَسُوسَنِي .

(١) هود ٥٢ ، أي : لقولك .

(٢) التوبة ١١٤ ، أي : إلا لموعدة ..

(٣) الشاهد فيه استعمال «عَنْ» بمعنى «فِي» : لَأَنَّ الْعَمَلَ «وَفِي» يَعْدَى
بِغْيٍ ، والتقدير : وَلَئِنْكَ وَابِئاً فِي حَمَلِ الرَّبَاعَةِ .

(٤) الشورى ٢٥ ، أي : مِنْ عِبَادِهِ .

(٥) الأحقاف ١٦ ، أي : يَتَغَبَّلُ مِنْهُمْ .

(٦) النجم ٣ .

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيْلَكَ يَتَعَمَّلُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ

أي : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :^(١)

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَّحَهُ مَا لَكَ
عَلَى كُلِّ قَسَبٍ الْغَضَاءُ تَرُوقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :^(٢)

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشَفْ مَا بَيْنَا
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ حَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِسَاعِدٍ
إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ

(١) الفعل ، تروق بتعدى بدون حرف جر ، ولذلك حكم بأن « على » هي رتبة ، وللتقدير : تروق كل أفنان . غير أنه ذكر أن هذا الاستشهاد فيه نظر ، وذلك لأن « راقه الشيء » أي : أعجبه ، ولا معنى لذلك هنا لأنه يصف « سرحه » أي شجرة كندية عن امرأة ، و « تروق » هنا بمعنى « تدور » ولذلك فـ « على » ليست زائدة .
(٢) أمادت « على » الأولى الاستدراك ، لأن الشاعر أبتل بها معنى قوله « لم يشف ما بينا » إذ المعنى ، لكن في قرب الدار شعاع ما ، ثم أبتل هذا المعنى بعلى الثانية ولذلك أمادت « الإضراب » أي أنه أصرب عن المعنى السابق ، إذ قال « على أن قرب الدار ليس بساعِد »

لِقَوْمٍ يَوْقِنُونَ واختلاف الليل والنهار^(١) أي : وفي اختلاف الليل ، وقوله :^(٢)

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ
وَمَمْدَمِينَ الْقَرَعَ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْبِجَا

أي : وبمدممين :

الخامس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا . كقوله :^(٣)

مَا لِحَبِيبٍ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا خَيْبٍ رَأْفَةٌ فَيَتَجَبَّرَا

السادس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو . كقوله :^(٤)

مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فُتِقَ مِنَّا
كُفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا

(١) احادية ٤ .

(٢) التقدير : أخلق « بذى الصبر » ... وأخلق « مدممين » القرع للأبواب ..

(٣) التقدير : ما لمح « جلد » ... ولا لحيب « رأفة » ...

(٤) التقدير : متى عدتم بنا ولو فُتِقَ منا ...

السابع : في المقرون بالهمزة بعدما تضمن مثل
المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمرو ؟ استفهاماً لمن قال :
مررت بزيد .

الثامن : في المقرون بهلاً بعده ، نحو هلاً دينار ، لمن
قال : جئت بدرهم .

التاسع : في المقرون بإن بعده ، نحو : امرر بأيهم
أفضل إن زيد وإن عمرو ، وجعل سبويه إضماراً هذه الباء
بعد إن أسهل من إضمار رَبِّ بعد الواو ، فعلم بذلك
اطراده .

العاشر : في المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس :
مررت برجل صالح إلا صالح فطالح ، أي : إلا أمررت
بصالح فقد مررت بطالح ، والذي حكاه سبويه إلا صالحاً
فطالح ، وإلا صالحاً فطالحاً ، وقدره : إلا يكن صالحاً فهو
طالح ، وإلا يكن صالحاً يكن طالحاً .

الحادي عشر : لام التعليل إذا جرت كي وصنتها ،
ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو : جئت كي تكرمني
أن تكون كي تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون
مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثاني عشر : مع أن وأن ، نحو عجبك أنك قائم .

وأن قمت ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائي ، وقد
سبق في باب تعدي الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح
لدخول الجار ، أحاز سبويه في قوله :^(١)

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

لخفض في « سابق » على توهم وجود الباء في « مدرك »
ولم يُجزه جماعة من النحاة ، ومنه قوله :^(٢)

أحقاً عباد الله أن لست صاعداً
ولا هابطاً إلا على رقيب
ولا سالك وحدي ولا في جماعة
من الناس إلا قيل أنت مريب

وقوه :^٣

(١) الشاهد فيه جر « سابق » دون حرف جر ، وهم بقدره حرف
جر زائداً محذوفاً هو « الباء » التي تكثر زيادتها في جر ليس ،
والتقدير : لست مدرك ما مضى ، ولست بسابق .

(٢) التقدير : ولست بسالك .

(٣) التقدير : وليس ناعياً ...

مَشْرِئُهُ لَيْسُوا مُضِيحِينَ عَشِيرَةً
وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ عَرَابِهَا

(تنبيه) لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومحروره
في الاختيار . وقد يفصل بينهما في الاضطرار : بظرف .
أو محروور . كقوله :^(١)

إِنَّ عَمْرَأَ لَا تَخَيَّرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرَوِيَّ
(إِنَّ عَمْرَأَ مُكْرَرُ الْأَحْزَانِ)

وقوله :^(٢)

وَلَيْسَ إِلَىٰ مِنْهَا التَّرْوَلُ سَبِيلُ

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم . نحو : اشتريته
بوالله درهم .

(خاتمة) : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق .
وهو : فعل ، أو ما يشبهه ، أو مؤول بما يشبهه ، أو ما

(١) الشاهد فيه زيادة ظرف « اليوم » بين حرف الجر ومحروره .
والتقدير : لا حيز في عمري اليوم .

(٢) الشاهد فيه زيادة احوار والمحروور « منها » بين حرف الجر ومحروره .
والتقدير : وليس إلى التروال منها سبيل .

يشير إلى معناه . نحو (تَعَمَّتْ عَلَيْهِمْ عَيْرٌ مَغْصُوبٌ
عَلَيْهِمْ) (وهو الله في اسمواب وفي الأرض) أي
وهو المسمى بهذا الاسم (ما أنت سَعَمَةٌ رَمَتْ بِمَحْجُورٍ)
أي متى ذلك سَعَمَةٌ رَمَتْ

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً في اللفظ
قَدَرُ الْكَوْنِ الْمَطْلُوقُ مُتَعَلِّقاً ، كما تقدم في الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء ومن . في نحو (كفى بالله
شهيداً)^(١) و (هل من خالق غير الله)^(٢) .

الثاني : لعل في لغة عَقِيل ، لأنها بمنزلة الزائد ، ألا

(١) الله نحة ٧ .

(٢) الأنعام ٣ .

(٣) القدم ٢ .

(٤) الرعد ٤٣ ، كفى : فعل ماض ، الباء : حرف جر زائد ، لفظ
الجلالة : فاعل مرفوع بصفة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة حرف الجر الزائد . وما دام احرف زائداً فهو لا يتعلق
بمتعلق

(٥) فاطر ٣ . من هنا حرف جر زائد ، ولذلك لا تتعلق بمتعلق .

تري أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء، بدليل ارتفاع ما بعدها على الحرية .

الثالث : لَوْلَا فيمن قال : لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ ، على قول سيويه إنَّ « لولا » حارّة . فإنها أيضاً مستزلة لعل في أن ما بعدها مرفوعٌ المحلُّ بالابتداء .

الرابع : رُبَّ في نحو : رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ ، أو فَيَتَهُ . لأن مجرورها مفعول في الأول ومشتأ في الثاني أو مفعول أيضاً على حد : زيدا ضربته . ويقدر الناصب بعد المحرور ، لا قبل الجار ، لأن رُبَّ لها المصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثاليين لإفادة التكثير أو لتفصيل . لا تعدية عمل هذا هو يرمي واس صاهر وقال الحمهور - هي فيها حرف حرّ معدّ . وإن قالوا : إنَّ عُدَّت الفعل المذكور فخطأ . لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عُدَّت محذوفاً تقديره حَصَلَ أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو حلا وعدا وحاشا ، إذا خَفَضْنَ ، لما سبق في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

الإضافة

(نونا تلي الإعراب) وهي نون المثني والمجموع على حده ، وما ألحق بهما (أو تنوينا) طهراً أو مفقداً (مما تضيف حذف) كـ (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) (١) ، و (٢)

(كَانَ حَصِييَهُ مِنَ التَّنْدِيلِ طَرَفَ عَجُورٍ) فيه بُتْ حَطْلٍ

وكالمقيمي الصلاة ، وهذه عشرو زيدا ، و (طور سبأ) (٣) (وَقَفَاتِحُ الْغَيْبِ) (٤) . أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف ، نحو : بساتين زيد ، و (شياطين الإنس) (٥) .

(١) المجموع على حده : جمع المذكر السالم ، وقد وصف نون الجمع السالم بأنها تلي الإعراب ، لأنه يرفع نالو ويصب ويجر بآلاء .

(٢) المسد ١ .

(٣) الشاهد فيه حذف نون ثنت ، لإصفتها إلى « حطل » .

(٤) المؤمنون ٢٠ .

(٥) الأنعام ٥٩ .

(٦) الأنعام ١١٢ ، وأنت تلحظ أن « شياطين » ليست جمع مذكر سالماً ، وإنما هي جمع تكثير ، ولذلك فعلامة الإعراب بعد النون .

(تنبيه) : قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس ، كقوله :^(١)

(إِنَّ الْحَيِّضَ أَحَدٌ مِنَ آيَاتِ فَتَحَرِّدُوا)

وأخلفوك عند الأمر لدي وعدوا

أي : عِدَّةُ الأمر ، وقراءة بعضهم : (لَا عُدْوَانَهُ عِدَّةُ) ،
أي : عِدَّتُهُ : وجعل الفراء منه : (وَهُمْ مِنْ تَعْدٍ عَلَيْهِمْ
تَتَغَيَّبُونَ)^(٢) (وإقام الصلاة)^(٣) بناء على أنه لا يقرأ دون
إضافة في الإقامة : إقام ، ولا في العلية : غلب ، انتهى .

(والثاني) من المتضايقين - وهو المضاف إليه - (أَجْرَز)
بالمضاف وفقاً لسيبويه ، لا بالحرف المنوي خلافاً للزجاج^(٤)

(١) المصدر من وعد ، هو « عِدَّة » بحذف الفاء وزيادة اسم تعرباً .
والشاهد في البيت ورود كلمة « عِدَّة » بحذف التاء رغم أنها جاءت
عوضاً ، وقد ساغ حذفها لانقضاء العموض بدلالة وجود الفعل
« وعدوا »

(٢) التوبة ٤٦ ، والقراءة الفاشية (وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ
عِدَّةً)

(٣) الروم ٣ يرى الفراء أن أصل « غَلَبَهُمْ » هو « حَلَبَتْهُمْ » وحذفت
التاء .

(٤) الأنبياء ٧٣ ، يرى الفراء أنها « إقامة » ثم حذفت التاء .

(٥) يختلف النحاة على العامل في المضاف إليه ، فيرى سيبويه أن =

(وَأَنُوبَ) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا) لم يصلح (ثُمَّ
(لَا دَاك) المعنى «فَوَ» معنى «مِنْ» فيما إذا كان المضاف
بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه . كَثُوبُ
حَرْزٍ ، وخاتم فضة ، التقدير : ثُوبٌ مِنْ خَزٍ ، وخاتمٌ مِنْ
فضةٍ ألا ترى أن الثوبَ بعضُ الخرز ، والخاتم بعضُ
الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوبُ خَزٌ ، وهذا الخاتم فضة .
وانو معنى «فِي» إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ،
نحو (مَكْرُ اللَّيْلِ)^(١) أي : في الليل (وَاللَّامُ تُحْدَا . بَلَا
سَوَى ذِيكَ) ، إذ هي الأصل ، نحو : ثُوبٌ زَيْدٍ ، وحصيرُ
المسجد ، ويومُ الخميس ، ويَدُّ زَيْدٍ .

(تنبيهان) : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة
بيست على تقدير حرف مذكر ولا يثبت وذهب بعضهم
إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال وذهب سيبويه
والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام
أو مِنْ ، وموهم الإضافة بمعنى «فِي» محمولٌ على أنها
فيه بمعنى اللام توسعاً

= «المضاف» هو الذي يجر المضاف إليه، ويرى الزجاج أن حرف
الجر المقدر هو الذي يجر المضاف إليه، ويرى الزجاج أن حرف الجر
المقدر هو الذي يجره ، فمثلاً : كتاب زيد ، العامل في «زيد»
هو اللام ، أي : كتابٌ لزيد .

(١) مأ ٣٣

الثاني : احتشف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ،
فمذهب غارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج
أنها بمعنى مِنْ ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية ،
فقل - بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة
إطلاق اسمه عليه - : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى
المعدودات والمقادير إلى المقدرات - وقد اتفقا - فيما إذا
أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثمائة - على أنها بمعنى مِنْ .
انتهى

(واختصَّ أولاً) من المتضامفين (أو أعطاه التعريف
ببدئي تلا) يعني أن مضاف يتخصص بالشئ ، كـ ككرة
نحو : غلامٌ رجلٌ ، ويتعرف به إن كان معرفة ، نحو :
غلامٌ زيدٌ^(١) .

(١) أنت تعرف أن لمضاف لا بد أن يكون نكرة ، غير أنه إذا أضيف
إلى نكرة فإنه يبعد منها التخصيص ، مثلاً : «رجلٌ ، ككرة تطبق
على كل الرجال ، فإذا قلت : رجلٌ عجمي ، وتخصصت هذه
الكرة بأن عجمي في نوع معين من الرجال ، لأن رجل عجمي
غير رجل كره عبر رجل سيامي ، وهكذا ، وإذا أضيف إلى معرفة
فإنه يبعد منها التعريف ، مثلاً : «كتبٌ ككرة تطبق على كل الكتب ،
فإذا قلت : كتاب البحر ، «تعرفت» هذه ككرة أي تحددت
وصارت تطبق على كتاب واحد بذاته . فالإضافة إذا تكسب
المضاف تخصصاً أو تعريفاً ، وهذا النوع من الإضافة يسمى الإضافة =

(وإن يشابه المضاف يفعل) أي : الفعل المضارع ، بأن
يكون (وصفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ،
أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة (معن تنكيره لا يعدل)
بالإضافة^(٢) . لأنه في قوة المفصل (كربٌ راجينا عظيم
الأمل ، مروع القلب قليل الخيل) فراجي : اسم فاعل ،
ومروع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ،
وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقي على
تنكيره ، بدليل دخول رَبٍّ ، ومثله قوله :^(٣)

« المعنوية » أو « المحضة » لأنها تكسب المضاف معنى نحويّاً جديداً
هو التخصيص أو التعريف .

(١) أما إذا كان المضاف «وصفاً» ، وكلمة «وصف» هنا كما تعرف
لا تعني «نعتاً» ، وإنما تعني صيغة «صرمية» ، وهي أن يكون
المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، فإنه في هذه
الحالة لا يكتسب تخصصاً ولا تعريفاً ، وإنما يظل ككرة كما كان
قبل الإضافة ، ولذلك يسمى هذا النوع من الإضافة إضافة
«لفظية» أو «غير محضة» .

(٢) العاطف : الذي يتمنى مثل حال غيره دون أن يتمنى زوال ما عند
غيره من الخبر . والمعنى : رب شخص يخطني على محتي لكم ،
لكن لو علم ما ألقبه من هجر وحرمان لما تمنى أن يكون حيث
أكون .

والشاهد فيه قوله : رَبٌّ غاطياً . عاطف نكرة ، وهو مضاف
إلى معرفة ، ومع ذلك لم يكتسب التعريف لأنه اسم فاعل ، أي =

بَارَتْ عَرِيطَ نَوَ كَرٍ يَطْنُكُمْ
لَأَقَى مُسْعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمًا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تمكيره نعت النكرة به ، نحو : (هَدِيَا بِالْغِ الْكَعْبَةِ)^(١) وانتصابه على الحال ، نحو (ثَابِي عَظِيمِ) وقوله :

فَأَنْتَ بِهِ حَوْشُ الْفَوَادِ مَبْطُنًا
سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجْلِ

أنه ظن نكرة بدلالة دخول «رُبُّ» عليه ، وهي لا تدخل إلا على نكرة .

(١) دثدة ٩١ ، «دع» نكرة . وقد أُصِفَ بِمَعْرِفَةِ بَكَّةَ لَمْ يَكْسِبْ مَعَهَا لَتَعْرِيفٍ لَهُ سَمْعٌ . وَصَلْ نَكْرَةً بِدَلَالَةِ كَوْنِهِ نَعْتًا لَكُنْمَةِ « هَدِيَا » وَهِيَ نَكْرَةٌ ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ النِّعْتَ لَا يَدُ أَنْ يُوَافِقَ الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ .

(٢) حج ٩ ، ذِي بَقِيَّتِ نَكْرَةٌ رَعِمَ بِصَافَتِهِ بِمَعْرِفَةِ لَأَسَ سَمْعٌ وَعَلَّ ، وَهِيَ نَكْرَةٌ بِدَلَالَةِ وَقُوعِهَا هَا حَالًا ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ كَمَا تَعْرِفُ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً .

(٣) حَوْشُ الْفَوَادِ : حَبِيدُ الْقَلْبِ ، مُبْطِنًا : ضَامِرُ الْقَلْبِ ، سُهْدًا : قَلِيلُ النَّوْمِ ، الْهَوَجْلُ : لَثْقِيلُ الْكَمَلَانِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ كَلِمَةَ « حَوْشٌ » نَكْرَةٌ أُصِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، وَلَمْ تَكْتَسِبْ تَعْرِيفًا لِأَنَّهَا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ ، بِدَلَالَةِ وَقُوعِهَا هَا حَالًا مِنْ الصَّمِيرِ فِي « بِهِ » .

والدليل على أنها لا تعيد تخصيصاً أن أصل قولك ضاربٌ زيدٌ ضاربٌ زيداً ، فلاختصاص بوجود قبل لإضافة ، وبما تعيد هذه الإضافة إسحيفاً أو رفعاً لفتح أما التخفيف فمحذوف التثوين الظاهر كما في « ضاربٌ زيدٌ ، وضاربٌ عمرو ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ » أو المقدر كما في « ضاربٌ زيدٌ ، وحواجٌ بيتُ الله » أو نون التشبيه كما في ضارباً زيداً ، والجمع كما في ضاربو زيداً ، وأما رفع القبح في « حَسَنُ الْوَجْهِ » فَإِنَّ فِي رَفْعِ الْوَجْهِ قَبْحَ خُلُوقِ الصِّفَةِ عَنْ ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ، وَفِي نَصْبِهِ قَبْحُ إِجْرَاءِ وَصْفِ الْقَاصِرِ مَخْرَجِي وَصْفِ الْمُتَعَدِّي ، وَفِي الْجَرِّ تَخْلُصَ مِنْهُمَا ، وَمِنْ ثَمَّ امْتِنَاعُ الْحَسَنِ وَجْهَهُ : أَيُّ بِالْحَرِّ ، لِانْتِفَاءِ قَبْحِ الرُّفْعِ : أَيُّ عَلَى الْفَاعِلِ ، لَوْجُودِ الضَّمِيرِ ، وَنَحْوُ : الْحَسَنُ وَجْهَهُ : أَيُّ بِالْحَرِّ أَيْضاً ، لِانْتِفَاءِ قَبْحِ النِّصْبِ ، لِأَنَّ النُّكْرَةَ تَنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ .

(وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ ، وَمَجَازِيَّةٌ ، لِأَنَّ فَائِدَتَهَا رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ فَقَطْ : بِتَخْفِيفٍ ، أَوْ تَحْسِينٍ ، وَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ (وَتِلْكَ) الْإِضَافَةُ الْأُولَى اسْمُهَا (مَحْضَةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ) وَحَقِيقِيَّةٌ ، لِأَنَّهَا خَالِصَةٌ مِنْ تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ ، وَفَائِدَتَهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْمَعْنَى ، كَمَا رَأَيْتَ ، وَذَلِكَ هُوَ الْغَرَضُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الْإِضَافَةِ .

(تنبيهات) : الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة

إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ،
والصحيح أنها محضة ، لورود السماع بنعته بالمعرفة ،
كقوله :^(١)

إِنَّ وَجْدِي بِكَ لَشَدِيدٌ أَرَانِي
عَدْرًا فَيْدُ مَنْ عَهْدَتْ عُدُولًا

ودهب اس سرح والمدرسي إلى أن إضافة فعل
التفصيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة ، نص عليه
سيبويه . لأنه يعرب بمعرفة

الثاني : ظاهر كلامه انحصارُ الإضافة في هذين النوعين
وهو المعروف ، لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً ، وهي
المشبهة بالمحضة ، وحصر ذلك في سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مسجداً
الجامع ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره
أنها محضة .

(١) الشاهد فيه قوله : إِنَّ وَجْدِي بِكَ لَشَدِيدٌ أَرَانِي .. كلمة « وجد »
مصدر ، وهي مضافة إلى معرفة ، ولما لم يكن المصدر من الأنواع
الثلاثة المذكورة سابقاً بمعنى « الوصف » ، فإنه يكتسب التعريف
والتحصيل ، بدلالة أنه نُعت بها بمعرفة : « وجدِي الشديد » .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شهرٌ
رمضان »

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحَقٌ
عِصَامَةٌ^(١) .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ،
كقوله :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ زَيْدُكُمْ
بِأَبْيَضٍ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي

أي : علا زيدٌ صاحبنا رأس زيدٍ صاحبكم ، فحذف
الصفتين وحل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة .

الخامسة : إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون
ذلك في أسماء الزمان ، نحو : يومئذٍ وحينئذٍ وعامئذٍ ، وقد
يكون في غيرها كقوله

فَقُلْتُ انْحَوُوا عَنْهَا نَحًا مَجْدِدٌ إِنَّهُ
سَيَرْصِيكُمْ مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ

السادسة : إضافة المُنْتَهَى إلى الْمُعْتَرِ ، كقوله :

(١) أوضح منه أن نقول : حَزِيلٌ شَكْرٌ ، وعظيم امتنان .. لأن الأصل :
شكر حزيل وامتداد عظيم .

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمَ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا
(وَمَنْ يَبْلُغْ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ)

السابعة: إضافة المعتذر إلى المتقَى، نحو: اضرب أيَّهم
أساءة، وقوله:

أَقِم بِبَعْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقٍ لَشَمِ شَوْقُ مَرَّحٍ

الثالث^(١): أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيتين:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف،
نحو: رَأَتْ رَجُلًا وَأَخِيهَ، وَكُنَّ نَاقَةً وَفَصِيلِيهَا، وَفَعَلَ ذَلِكَ
هَؤُودٌ وَطَائِفَتُهُ، لِأَنَّ رَأَتْ وَكُنَّ لَا يَحْتَزَانِ الْمَعْرُوفَ، وَالْحَالُ
لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمِثْلٍ وَغَيْرِ
وَشَبِيهِهِ. قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: إِضَافَةٌ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ وَمَا
تُشَبِّهُهَا لَا تُزِيلُ إِبْهَامَهُ إِلَّا بِأَمْرِ جَارِحٍ عَنِ الْإِضَافَةِ. كَوَقُوعِ
«غَيْرِ» بَيْنَ ضَمِيدَيْنِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ الصَّعْبَ غَيْرَ
الْهَيْئِ. وَمَرَرْتُ بِالْكَرِيمِ غَيْرَ السَّخِيلِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى:
(صَرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) وَكَقَوْلِ
أَبِي طَالِبٍ:

(٢) أَيِ التَّشْبِيهِ الثَّلَاثِ.

يَا رَبِّ إِنَّمَا تُخْرِجُنِي طَالِمِي
فِي مِقْبَلٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَابِ
فَيَكُنِ الْمَعْبُودُ غَيْرَ مُعَابٍ
وَيَكُنِ الْمُسْلُوبُ غَيْرَ لَسَالِبٍ

فوقوع غير بين ضمدين يرتفع إبهامه. لأن جهة
المعايرة تتعين. بخلاف حيوة من ذلك، كقوله:
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَكَذَا «مِثْلُ» إِذَا أُضِيفَ إِلَى
مَعْرِفَةٍ دُونَ قَرِينَةٍ تُشْعِرُ مِمَّا تَلَّهُ خَاصَةً، فَإِنَّ الْإِضَافَةَ
لَا تَعْرِفُهُ وَلَا تُزِيلُ إِبْهَامَهُ، وَفِي أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَقَدْ
مَا يُشْعِرُ بِمِمَّا تَلَّهُ خَاصَةً تَعْرِفُ، هَذَا كَلَامُهُ.

وقال أيضاً في شرح التسهيل، وقد يعنى بغير ومثل
معايرة خاصة ومما تله خاصة فيتحكم بتعريفهما، وأكثر
ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين متضادين، وهذا
الذي قاله في «غير» هو مذهب ابن السراج والسرافي،
ويشكل عليه نحو: (صالحاً غير الذي كنّا نعملُ)^(٢) فإنها
وقعت بين ضمدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف
النكرة. اهـ

(وَوَصَلَ آلُ بَدَا الْمُضَافِ) أَيِ: الْمَشَابِهِ بِفَعْلٍ (مُنْتَفَرٍ).

إِنَّ وَصِلْتَ بِالثَّانِ كَالْحَدِّ الشَّعْرَ) وقوله: (١)

(أَبَانَا بِهِمْ قَتْلَى ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ
شِفَاءً) وَهَنْ الشَّافِيَاتِ الْحَوَائِمِ

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَصِيفَ الثَّانِي كَزَيْدٍ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

وقوله: (٢)

لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعَدَى
(بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مَلَأْسِرَ وَالْقَتْلِ)

(١) أَبَانَاهُمْ : جَعَلَهُمْ بَوَاءً ، وَالْبَوَاءُ : الْعَوَضُ . وَالْحَوَائِمُ : جَمْعُ

حَائِمَةٍ وَهِيَ الَّتِي تَحْرُمُ حَوْلَ الْمَاءِ مِنَ الْعَطَشِ .
عَرَفْتُ أَنَّ الْمَصَافَ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ، وَلِذَلِكَ لَا نَحْفَهُ

« أَل » .

فَإِذَا كَانَ الْمَصَافُ وَصْفًا ، أَيْ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ اسْمُ مَعْمُولٍ
أَوْ صِمَةٍ مَشْبُوهَةٍ ، وَهِيَ الْإِضَافَةُ الَّتِي فِيهَا ، جَازَ أَنْ تَلْحَقَهُ « أَل »
بِشُرُوطٍ : مَهْ . أَنْ يَكُونَ الْمَصَافُ بِهِ مَعْرُوفًا أَلًّ وَالشَّاهِدُ مِنْ
قَوْلِهِ : الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ ، أَصَافُ الشَّافِيَاتِ وَفِيهَا « أَل » إِلَى
« الْحَوَائِمِ » وَفِيهَا « أَل » أَيْضًا .

(٢) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : الْمُسْتَحَقَّةُ صَمَوَهُ . أَصَافُ الْمُسْتَحَقَّةُ وَفِيهَا

« أَل » إِلَى « صَمَوَهُ » وَلَيْسَ فِيهَا « أَل » لَكِنَّ الْمَصَافَ إِلَيْهِ « صَمَوَهُ »
مَصَافٌ إِلَى صَمِيرٍ عِنْدَ رَأْسِ اسْمٍ فِيهِ « أَل » وَهُوَ الْوَدُ ، وَلِتَقْدِيرِ :

الْوَدُ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَمَوِ الْوَدُ

أَوْ بِمَا أَصِيفَ إِلَى صَمِيرِ الثَّانِي ، كَقَوْلِهِ :

أَوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَمَوَهُ
(مِثْلِي . وَبِأَنْتِ زَوْجُ مِثْلِ نَوَالِ)

ومع المراد هذه

(وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَوَيْلٍ لَنْ وَقَعَ
مُشَى أَوْ حَتَمًا سِيَهُ أَتَبَعَ)

أي : وَكَوْنُ أَل ، أَيْ : وَجُودُهَا ، فِي الْوَصْفِ الْمَصَافِ
كَوَيْلٍ فِي اغْتِفَارِهِ وَقَوَعُهُ مِثْلِي أَوْ جَمْعًا أَتَبَعَ سَبِيلَ الْمِثْلِي .
وَهُوَ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ، كَقَوْلِهِ : (١)

إِنَّ يَعْصِيَا عَمِي الْمُسْتَوْطِ عَدَدٍ
وَلَيْ نَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا مَعِي

وقوله: (٢)

(١) وَمِنْ شُرُوطِهَا تِسْعٌ : صَدَقَ ، تَوْصَفَ ، مَعْرُوفٌ ، أَلٌ ، أَلٌ كَرَرٌ
مِثْلِي أَوْ جَمْعُ مَذْكَرٍ سَالِمًا ، وَلَيْسَ شَرْطًا أَنْ يَكُونَ الْمَصَافُ إِلَيْهِ
مَعْرُوفًا بِأَلٍ .

« وَالشَّاهِدُ هَاهُنَا : الْمُسْتَوْطِ عَدَدٍ . أَصَافُ الْمُسْتَوْطِ » وَفِيهِ
« أَل » إِلَى « لَيْسَ فِيهِ أَل » عَدَدٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِثْلِي .

(٢) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « لَتَانِمِي عَرَضِي » ، حَيْثُ أَصَافُ مَا فِيهِ « أَل »
إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ « أَل » ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِثْلِي

الشَّائِئِي عِزِّي وَلَمْ أَشْتَمَهُمَا
(وَالنَّادِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْفَهُمَا دَمِي)

وكقوله: (١)

(العارِفُو الحَقَّ لِلْمَدِلِّ بِهِ) وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا
إِنْ انْتَفَتِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ امْتَنَعَ وَصَلُ أَلْ بِهَذَا
الْمُضَافِ . وَأَجَازُ الْفَرَاءُ ذَلِكَ فِيهِ مُضَافاً إِلَى الْمَعَارِفِ مُطْلَقاً .
نَحْوُ: الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وَالضَّارِبُ هَذَا . بِخِلَافِ: الضَّارِبُ
رَجُلٌ . وَقَالَ الْمُبَرِّدُ وَالرَّمَانِيُّ فِي «الضَّارِبُكَ» وَ«ضَارِبُكَ»:
مَوْضِعٌ ضَمِيرٌ حَقِصٌ . وَقَدْ أَحْمَشُ وَهَشَمُ نَصَبٌ .
وَعِنْدَ سَيِّبَوِيَّةِ الضَّمِيرُ كَالظَّاهِرِ ، فَهُوَ مُنْصُوبٌ فِي
«الضَّارِبُكَ» . وَيَحْوِزُ فِي «الضَّارِبُكَ» وَ«الضَّارِبُوكَ»
لَوْحَهُنَّ . لِأَنَّهُ يَحْوِزُ: الضَّرْبُ بِأَيْدِيهِمْ . وَنَصَرُوهُ عَمراً .
وَتَحْذِفُ النُّونَ فِي الْمَصْبِ كَمَا تَحْذِفُ فِي الْإِصَافَةِ ، وَمِنْهُ
قَوْلُهُ: (٢)

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا
يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُّ

(١) الشاهد هو: الحافظو عورة . وهو شاهد على جوار حذف نون
جمع المذكر السالم في غير الإضافة ، والقياس هو: الحافظون
عورة .

(٢) لشاهد فيه: العارفو الحق ، كالتدي فيه .

وقوله

العارِفُو الحَقَّ لِلْمَدِلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا

في رواية من نصب «الحق» و«كثير» . نعم . الأحسن
عند حذف النون الجرّ بالإضافة ، لأنه المعهود ، والنصب
ليس بضعيف ، لأن الوصف صلة ، فهو في قوة الفعل
فطلب معه التحفيف . واحترز بقوله «سبيلة اتبع» عن
جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

(تنبيه): قوله «أَنْ وَقَعَ» هو بفتح «أَنْ» وموضعه رفع
على أنه فاعل كاف على ما تبين أولاً ، وقال الشارح: هو
مبتدأ ثان ، وكاف: خبره ، والجملة خبر الأول ، يعني
كونها . وقال المكودي: في موضع نصب على إسقاط
لام التعليل ، والتقدير: وجود أَلْ في الوصف كاف
لوقوعه مثني أو مجموعاً على حدّه ، ويجوز في همز
«أَنْ» الكسر ، وقد جاء كذلك في بعض النسخ .

(وربما أكتسب ثان) من المتضايقين ، وهو المضاف
إليه . (أولاً) مهما وهو المضاف (تأنيثاً) أو تكبراً (أَنْ
كان) الأول (لحذف مؤنثاً) أي: صالحاً للحذف والاستعلاء

عنه بالثاني ، فمن الأول (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ) (١) وقوله: (٢)

حَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ نَفْسٍ نَفْرَةً
(فَتَرَى كُلَّ حِدَّةٍ كَالْذَرِّهِمِ)

وقولهم قُصِصَتْ نَفْسٌ أَصَابِعَهُ ، وقراءة بعضهم
(تَنْقِطُهُ بَعْضُ السَّيَرَةِ) (٣)

وقوله (٤)

طَوَّلَ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي
(طَوَّيْنِ طَوَّيْنِ وَطَوَّيْنِ غَرَضِي)

وقوله: (٥)

(١) آل عمران ٣٠ ، كلمة « كل » مذكورة لكنها اكتسبت التأنيث حين أضيفت إلى مؤنث « نفس » ، ولذلك قال « نجد » ، والمضاف هنا يمكن حذفه وبصح المعنى : نجد نفساً .

(٢) الشاهد فيه قوله : جادت كل عين ، اكتسب المضاف « كل » التأنيث لإضافته إلى مؤنث ، مع إمكان حذفه .

(٣) يوصف ١٠ ، والقراءة الصائبة : (يتنقطه بعض السيرة) ، وعينها فلا شاهد فيها .

(٤) طولُ الليالي أسرع . اكتسب المضاف « طول » تأنيثاً لإضافته إلى مؤنث .

(٥) كما شرقت صدرُ القنطرة . اكتسب المضاف « صدر » تأنيثاً لإضافته إلى مؤنث .

(وتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ)
كما شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقوله: (١)

أَتَيْتُ الْفَوَاحِشَ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ
وَلَدَيْهِمْ تَرَكَ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

وقوله (٢)

مَشَتْ كَمَا هَتَّيْتُ رِمَاحَ نَسَمَتٍ
عَلَيْهِمْ مَرَّ الرِّيحِ سَوَاسِمِ

ومن الثاني قوله: (٣)

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ يَطْوَعُ هَوَى
وَعَقْلُ عَاصِيِ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا

(١) أتيْتُ الفواحشَ معروفةً . اكتسب المضاف « أتي » تأنيثاً لإضافته إلى مؤنث .

(٢) نَسَمَتُ مَرَّ الرِّيحِ . اكتسب المضاف « مر » تأنيثاً لإضافته إلى مؤنث .

(٣) إنارةُ العقلِ مكسوف . اكتسب المضاف « إنارة » تذكيراً لإضافته إلى مذكر « العقل » ، ولذلك قال « مكسوف » ولم يقل « مكسوفة » .

وقوله: (١)

رُؤْيَةُ الْفَكْرِ مَا يُوَوَّلُ لَهُ الْأَمْرُ مَعِينٌ عَلَى احْتِنَابِ التَّوَانِي

ويحتمله (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) (٢) ولا يجوز: قامت غلامٌ هدير، ولا قامَ امرأةٌ زيدر، لانتفاء الشرط المذكور.

(تنبيه) أفهم قوله «وربما» أن ذلك قليل، ومراده التقليل النسبي، أي قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك، لا أنه قليل في نفسه، فإنه كثير كما صرح به في شرح الكافية. نعم الثاني قليل.

(ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنَى) كالمرادف مع مرادفه، والموصوف مع صفته، لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى. فلا يقال: قَمَحٌ نَرٌّ، ولا رجلٌ فاضلٌ، ولا فاضلٌ رجلٌ (وَوَوَّلَ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ) أي: إذا جاء من كلامه اعترى ما يوهم حوار ذلك وحب تأويله. فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: جاءني سعيدٌ كَرَزٌ،

(١) رؤْيَةُ الْفَكْرِ مَعِينٌ. اكتسب المضاف «رؤْيَةُ» تذكيراً لإضافته إلى مذكر «الفكر».

(٢) الأعراف ٥٦

وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمى هذا الاسم. ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ الْأَوَّلَى، وَمَسْحَدُ الْجَامِعِ، وتأويله أن يُقَدَّرَ موصوفٌ، أي: حبة النسيء الحمق، وَصَلَاةُ سَاعَةِ الْأَوَّلَى، وَمَسْحَدُ الْمَكَابِ الْحَامِعِ. ومما أوهم إضافة الموصوف قولهم: حَرَدَ قُطَيْفَةٌ، وَسَحَقَ عِمَامَةٌ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة المصفة إلى حسيها أي شيء حَرَدَ من حسن القطيفة. وشيء سَحَقَ من حسن العمامة.

(تنبيه): أجاز القراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافق ابن الطراوة وغيره، ونقله في النهاية عن الكوفيين، وجعلوا من ذلك نحو: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ) (١) و (حَقُّ الْيَقِينِ) (٢) و (حَبْلُ الْوَرِيدِ) (٣) و (حَبُّ الْحَصِيدِ) (٤) وظهر التسهيل وشرحه موافقته.

(وبعضُ الأسماء) تمتنع إضافته. كالمضمَّرات، والإشارات، وكغير «أَيَّ» من الموصولات ومن أسماء

(١) يوسف ١٠٩

(٢) الواقعة ٩٥

(٣) ق ١٦

(٤) ق ٩

الشرط ومن أسماء الاستهزام ، وبعضها (يُضَافُ أبدأً) فلا يستعمل مفرداً بحال (وبعضُ ذا) لدي يصف أبدأً (قد رُتِ نَصْراً مَفْرَداً) أي : يُرْتِي مفرداً في اللفظ فقط ، وهو مضاف في المعنى ، نحو : كل ، وبعض ، وأي ، قد الله تعالى : (وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْحَحُونَ) (١) (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) (٢) (أَيَّامًا تَذْعُرُونَ) (٣) .

(تنبيه) : أشعر قوله «وبعض الأسماء» ، وقوله «وبعض ذا» قد بات لفظاً مفرداً ، أو لأصل واحد في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ .

واعلم أن الملازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف بظاهر وضمير ، وذلك نحو كِلَا ، وَكِلْتَا ، وَعِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسِوَى ، وَقَضَارَى لشيء ، وَحَمَادَاهُ ، بمعنى عابته ، وما يختص بالظاهر . وذلك نحو : أُولَى ، وَأُولَاتِ ، وَذِي ، وَذَات ، وما

يختص بالضمير . وإليه الإشارة بقوله . (وبعض ما يضاف حُتْماً) أي وجوباً (أَمْتَنَعُ . لِإِبْلَؤُهُ اسماً ظاهراً حيث وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الصمائر (كَوُتِدَ) نحو حَتَّ وَحَدِي . وَحَتَّ وَحَدَّ ، وحده وحده . وقسم يختص بضمير المخاطب . نحو (سَيِّ ، وَدَوَالِي) و (سَعْدِي) وَحَنَانِي . وَهَذَاذِي ، تقول سَيِّتُكَ . بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من أنت بملكك إذا أقام به . وَدَوَالِيكَ . بمعنى تَدَاوَلًا لك بعد تدول . وَسَعْدِيكَ . بمعنى سَعْدًا لك بعد إسعاد . ولا يستعمل إلا بعد لتيتك ، وَحَدِيَّتُكَ . بمعنى تحباً عبيدك بعد تحس ، وَهَذَاذِيَّتُكَ - بدائس معجمتين - بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع (وَشَدَّ لِإِبْلَاءِ بَدِّي لِلَّتِي) في قوله : ' .

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِثْوراً فَسَيَّ يَدَيَّ مِثْورِ

كما شددت إصافته إلى ضمير حدث في قوله ' .

(١) لشهد فيه قوله فَسَيَّ يَدَيَّ مِثْورِ ، حيث أضاف «سَيَّ»

إلى ضم ظاهر هو «يدائي» ، وهذا من شدد في اللغة ، لأن «سَيَّ»

مختصة بالإضافة إلى ضمير المخاطب ، لتيتك .

(٢) لشهد فيه قوله سَيِّتُهُ ، حيث أضاف «سَيَّ» إلى ضمير حدث

شذوذاً ، إذ هي مختصة بالإضافة إلى ضمير المخاطب .

كَلَّمْتُ لَيْتِي لَنْ يَدْعُوَنِي .

(تنبيه) : مذهب سيبويه أن لَيْتِيك وأخواته مصادر مُثَنَّة
معاً ومعدها التثنية . وأنها تنصب على المصدرية بعوامل
محذوفة من ألفاظها . إِنْ هَذَاذِيكَ وَلَيْتِيكَ فَمِنْ مَعْنَاهُمَا
وَجَوَزَ سيبويه في هذاذِيكَ في قوله :^(١)

ضَرْباً هَذَاذِيكَ وَطَعْناً وَخَضاً
(يُمَضِّي إِلَى عَاصِيِ الْعُرُوقِ النَّحْضَا)

وفي «دواليك» في قوله :^(٢)

دَا شَقَّ رُودَ شَقِّ بِالرَّدِّ مِثْلَهُ
دَوَلَيْتِكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَايَسٍ

الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذين ، أي : مسرعين ،
وهو ضعيف ، للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير

(١) يرى سيبويه في هذا البيت أن «هذاذيك» حال ، والتقدير
مسرعين ، لكن لأشعوني برد هذا لرأي ويره صعباً . لأن
«هذاذيك» معرفة بضافتها إلى ضمير المخاطب ، والمعروف فيها
أنها مفعول مطلق ليس غير .

(٢) يرى سيبويه أن «دواليك» حال أيضاً . ويرده لأشعوني ،
رده في الشاهد السابق

لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . وجوز الأعلام في
هذاذِيكَ في البيت الوصفية ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه
معرفة و «صرباً» بكرة . وذهب يونس بن أبى سبيث اسم
مفرد مقصور أصله لَيْتِي قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً لِلإضافة إلى الضمير
كما في على وإلى وإلى . ورد عليه سيبويه بأنه لو كان
كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله :

فَلَيْتِي يَدَيَّ مِسْوَرٍ .

وقول ابن النظم إن خلاف يونس في لَيْتِيك وأخواته
وهم . وزعم الأعلام أن الكاف حرف خطاب لا موضع
به من الإعراب مثلها في «ذلك» . ورد عليه بقولهم :
لَيْتِي ، وَلَيْتِي يَدَيَّ مِسْوَرٍ ، وب حذفهم النون لأجلها ولم
يحذفوها في ذلك . وبأنها لا تحقق الأسماء التي لا تشبه
الحرف ، اهـ .

النوع الثاني من الملازم للإضافة - وهو ما يختص
بالجمل - على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ،
وسياتي ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا
إضافة إلى الحَمَل . حيث وإذ) فشمّل إطلاقه الحَمَل الحَمَلَة
الاسمية والفعلية ، فالاسمية نحو : جلست حيث زيد

جالس ، (واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) ^(١) والفعلية نجور جلست
حيث جلست ، واجلس حيث أجلس ، (واذْكُرُوا إِذْ
كُنْتُمْ قَبِيلًا) ^(٢) (وَيَذْكُرُ يَدَّ يَدَيْنِ كَفَرُوا) ^(٣) ومعنى
هذا المضارع الماضي حيث ، وأما نحو قوله: ^(٤)

أما ترى حيث سهيل طالعا
(نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَبِ سَاطِعًا)

وقوله ^(٥)

(وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْكَلْبِ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ)
(بِبَيْضِ الْمَوَاضِي) حيث لي العمائم

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي .

(تنبيه) : قولهم «إذ ذاك» ليس من الإضافة إلى المفرد ،

(١) الأنفال ٥٦

(٢) الأعراف ٨٦

(٣) الأنفال ٣٠

(٤) الأصل في «حيث» أنها تصاف إلى «جملة» لكن هذا لبيت وردت

فيه «حيث» مضافة إلى مفرد ، وذلك قوله : حيث سهيل . ومعر
الحاجة ذلك شذوذاً ، والكسائي لا يراه كذلك ويجوز .

(٥) الشاهد فيه قوله «حيث الكلب» و «حيث لي العمائم» فأصاف
«حيث» إلى «مفرد» شذوذاً .

بل إلى الجملة الاسمية ، والتقدير : إذ ذاك كذلك . أو
إذ كان كذلك .

(وإن يَنْوَنَ يَحْتَمِلُ إِفْرَادًا إِذْ) أي : وإن يَنْوَنَ إِذْ
يَحْتَمِلُ إِفْرَادَهَا لَفْظًا ، وأكثر أما يكون ذلك مع إضافة
اسم الزمان إليها ، كما في نحو : يومئذ ، وحيث ، ويكون
التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم
بيانه في أول الكتاب ، وأما نحو: ^(١)

وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

فنادر .

(١) عرفت أن «إذ» ظرف مني على السكون ، وتلاحظ أنها إذا
أضيمت إليه كلمة تدل على الزمان مثل «يوم» - «حين» - «ساعة» ..
فإن الدل تُكسر وتنون فنقول : يومئذ - حيث - ساعتئذ ،
ويقول النحاة إن هذا ليس إعراباً ط ، لأن هذه الكسرة إنما جاءت
لانتقاء الساكنين ، سكون انذال وسكون التنوين ، وهذا التنوين -
كما يقولون - عوض عن الحمله محدوفة التي من المفروض أن
تصاف إليها إذ .

غير أن الشاهد الذي أمامنا يشهد ورود «إذ» مكسورة موحدة
دون أن يضاف إليها اسم يدل على الزمان ، وذلك قوله : وأنت
إذ صحيح ، ولذلك اعتبره النحاة نادراً . والبيت بتمه هو :
نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمِّ عَمْرٍو نَعْدِيهِ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

(وَمَا كَذَّابٌ مَعْنَى) في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً ، نحو :
 حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم ، إذا أريد بها الماضي
 (كَاذِبٌ) في الإضافة إلى ما تصف إليه ، لکن (أَضِيفَ)
 هذه (حواراً) لما سبق أن إذ تصف إليه وحوياً (نحو حين
 جَاءَ زَيْدٌ) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ، ونحو حين مجيئك
 نَيْدٌ ، وجاء زيد يوم إمرة الحجاج ، فتضاف للمفرد ، وإن
 كان الطرف مبهم مستقبل بمعنى لم يعمل معاملة إذ ،
 بل يعمل معاملة إذ ، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل
 إلى فعلة كما سيأتي ، وما (يَوْمٌ هُمْ عَلَى سِرٍّ يَفْتَنُونَ)
 وقوله : (٢)

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
 يَمْنَعُنِي قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فمما نُزِّلَ المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقيق وقوعه ،
 هذا مذهب سيويه ، وأحر ذلك الناطم عن قن ، تمسكاً
 بظاهر ما سبق ، وأما غير المبهم وهو المحدود - فلا

(١) انداريت ١٣

(٢) لشاهد فيه قوله : يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ يَمْنَعُنِي ، فأضاف «يَوْمَ» إلى
 الجملة الاسمية التي بعده رغم دلالة الكلام على المستقبل ، لكن
 الحاجة يخرجونه عن أن هذا مستقبل لتأكد خبره كأنه مضى .

يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شهر وحوّل ، بل لا يضاف
 إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وَابْنُ أَوْ اعْرَبْتُ مَا كَذَّابٌ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه
 يضاف إلى الجملة حواراً ، أما لإعراب فعلى الأصل ، وأما
 ساء محملاً على إذ (واحد من مثلاً فعل نسيان) أي أن
 الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبني البناء للتناسب كقوله : (١)

على حين عاتبت المشيب على الصبا
 (فقلت لما أصبح ولشيب وارع)

وقوله

(لَا تُخَدِّسْ مِنْهُنَّ قَلْبِي نَحْصاً)
 على حين يستنصين ككل حبيب

(١) الشاهد فيه قوله : على حين عاتبت ، رويت «حين» بالجر على
 الإعراب ، وبالفتح على البناء ، لأن الظروف المهمة إذا أضيفت
 إلى جملة جار إعرابها وبنائها ، والساء هنا أفصل لأنها أضيفت
 إلى جملة فعلة فعلها مضى ، والفعل الماضي مني .

(٢) الشاهد قوله : «على حين يستنصين» ، وردت «حين» بالإعراب
 والبناء ، والساء أفصل لأنها مضافة إلى جملة فعلة فعلها مضى لأنه
 مصارع مسد إلى نون السوء .

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مَّعْرُوبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَغْرَبَ) نحو: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ) (١).

وكقوله: (٢)

أَلَمْ تَعْلَمْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي
كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

ولم يُجْزِ البصريون حينئذٍ غيرَ الإعرابِ ، وأجاز الكوفيون نساءً ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال (وَمَنْ سِى مِنْ بَعْدَا) أي : لن يغلط ، واحتجوا لذلك بقراءة دفع (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ) بالفتح . وقد روى بهما قوله

على حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

وقوله: (٣)

(١) المائدة ١١٩ ، أصيغت كلمة «يوم» وهي ظرف مهم إلى جملة فعلية معها مصارع معرب ، ولذلك أغربت (٢) الشاهد فيه قوله: على حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ . وردت «حين» معرفة وصية ، والإعراب هنا أفصل ؛ لأنها مضافة إلى جملة اسمية أوها مبتدأ مرفوع .

(٣) الشاهد فيه قوله: على حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ . وردت «حين» مبنية ومعرفة ، لكن الإعراب أفصل لأنها مضافة إلى جملة اسمية أوها مبتدأ مرفوع .

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَبِيحِي
عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إضافة إلى . جُمِلَ الْأَفْعَالُ) خاصة ، بطرأين ما تضمنه من معنى شرط عدلاً (كَهْنُ إِذَا اعْتَلَى) (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ) (١) فإذا ظرف فيه معنى لشرط مصروف إلى الحمد بعده . واعمل فيه حوايه على المشهور . وما نحو (إِذَا سَمَاءُ انْشَقَّتْ) (٢) فمثل (وَيَا أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (٣) وقوله: (٤)

إِذَا بِأَهْلِي تَحْتَ حَظِيَّةٍ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا قَدْ ذَاكَ الْمَذْرُوعُ
فعلی إضمار كان الشأنيّة كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

(١) النصر ١

(٢) الانشقاق ١ ، جاءت بعد «إِذَا» جملة تبدأ بإسم ، وجمهور النحاة يرى أن هذه الجملة ليست اسمية ، وإنما هي جملة فعلية ، ولذلك يعربون «السما» فاعلاً ، وفعله محذوف بصره الفعل الموجود ، والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت .

(٣) التوبة ٦ ، والتقدير عندهم : وإن استجارك أحد .

(٤) المذرع : الذي أمه أشرف من أبيه . والشاهد فيه قوله : إذا بأهلي يقول النحاة إن الجملة التي بعد «إِذَا» ليست جملة اسمية ، ولذلك يقدرون فعلاً قبل الاسم ، والفعل هنا هو «كان» التامة ، والتقدير : إذا كان بأهلي ، أي إذا وجد بأهلي .

(وَبَيَّنْتُ لِيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ
إِلَيَّ) فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

هذا مذهب سيبويه . وأجاز الأخفش إصافتها إلى
الجميل الاسمية . تمسكاً بظاهر ما سبق . واحتاره في
شرح تسهيل . والاحتراز بقولي « غلباً » عن نحو
(وَأَدَّ عَصَبُوا هُمْ يَغْتَرُونَ) (والذين إذا أصابهم البغي
هُمْ يُنتَصِرُونَ) (٣) فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها .
ولا شريطة فيها . وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية
بالفاء .

(تنبيه) مثل إذا هذه لا ظرفية : فلا تضاف إلى جملة
اسمية . وتلزم الإضافة إلى الفعلية . نحو : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ
كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) (٣) وأما قوله : (١)

(١) الشورى ٣٧ ، « إذا » لا تدل على شرط ها ، وإنما هي ظرف
زمان فحسب ، وهو متعلق بالفعل « يعفرون » ، والتقدير : هم
يعفرون إذا ما عصفرو .

(٢) الشورى ٣٩ ، « إذا » ظرف متعلق بالفعل « ينتصرون » ، والتقدير :
والذين هم ينتصرون إذا أصابهم البغي .

(٣) لقرفة ٨٩ .

(٤) لشاهد فيه قوله ولما سقونا يقول الحاه إن هناك فعلاً محذوفاً =

أَقُولُ عِنْدَ اللَّهِ لَيْلَى سَيِّدُوتُ
وَنَحْنُ بَوَادِي عِبْدِ شَمْسٍ وَهَشَمٍ

فمثل (وإن أخذ من المشركين استخارك) لأن « وهش »
في البيت فعل بمعنى سقط . ونحو « مر » من قوشت شمتة .
إد بصرت إليه . ومعنى « سَقَطَ سِقْدُونٌ قَتَّ عِنْدَ اللَّهِ
شِمَهُ .

(بعضهم اثنين معرّف بلا ، يفرق نصف كنت وكلا)
أي . ما يرم لإضافة كلا وكيت . ولا يصدر بلا
استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف . فلا يجوز
كلا زحيتين . ولا كنت مرأتين . خلافاً للكوفيين في
جارتهم ، صافتها إلى لمكرة المختصة بنحو كلا زحيتين
عندك قائمتين . وحكي كنت حارين عسك متصوغة بها .
أي تركة لغير . أي بدلالة على اثنين ، ما « من
نحو : كلاهما ، و (كنتا الجنتين) (١) أو « لا شراك »
كقوله : (٢)

بعد « ولما » لأنها لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية ، والتقدير : لما
سقط سقونا . أم « وهاشم » التي في آخر البيت هي مكوّنة من
كلمتين : « وها » فعل بمعنى سقط ، و « شيم » فعل أمر من
« شام » بمعنى نظر إلى السماء ليعرف حالة الطقس

(١) الكهف ٣٣ .

(٢) الشاهد فيه قوله « كلانا » حيث أضاف « كلا » إلى الصغير « يا » =

كَلَامٌ عَمِّيٌّ عَنْ أُخِيهِ حَيَّانَهُ
(وحرر إذا وُسَّأ شَدَّ تعابيت)

فإن كلمة «نا» مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما
صح قوله :^(١)

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشَرِّ مَدًى وَكَلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ

لأن «ذا» مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى : (لا فَاْرِضْ
ولا يَكْرَهُ عَوَاكُ بَيْنَ ذَلِكَ)^(٢) أي : وكلا ما ذكر ، وبين
ما ذكر .

ثالث أن يكون كلمة واحدة كما نُشِرَ إليه بقوله
«بلا تفرق» ، فلا يجوز كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :^(٣)

— وهو ضمير مشترك بين المثنى والجمع ، لكنه دل هنا على المثنى
بقريئة قوله «أخيه» .

(١) الشاهد فيه قوله : «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد
لفظاً وهو اسم الإشارة «ذا» ، لكن الذي سوغ ذلك أن اسم الإشارة
هنا يدل على الاثنين لأنه يشير إلى «الخير والشر» المذكورين أول
ليت .

(٢) انقرة ٦٨

(٣) الشاهد فيه قوله : «كلا أخي وخليلي» حيث أضاف «كلا» إلى
ثين متعريفين «أخي و خليلي» ، وذلك نادر في العربية .

كَلَامٌ أَحِيٍّ وَخَلِيلِيٍّ وَاحِدٌ عَصْدٌ
في المائتات وإتمام المائتات

وقوله :^١

كَلَامٌ أَصْبَحَ الْمَشْوَى وَالصَّبْفِ وَاحِدٌ
لَّذِي أَمَى وَالْأَمَرِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات اسادة .

(ولا تُصِفُ مفرد مَعْرُوفٍ . أيأ) مفردة مطلقاً ، لأنها
معنى بعض (ولأن كَرَزَتْهَا) بالعصف (فأصِف) إليه .
كقوله :^٢

فَلَيْسَ بِفَيْتَنِكَ حَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّيَ وَأَيْتُ فَارِسَ الْأَحْرَابِ

وقوله :^٣

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيَ وَأَيْبُكُمْ
عَدَاةَ التَّقِيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَشْرَمًا

(١) الشاهد فيه قوله : «كلا الضبفتين والصبف» ، وهو كسابقه .

(٢) الشاهد فيه قوله : «أَيُّيَ وَأَيْبُكُمْ» حيث أضاف كلمة «أي» إلى
مفرد وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، والذي سوغ هذا أنها
تكررت .

(٣) الشاهد فيه قوله : «أَيُّيَ وَأَيْبُكُمْ» وهو كسابقه .

لأن المعنى جيبتي (أو تنوي) بمفرد معرف جمع
 بأن تنوي (الأخرى) نحو: أي ربيد أحسن يعني أي
 أحرابه أحسن (واخصص المعرفة بموصولة أيأ) أيأ
 مفعول مخصص، وبمعرفة متعق به، وموصولة: حال
 من أي متقدم عليها. أي تحتص أي الموصولة بأنها
 لا تصف إلا بمعرفة غير ما سبق منه. وهو المفرد.
 نحو: امرر بأي الرجلين هو أكرم. وأي برحان هو
 أفضل. و«أيهم أشد» ولا تصاف لمكرة خلافاً لاسن
 عصبور (وبالعكس) من الموصولة (الصنة) وهي معوت
 ٣. وبوقعة حالا. فلا تصف إلا بمكرة كمررب
 بمرس أي درس. وبريد أي فتى. ومنه قوله:
 (فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبِيرٍ) فَلِلَّهِ عَيْنًا خَيْرٌ يَمَّا فَتَى

(وإن تكن) أي (شرطاً أو استهماً). مطلقاً كتمل
 بها كلاماً) أي تصاف إلى مكرة والمعرفة مصفاً سوى
 ما سبق منه. وهو بمفرد المعرفة. نحو: أي رجل يأتي
 فله درهم (أيما الأحليز قصيت) (أيكته يأتيي برشها)
 (١) الشاهد فيه قوله: «أيما فتى» حيث أضف «أيأ» وهي واقعة حالا
 إلى مكرة «فتى».

(٢) القصص ٢٨

(٣) لعل ٣٨

(فبأي حديث) فظهر أن لأي ثلاثة أحوال.

(تنبيه): إذا كانت أي نعتاً أو حالا - وهي المراد
 بالصفة في كلامه. فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى.
 وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استهماً فهي ملازمة لها
 معنى لا لفظاً، وهو ظاهر.

(وَأَرْمُوْا إِصَافَةً لَدُنْ فَحَرَ) ما بعده بإضافة لفظاً
 إن كان معرباً. ومجلاً إن كان مبنياً أو جملة. فالأول
 نحو: (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) (٣) وقوله: (٣)

تَنْهَضُ الرَّغْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ
 واشي: نحو (وَعَنْمَاهُ مِنْ لَدُنَّا عَلِمًا) (٣) (لِيَنْدِرَ بَأْسًا
 شديداً مِنْ لَدُنْهُ) (٣). والثالث كقوله: (٣)

(١) الأعراف ١٨٥

(٢) النمل ٦

(٣) الشاهد فيه أن «لَدُنْ» ملازمة للإضافة، وذلك قوله: «مِنْ لَدُنِ
 الظهر».

(٤) الكهف ٦٥

(٥) الكهف ٢

(٦) الشاهد فيه قوله: «لَدُنْ» أنت يافع، فأضاف «لَدُنْ» إلى الجملة
 لاسمية «أنت يافع»: «مهي محل جر».

وَتَذَكَّرُ نَعْمَاهُ لَدُنَّ نِتٍ دِوَعٍ
(إِلَى آتٍ دَو قَوْدِينَ أَيْضًا كَسَّرَ)

وقوله :

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهْنٍ وَرَقْنَه
لَدُنَّ شَبَّ حَقَّى شَابَ سَوْدَ الدَّوَابِّ

ولم يَضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُنَّ
وحيث ، وقال ابن برهان : حَيْثُ فقط ، هذا هو الأصل
الشائع في لسان العرب ، (وَنَصَّبَ غُدُوَّةً بِهَا عَنْهُمْ نَدَّرَ)
كما في قوله ^(١)

عَمَّا رَلَّ مُهْرِي مَرَّحَرٍ يَكْلَبُ مِثْمَهُ
لَدُنَّ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَّتْ بِعُرُوبِ

(١) شاهد فيه قوله : لَدُنَّ شَبَّ ، فأضاف لَدُنَّ إلى الجملة المعربة
لكربة من الفعل «شَبَّ» وفاعلها المستتر .

(٢) الشاهد فيه : لَدُنَّ غُدُوَّةٌ . إذ ورد عن العرب أن كلمة «غُدُوَّةٌ»
تأتي منصوبة بعد «لَدُنَّ» والأصل أن تكون مجرورة بالإضافة
كما تعرف ، وهم يحتجبون في إعرابها منصوبة عن الوجوه الثلاثة
التي ذكرها الأشموني : التمييز — خبر لكان محذوفة — مفعلة بالمفعول
به ثم نرى بعد ذلك تجويز الكوفيين رفع هذه للكلمة وحدها
بعد «لَدُنَّ»

فَلَدُنَّ حيثلده مقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى ،
وَعُدُوَّةٌ بعدها نصب على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول ،
لِشَبِّهِ لَدُنَّ باسم الفاعل في ثبوت ثوبها تارة وحذفها أخرى
لكن يَضِيعُ سماعُ النصب بها محذوفة النون . أو حراً
لِكَانَ محذوفة مع اسمها ، أي لدن كانت الساعة غُدُوَّةً .
ويحور حرَّ غُدُوَّةٌ بالإضافة على الأصل . فلو عطفت على
«غُدُوَّةٌ» المنصوبة جاز جرَّ المعطوف مراعاة للأصل ،
وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد
الناظم نصب المعطوف ، وقال : إنه بعيد عن القياس .
وحكى الكوفيون رفع «غُدُوَّةٌ» بعد لَدُنَّ ، فقليل : هو بكان
تامة محذوفة . والتقدير : لدن كنت غُدُوَّةً . وقيل خبر
لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لدن وقت هو غُدُوَّةٌ ، وقيل :
على التشبيه بالفاعل ، قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لدن
من الأسماء غير غُدُوَّةٌ .

(تنبيه) لَدُنَّ بمعنى عِنْدَ . إلا أنها تختص بسنة أمور .

أحدها أنها ملازمة لمبتدأ العيادات . ومن ثم يتعاقبان
في نحو : حثت من عبده . ومن بدنه . وفي لشريل (آتية)
رَحْمَةً مِنْ عِبْدِنَا وَعِلْمَاهُ مِنْ بَدَنَا عِنْدَنَا^(١) بخلاف حلت
عبده . فلا يحور . حلت لدنه . لعدم معنى الابتداء هنا .

(١) الكهان ٦٥

ثانيها : أن الغالب استعملها مجرورةً بِمِنْ

ثالثها : أنها مبنية ، إلا في لغة قيس ، وبلغتهم قرىء
(من لَدَيْهِ)

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها : جواز إفرادها قبل « غدوة » على ما مر .

سادسها : أنها لا تقع إلا فضةً . تقول : السفر من
عند البصرة . ولا تقول : من لدن البصرة .

وَمَا « لدى » فهي مثل عند مصبفاً . إلا أن حرره ممنوع
بمحلاف حر عند . ويصاً « عند » مَكْرُومٌ من وجهين .
الأول أنها تكون ظرفاً للأعيان ومعدي . تقول هذا
لقوم عدي صواب . وعند فلان علم به . ويمنع ذلك
في لدى . قاله ابن السحري في أمسية شادي أدك تقول
عدي مال . وإن كان عائداً عليك . ولا تقول عدي مال .
ولا يدرك حاصراً . قاله الحريري ونحو هلال عسكري
وبن لشحري ورغم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند .
وقول غيره أولى .

(و) ألزموا إضافة أيضاً (مَعَ) وهي اسم لمكان
الاصطحاب . أو وقته . والمشهور فيها فتح العين ، وهو

فتح إعراب ، و (مَعَ) بالبنداء على السكون (فيها قليل)
كقوله :^(١)

فَرِيشِي مَيْكُم وَهُوَ يَ مَعَكُمْ
وإن كانت زيارتكم بِلَامَا

وزعم سيويه أن تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك
بل هي لغة ربيعة و غنم ، فإنها مبنية عليهم على السكون .
ورغم بعضهم أن الساكنة تعبر حرف . وادعى الحاسر
لإجماع عليه ، وهو فاسد . والصحيح أنها باقية على
سميتها كما أشعر به كلام الناطم هذا حكمها إذ تصل
بها متحرك (وتن) فيها (فتح وكسر لسكون يثصل) بها .
نحو : (مَعَ القوم) فالفتح طبعاً للخفة . والكسر على الأصل
في التقاء الساكنين .

(تنبيه) : تفرد « مع » مردودةً اللام . فتخرج عن
الظرفية وتنصب على الحال بمعنى حميماً . نحو : جاء
الزبدان معاً . وتستعمل للجمع كما تستعمل للثنيين ،
كقوله :^(٢)

(١) الشاهد فيه قوله : « مَعَكُمْ » حيث وردت « مَعَ » مية على السكون .
والمشهور فيها أنها معرفة بالنصب لوقوعها ظرفاً . وأنت ترى آراء
الحاجة فيها وترجيح الأشموني أنها لهجة عربية قديمة .
(٢) الشاهد فيه قوله : « قَادُوا معاً » حيث لا تكون « معاً » إلا حالاً .

وَأَقْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا
(فَعُودِرُ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَرًا)

وقوله: (١)

(يَذْكُرَنَّ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينَ يَبْشُرُ)
إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعَنَ لَهَا مَعًا

وقد ترادف «عند» فتجر بمن . حكى سيبويه : ذهبت
من معي ، ومنه قراءة بعضهم : (هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي) (٢)

(واضْمَمَ بِنَاءً غَيْرَ أَنَّ عَدَمَتْ مَا لَهُ أَضْيَفَ) لفظاً
(ناوياً ما عُدِمَا) معنى ، أي : من الكلمات الملازمة للإضافة
غَيْرَ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ،
وإذا وقع بعد «ليس» وعلم المصروف إليه - كقصة عشرة
ليس غيرها - حاز حذفه لفظاً فيضم «غير» بغير تنوين .
ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمة بِنَاءً ، لأنها كقبل في
الإبهام ، فهي اسم أو خبر ، وهذا ما اختاره الناظم ، على
ما أفهمه كلامه وقال الأحفش إعراب . لأنها اسم
ككل وبعض ، لا ظرف كقبل وبعد ، فهي اسم لا خبر .
وجوزهما ابن خروف ، ويجوز قليلاً الفتح مع تنوين

(١) الشاهد فيه : سجعن معاً . وهو كسابقه .

(٢) الأنبياء ٢٤ ، والقراءة الفاشية هي : (هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي) وذكر
مَنْ قَبْلِي ، وليس فيها شاهد .

ودونه ، فهي خبر . والحركة إعراب باتفاق ، كالصم مع
التنوين .

(تنبيهان) : الأول : يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين
على بية ثبوت لفظ المصروف إليه . قل في التوضيح فهي
حبر . والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ، لأن
المصافة للفظاً تضم وتفتح . فإن صممت تعيبت بالاسمية .
وإن فتحت لا تتعين للخبرية ، لاحتمال أن تكون الفتحة
بناء لإضافتها إلى المبني .

الثاني : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير
«ليس» من ألفاظ الحشد . فلا يقل قصت عشرة لا غير .
وهم مححوجون . قل في قدموس . وقولهم «لا غير»
لحن «عبر» جيد ، لأن «لا عبر» مسموع في قول أشاعر

جواباً به تُنَجُّو اعْتَمِدَ فَوْرَتَيْهِ
لَعَنَ عَمَلِ اسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل
بهذا البيت . وكأن قولهم «لحن» مأخوذ من قول السراي :
الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد «ليس» ، ولو

(١) الشاهد فيه قوله : لا غير ، وفيه رد على من لم يجز حذف المصروف
إليه بعدها إلا إذا كان قبلها الفعل «ليس» .

كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مودة السماع . اه كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة في « لا غير » فتحة بناء ، كالفتحة في لا رجل . نقله في شرح اللباب عن الكوفيين . وبناء : مصدر نصب على الحال ، أي : بانياً ، وغيراً : مفعول باضم .
(قبل كغز) و (بعد) و (حسب) و (أول) . ودون .
والجهاث (الشئ) أيضاً ، وعل) في أنها ملازمة للإضافة ، وتقطع عنها مصاً دون معنى . فتدنى على لضم تشبهها حينئذ بحروف الجواب . في الاستعانة بها عما بعدها . مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار ، نحو : (لله الأمر من قبل ومن بعد)^(١) في قراءة الجماعة . ونحو : قبضت عشرة وحسب . أي محشي ذلك . وحكى أبو عبي الفارسي : ابدأ بذا من أول ، بالضم . ومنه قوله :^(٢)

(لعمرك ما أدري ولاني لأوجل)
على أينما تعدو المنية أول

(١) الروم ٤

(٢) الشاهد فيه قوله : على أينما تعدو المنية أول ، حيث وردت كلمة « أول » مبنية على الضم وذلك لأن المصاف إليه بعدها محذوف ، ولذلك فهي ظرف مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بالفعل « تعدو » .

وتقول : سرت مع القوم ودون ، أي : ودونهم . وجاء القوم وزيد حلف - أو أمام ، أي : حلفهم أو أمامهم ومنه قوله :^(١)

عن الإله نعت من مسرور نعا يشن عليه من قدام

وقوله :

نفت من تحت عريض من عل
(معود كره أدنر أقسل)

أما إذا نوي ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين . كما لو تُلَفَّظَ به . كقوله :^(٢)

ومن قبل ددى كل موى قرية
(فما عصفت موى عليه العواصف)

أي : ومن قبل ذلك ، وقرئ : (لله الأمر من قبل

(١) الشاهد فيه قوله : من قدام ، حيث بني « قدام » على الضم لا تقطعه عن الإضافة خطأ لا معنى ، والتقدير : من قدامه .

(٢) الشاهد فيه قوله : من تحت . وهو كسبه .

(٣) يقول النحاة إن كلمة « قبل » في قوله « من قبل » ليست مبنية وإنما هي معرفة لأن المضاف إليه موي في اللفظ وإن كان غير موجود على الحقيقة . ولعلك ترى في ذلك شيئاً من التعسف في تفسير

وَمِنْ بَعْدٍ بِالْجَرِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، أَي : مِنْ قَبْلِ الْغَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ وَحَكِي أَبُو عَلِيٍّ وَابْدَأَ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ بِالْجَرِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ أَيْضاً

فَإِنْ قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظاً وَمَعْنَى - أَي : لَمْ يَنْوِ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَا مَعْنَاهُ - أَعْرَبْتَ مَوْنَةً وَنُصِبْتَ ، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا
قَدْلاً وَمَا مِنْ تَعْدِهِ قَدْ دُكِّرَا)

كَقَوْلِهِ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبِلاً
أَكَادُ أَغْضُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

وَكَقَوْلِهِ :

(وَمِنْ قَتْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَوْءَةٍ)
فَمَا شَرَبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةٍ خُمَرَا

(١) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « قَدْلاً » ، حَيْثُ نَصَبَهُ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ عَنِ الْإِضَافَةِ لَمَعْلُومٌ وَمَعْنَى ، أَي : أَنَّ الْإِضَافَةَ غَيْرُ مُرَادَةٍ أَصْلًا ، فَالشَّاعِرُ لَا يَقْصِدُ « قَبْلَ شَيْءٍ بِدَانِهِ » وَإِنَّمَا يَقْصِدُ لِقَابِيَّةَ الْمَطْلُوقَةِ ، بِمَعْنَى « سَائِقًا أَوْ سَالِقًا »

(٢) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « بَعْدَ » ، وَهُوَ كَسْبُهُ .

وَكَقَوْلِهِ :

(مِكْرَةً مِفْرَةً مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا)
كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عِلٍّ

وَكَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ) بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَحَكِي أَبُو عَلِيٍّ : ابْدَأَ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ . نَصَبَ مَمْسُوعًا مِنَ الصَّرْفِ لِلْوِزْنِ وَالْوَصْفِ .

(تَنْبِيهَاتُ) : الْأَوَّلُ : اقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّ « حَسْبَ » مَعَ الْإِضَافَةِ - أَي لَفْظًا أَوْ نَوًى مَعْنَاهَا - أَوْ لَمَطُهَا - مَعْرِفَةٌ . وَنُكْرَةٌ إِذَا قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ أَي لَفْظًا وَمَعْنَى . إِذْ هِيَ سَعَى كَقَبِيحِ اسْمِ فَاعِلٍ مُرَادًا بِهِ الْحَالُ ، فَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ الصِّفَاتِ النُّكْرَةِ ، فَتَكُونُ نَعْتًا لِنُكْرَةٍ : كَمَرَدَتْ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وَحَالًا لِمَعْرِفَةٍ ، كَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ . وَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ الْجَامِذَةِ ، نَحْوُ : (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) (١) (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ) (٢) بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ . وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ رَعَى أَنَّهَا اسْمُ فَعْلٍ ، فَإِنَّ الْعَوَامِلَ السَّمْعِيَّةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، وَتَقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ فَيُنَحَدَدُ

(١) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « مِنْ عِلٍّ » ، حَيْثُ أَعْرَبْتَ كَلِمَةَ « عِلٍّ » لِأَنَّهُ مُنْقَطِعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ لَمَعْلُومٌ وَمَعْنَى ، فَالشَّاعِرُ لَا يَقْصِدُ مِنْ أَعْلَى شَيْءٍ .

(٢) الْمُحَادَلَةُ ٨

(٣) الْأَنْهَاءُ ٦٢

بها إشراف معني دلا على سعي . ويتحدد بها ملازماتها
لوصفيه أو الخفية أو لابتداء ولقاء على الصم . تقول :
رأيت رجلاً حشاً . ورأيت ريداً حشاً . قال الجوهري
كانت قمت حسي أو حشك فأصمرت ذلك ولم تنو اه
وتقول في لابتداء قصت عشرة فحشاً . أي فحسبي
ذلك .

شبي يقتضي كلامه أيضاً أن « غل » تحور إصافتها .
وأه يحور أن نصب على الصرية أو الخفية . وتوفق
« فوق » في معناه . ونحذفها في أمرين . لا نستعمل
إلا مجرورة يمين . وأنها لا تستعمل مصافة . فلا يقال :
أخذته من غل السطح . كما يقال : من علوه ، ومن فوقه .
وقد وهم في مد جماعة منهم الجوهري وابن مالك
وأما قوله :^(١)

يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَهُ
أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِي مِنْ عَمَهُ

فأخذ فيه لمسكت . بدليل أنه مبني ، ولا وجه لبنائه
لو كان مصافاً . انتهى .

(١) الشاهد فيه قوله « عَمَهُ » ، إذ قد يبدو أن كلمة « عل » مصافة
إلى لصير ، لكن الحاجة يقررون أنها لا تصاف إلى مفوظ . وأما
هذه الهمزة فهي ليست صميراً وإنما هي هذه السكت ، وهي حرف

مسي

الثالث . قال في شرح الكافية : وقد ذهب بعض العلماء
إلى أن قبلاً - في قوله « وكنت قبلاً » - معرفة بنية الإضافة .
إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من
اللفظ بالمضاف إليه . فعومل « قبل » مع التنوين - لكونه
عوضاً من المضاف إليه - بما يعامل به مع المضاف إليه .
كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً .
وهذا القول عدي حسن .

(وما يلي المضاف) وهو المضاف إليه (بأنني خلفاً .
عنه في الإعراب) غالباً (إذا ما حذفنا) لقيام قرينة تدل
عليه . نحو (وجاء ربك) ^(١) أي : أمر ربك (واسأل القرية) ^(٢)
أي : أهل القرية .

(تنبيهان) الأول : كما قام المضاف إليه مقام المضاف
في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله :^(٣)

(١) الصجر ٢٢

(٢) يوسف ٨٢

(٣) يقول النحاة إنه يمكن حذف المضاف فيقوم المضاف إليه مقامه في
الإعراب ، وهنا يصيف أن المضاف إليه يقوم مقام المضاف محذوف
في الذكر . شبيب والشاهد هو : « تَرَدَّى بِصَمْتٍ » ، ووردى
مؤث . فكأن جمه . يقول : تصفق ، لكنه نظر إلى المضاف
محذوف . والتقدير : « تَرَدَّى بِصَمْتٍ » .

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيضُ عَلَيْهِمْ
بَرَدَى يَصْقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ

بردى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تصفق » بالناء ،
لكنه أراد ماء بردى وفي التأنيث كقوله :
مَرَّتْ بِنَا فِي نَسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا تَفِيحَةٌ

أي : رائحة المسك ، وفي حكمه ، نحو : « إن هذين
حرام على دكور أمي » أي استعمال هذين (وتلك القرى
أهلكهم) أي : أهل القرى ، وفي الحالية ، نحو « تفرقوا
أيادي سبا » أي مثل أيدي سبا ، لأن الحال لا تكون
معرفة .

الذي قد يكون الأول مصافاً إلى مصاف مبدوف
الأول والثاني ، ويقام لثالث مقدم الأول في لإعراب ،
نحو (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَكْمَ تُكْدِبُونَ) أي وتجمعون

(١) الشاهد قوله : « المسك تَفِيحَةٌ » ، المسك مذكر ، وتَفِيحَةٌ مؤنث ،
وذلك لأن المصاف إليه المسك قام مقام المضاف المبدوف في
التأنيث ، والتقدير : رائحة المسك صفة .

(٢) بكهف ٥٩ . « قرى » جمع نهر تعقل ، وكذا حق مصدرك
يكون : أهلكها ، لكن لما حذف المضاف قام المضاف إليه مقامه ،
والتقدير : أهل القرى أهلكاهم .

(٣) الواقعة ٨٢

بدل شكر رزقكم تكذبكم و (تدور أغبيهم كالمدي نعتي
عليه من الموت) أي : كدوران عين مدي يعني عيه
من الموت

(وَرَبِّمَا جَرَوْا الْمَدِي أَبْقُوا) وهو المضاف إليه (كما .
قد كان قبل حذف ما تقدما) وهو المضاف (لكن بشرط
أن يكون ما حذف مماثلاً لما عليه قد عطف) سواء اتصل
العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله : «

أَكَلْ مَرِيءٍ نَحْسِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أي : وكل مر ، وقوله :

وَلَمْ يَرْ مِشْ سَحَرِ تَرْكُهُ مَعْنَى
وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرًا وَهُوَ ضَائِعٌ

أي : ولا مثل الشر ، لثلا يلزم العطف على معمولي
عاملين مختلفين : بأن تجعل قوله « نار » بالجر معطوفاً على

(١) الأحزاب ١٩

(٢) شاهد فيه قوله : « ونار » حيث وردت بحرورة ، وتفسيرها أنها
مضاف إليه والمضاف محذوف نصرة الجملة الأولى ، والتقدير :
وكل نار .

(٣) الشاهد قوله : « ولا الشر » وهي مضاف إليه لمضاف محذوف ،
والتقدير : ولا مثل الشر .

« امرئ » والعامل فيه « كل » و « فأراً » معطوفاً على « امرأ »
والعامل فيه « تحسبين » .

(تنبيه) : الحرّ والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك
مشروطاً بتقدم نفي أو استنهاء كما ص بعضهم ، والحر
فيما خلا من شروط محفوف لا يقس عليه . كبحر
بدون عصف في قوله رَبَّتِ التَّيْمَةُ نَيْمٌ عَدِيٌّ . أي أحد
تيم عديٍّ . ومع العاصف المصنوع بعير لا . كقراءة من
حمداء (تَرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُزِيدُ لَأَحْرَةً) أي
عرص لآخرة . كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل :
بتفسير ثواب الآخرة ، أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن
أبي الربيع في شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالمحذوف ليس
مماثلاً لما عليه قد عطف ، بل مقابلاً له . اهـ .

(ويُحذف الثاني) وهو المضاف إليه وينوي ثبوت
نقصه (فيبقى لأوّل) وهو المضاف (كحاله إذا به
يُنْصِلُ) فلا ينون ، ولا تُردّ إليه النون إن كان مشي
أو مجموعاً . لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بشّرط
عصفٍ ووصفةٍ) . مثلي لدي به عصف (الأوّل) .
لأنّ يدريك بصير محذوف في قوة سطوق به ، وذلك

(١) الأنفال ٦٧ ، والقراءة العاشية (تريدون عرصة الدنيا والله يزيد
آخرة)

كقولهم : قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قالها ، الأصل : قطع
الله يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها ، فحذف ما أصيِف إليه
« يد » وهو « مَنْ قالها » ، لدلالة ما أصيِف إليه « رجل »
عليه ، وكقوله :^(١)

يَا مَنْ رَأَى عَرِضاً أُسْرِيَهُ
بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

أي : بين ذِرَاعِي الْأَسَدِ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ . وقوله :^(٢)
سَقَى الْأَرْضَينِ الْعَيْثُ سَهْلٌ وَحَزْنُهُمَا
(فَبِطْشٌ عَرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ)

أي : سَهْلُهُمَا وَحَزْنُهُمَا ، وقد يكون ذلك بدون الشرط
المذكور ، كما مر من نحو قوله

(١) الشاهد فيه قوله : « بين درهي وجبهة الأسد » ، حذف المضاف
إليه وبقي المضاف كأنه لا زال في تركيب الإضافة فلم تُردّ إليه
نون ، أي لم يقل : « بين ذراعين » ، والتقدير : بين ذراعي
الأسد وجبهة الأسد .

(٢) الشاهد قوله « سَهْلٌ وَحَزْنُهُمَا » ، حذف المضاف إليه وبقي المضاف
كما كان قبل الحذف ، ولذلك لم يُردّ إليه النون ، فلم يقل
« سهلاً » ، وللتقدير : سَهْلُهُمَا وَحَزْنُهُمَا .

(٣) الشاهد فيه قوله : « ومن قبل » حذف المضاف إليه وبقي المضاف
على حاله ، رغم عدم توافر الشرطين ، وهما « عطف » ، ووجود
معطوف مماثل للمحذوف

وَمِنْ قَلِيلٍ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَةً

وقد قرئ: شذوذاً (فلا خوفٌ عليهم) (١) أي فلا خوفٌ شيءٍ عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره البازم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن الأصل في قَطَعَ الله يَدَ رَجُلٍ مَنْ قالها : قطع الله يَدَ مَنْ قالها ورجلٌ مَنْ قالها ، فحذف ما أضيف إليه «رجل» فصار : قطع الله يَدَ مَنْ قالها ورجلٌ ، ثم أقحم «رجل» بين المضاف الذي هو «يد» والمضاف إليه الذي هو «مَنْ قالها» . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى «من قالها» ولا حذف في الكلام .

الثاني : قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبي برزة الأسلمي رضي الله تعالى عنه : «غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانين» - بفتح الياء دون تنوين - والأصل : وثمانين غزوات ، هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري . (فَصَلَ مَصَافٍ شَبَّهَ فِعْلٌ مَا نَصَبَ . مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا

(١) المائدة ٦٩ ، والقراءة العاشية بالتنوين (فلا خوفٌ عليهم) .

أَجْزُ) فَصَلَ : مَفْعُولٌ بِأَجْزٍ مُقَدَّمٌ ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وشبه فعل ، نعت للمضاف . ومنصب موصول وصلته . في موضع رفع بالقافية . وعائد الموصول المحذوف أي نصه ومفعولا أو ظرفاً حالاً من ما ، أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : حِرْصٌ يَفْصِلُ الْمَصَافَ مَنْصُوبُهُ حَالٌ كَوْنُهُ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايقين ما هو حائر في السعة ، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بأشعر مطلقاً .

فالجائز في السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مصدر أو المضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر (قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) (١) وقول الشاعر : (٢)

(١) الأنعام ١٣٧ والشاهد في هذه القراءة هو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، والمضاف مصدر «مثل» ، والتقدير : «قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ» . والقراءة العاشية هي : (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) . ولا شاهد فيها . (٢) الشاهد فيها قوله : «سوقَ البعثة الأجادل» ، فصل بين المضاف الذي هو مصدر «سوق» والمضاف إليه بالمفعول به ، والتقدير : سوقَ الأجادلِ البعثة .

(عَتَوْا إِذْ أَحْسَهُمْ إِلَى التَّلَمِّ رَفْعًا)
فَسَدَّهُمْ سَوَاقٌ لَمُعَاتُ الْأَحَادِلِ

وقوله

(وَأَخْلَقَ إِبَادِي كَانَقَوَاسِ)
فَدَسَّهُمْ دَوَسٌ أَحْصِيدٌ بِدَائِسِ

وقوله

فَرَحَحْنَهُ بِمَرَحِهِ رَحَّحٌ لِقُلُوصٍ أَبِي مُرَادَةٍ
وَأَمَّا طَرَفُهُ . كَتَبُوا بَعْضَهُمْ تَرَبُّثٌ يَوْمًا تَضَلَّتْ وَهَوَاهَا
سَعَى لَهَا فِي رَدِّهَا

لثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه : إما
مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم :

(١) الشاهد فيه قوله «دوس» الحصيد الدائس : فصل بين المضاف
«دوس» وهو مصدر والمضاف إليه بالمفعول به ، والتقدير : دوس
الدائس الحصيد .

(٢) الشاهد قوله : «زح» القلوص أبي مرادة : فصل بين المضاف
«زح» وهو مصدر والمضاف إليه بالمفعول به ، والتقدير : زح
أبي مرادة القلوص .

(فَلَا تَحْسِنَنَّ اللَّهُ مَخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ) (١) وقول الشاعر : (٢)

(مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُوْمَلُّكَ بِالْغَنَى)
وَسِوَاكَ مَا نَعِيَ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجُ

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : «هَلْ أَنْتُمْ
تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي» (٣) ، وقوله : (٤)

(فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمِذْحَنِي)
كَكَاحِتٍ يَوْمًا صَحْرَةً بِعَيْسِلِ

(١) الشاهد في الآية عن هذه القراءة : «مخلف وعدة رسله» : فصل
بين المضاف «مخلف» وهو «وصف» أي اسم فاعل والمضاف
إليه بالمفعول الثاني ، لأن المضاف إليه كان مفعولاً أولاً ، والتقدير
مخلف رسله وعدة . والقراءة النحوية هي : (فلا تحسن الله المحلات
وعده رسله) ولا شاهد حيث .

(٢) الشاهد فيه قوله «مانع فضله المحتاج» : فصل المضاف «مانع»
وهو «وصف» أي اسم فاعل والمضاف إليه بالمفعول الثاني ،
والتقدير : مانع المحتاج فضله .

(٣) الشاهد في الحديث الشريف : «تاركوا لي صاحبي» : فصل
المضاف «تاركوا» وهو «وصف» أي اسم فاعل والمضاف إليه
بالجار والمحرور ، والحاقة يسمونه ظرفاً أيضاً ، والتقدير : تاركوا
صاحبي لي .

(٤) الشاهد فيه قوله : «ككاحت يوماً صحرة» : فصل بين المضاف
«كاحت» وهو اسم فاعل والمضاف إليه بالظرف ، والتقدير : ككاحت
صحرة يوماً

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكون الفاصل القسم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يَعْزْ فَضْلُ يَمِينٍ) نحو : هذا غلامٌ والله ربي . حكى الكسائي ، وحكى أبو عبيدة : إن الشاةَ تَحْتَزْ فتسمع صوتَ والله ربها .

(تنبيه) زاد في الكافية الفصل بآماً ، كقوله :^(١)

هَمَّا حُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّا
وإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدُرُ . اهـ

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :

(واصْطَرَّاراً وَحِداً) أي : الفصل . والألف للإطلاق (بِأَحْسَنِ) أو بِنَعْبٍ أو نِدَاً) أي : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأحسني ، والمراد به معمولٌ غير المضاف : فاعلا كان كقوله :^(٢)

(١) الشاهد قوله : « حُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ » : فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة « إِمَّا » والتقدير : هَمَّا إِمَّا حُطَّتَا إِسَارٍ .

(٢) الشاهد فيه قوله : « أَيَّامٌ وَالِدَاهُ إِذْ نَحَلَاهُ » : فصل بين المضاف « أَيَّامٌ » والمضاف إليه « دَوْلَاهُ » أي « دَوْلَتِهِ » وهو مفعول للفعل « أَنْجَبَ » ، والترتيب إذن هو : أَنْجَبَ وَالِدَاهُ بِهِ أَيَّامٌ إِذْ نَحَلَاهُ

أَنْجَبَ أَيَّامٌ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَحَلَاهُ فَيَعْمَ مَا نَحَلَا

أي : أَنْجَبَ وَالِدَاهُ بِهِ أَيَّامٌ إِذْ نَحَلَاهُ . ومفعولا ، كقوله :^(١)

تَسْقِي أَمْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا
(كَمَا تَقْصِّنُ مَاءَ الْمَرْزَةِ الرَّصْفُ)

أي : تَسْقِي نَدَى رِيْقَتِهَا الْمِسْوَاكِ ، أو ظرفاً ، كقوله :

كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الثانية : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :^(٢)

(١) امتيحاً أي غَرْفاً للماء ، الريقة : الرضاب وهو ماء الصم ، والرصف : حجارة المرصوفة ، وماء الرصف هو الماء الذي ينحسر على الصخر ، وهو معروف بصمائه وعدوته .

والشاهد قوله : « تَسْقِي نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا » : فصل بين المضاف « نَدَى » والمضاف إليه بأحسني « الْمِسْوَاكِ » وهو مفعول به ، ولترتيب هو : تَسْقِي نَدَى رِيْقَتِهَا الْمِسْوَاكِ .

(٢) الشاهد فيه قوله : « يَكْفُ يَوْمًا يَهُودِيٌّ » : فصل بين المضاف « كَفُ » والمضاف إليه بالطرف ، والتقدير : يَكْفُ يَهُودِيٌّ يَوْمًا .

(٣) الشاهد فيه قوله : « يَمِينُ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٌ » : فصل بين المضاف « يَمِينُ » والمضاف إليه « مُقْسِمٌ » بنعت المضاف « أَصْدَقُ » والتقدير « يَمِينُ مُقْسِمٌ أَصْدَقُ مِنْ يَمِينِكَ » .

وَلَيْسَ خَفِيتَ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلَصَ
بَيْنِي أَصْدَقُ مِنْ يَمِينِكَ مُقِيمٌ

أي بَيْنِي مُقِيمٌ أَصْدَقُ مِنْ يَمِينِكَ وقوله (١)

(نَحَوْتُ وَقَدْ نَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيِّفَهُ
مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

أي مِنْ ابْنِ أَبِي طَالِبِ شَيْخِ الْأَبَاطِحِ

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله : (٢)

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دَقَّ بِاللَّجَامِ

أي كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٌ يَا أَبَا عَصَامٍ وقوله (٣)

(١) الشاهد فيه قوله : « مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ » ، فصل بين
المضاف « أَبِي » والمضاف إليه « طَالِبِ » بنعت المضاف « شَيْخِ
الْأَبَاطِحِ » ، والتقدير : مِنْ ابْنِ أَبِي طَالِبِ شَيْخِ الْأَبَاطِحِ .

(٢) الشاهد فيه قوله : « كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ » ، فصل
بين المضاف « بَرْدُونَ » والمضاف إليه « زَيْدٌ » ، والتقدير : كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٌ
والتقدير : كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٌ يَا أَبَا عَصَامٍ حِمَارٌ .

(٣) الشاهد فيه : « وَدَقَّ كَعْبٌ مُخَيَّرٌ مَقْدَرُكَ » ، فصل بين المضاف
« وَدَقَّ » والمضاف إليه « بِحَيْرٍ » ، والتقدير : وَدَقَّ بِحَيْرٍ .

وَدَقَّ كَعْبٌ مُخَيَّرٌ مَقْدَرُكَ مِنْ
تَعَجُّلِ تَهَكُّمِهِ وَاسْتَحْلَافِهِ فِي سَفَرِ

أي وَدَقَّ مُخَيَّرٌ يَا كَعْبُ .

(تنبيه) : من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل
المضاف ، كقوله : (١)

تَرَى سَهْمًا يَمْوَتْ تَضْمِي وَلَا تَنْمِي
وَلَا تَرْغَوِي عَنْ نَقْصِ أَهْوَاؤِ الْعَزْمِ

وقوله : (٢)

مِنْ إِنْ وَحْدَهُ لِيَهْوَى مِنْ طَعْمِ
وَلَا عَدَمَتِ قَهْرٍ وَحْدَهُ صَبَّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي ، كما
في قوله :

(١) الشاهد فيه قوله : « عَنْ نَقْصِ أَهْوَاؤِ الْعَزْمِ » ، فصل بين المضاف
« نَقْصِ » والمضاف إليه « الْعَزْمِ » بفاعل « أَهْوَاؤِ » ، وهو فاعل
بمعنى « نَقْصِ » ، الواقع مصدراً لِمِنْ أَهْوَاؤِ هِيَ تِي نَقْصِ
لِعَزْمِ ، والتقدير حينئذ هو : عَنْ نَقْصِ الْعَزْمِ أَهْوَاؤُهَا .

(٢) الشاهد فيه هو « قَهْرٌ وَحْدَهُ صَبَّ » ، فصل بين المضاف « قَهْرٌ »
والمضاف إليه « صَبَّ » بفاعل المضاف « وَحْدَهُ » ، والتقدير : قَهْرٌ
صَبَّ وَحْدَهُ .

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ... البيت .

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :^(١)

(فَإِنْ يُكْنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ) فَإِنْ نِكَاحُهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

بدليل أنه يروى أيضاً بسبب مطر ورفعته ، والتقدير : فَإِنْ نِكَاحَ مطر إياها ، أو هي .

ومنه الفصل بالفعل المُلغى ، كقوله :^(٢)

(١) الشاهد في هذا البيت يروى بثلاثة وجوه :

أ - فَإِنْ نِكَاحُهَا مَطَرٌ . مطر ها فاعل للمصدر . والمصدر مضاف إلى مفعوله ، أي : فَإِنْ نِكَاحَ مطر إياها .

ب - فَإِنْ نِكَاحُهَا مَطَرًا . المصدر أصيب إلى فاعله ، ومطرًا مفعول به .

ج - فَإِنْ نِكَاحُهَا مَطَرٌ . وهذه هي الرواية المقصودة هـ ، فصل بين المضاف « نِكَاح » و « مَطَر » وهي تختمل أن تكون في الأصل فاعلاً أو مفعولاً ، وعليه فإن لفاعل وهو « ها » يحتمل أن يكون في الأصل فاعلاً أو مفعولاً .

(٢) الشاهد فيه قوله : « بِأَيِّ تَرَاهُمْ » ، الأرضين ، فصل بين المضاف « أي » والمضاف إليه « الأرضين » ، بالفعل « تَرَاهُمْ » ، وهو فعل معنى من أفعال القلوب ، والتقدير : بِأَيِّ الأرضين تَرَاهُمْ حسوا .

بِأَيِّ تَرَاهُمْ الْأَرْضَيْنِ حَلُّوا
(أَلَدَبَرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكُفَّارَا)

أي : بِأَيِّ الأرضين ، زاده في التسهيل ، وزاد غيره لفصل بالمفعول لأجله ، كقوله :^(١)

مَعَاوِدُ جَرَّاءَ وَقْتِ الْهُوَادِي
أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَّوسٌ

أَرَادَ مَعَاوِدُ وَقْتِ الْهُوَادِي جَرَّاءَ . وحكى ابن الأنباري : هذا غلامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَخِيكَ ، ففصل بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ . اهـ

(خاتمة) قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكامل بما أصيب إليه تكمّل الموصول بصلته ، ووصية لا تعمل في الموصول ، ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو « أَنَا مِثْلُ ضَارِبِ زَيْدٍ » أن يتقدم « زَيْدٍ » على « مِثْلِ » وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول النفي

(١) الشاهد قوله : « مَعَاوِدُ جَرَّاءَ وَقْتِ » ، فصل بين المضاف « مَعَاوِدُ » والمضاف إليه « وَقْتِ » ، بالمفعول لأجله « جَرَّاءَ » ، والتقدير : « مَعَاوِدُ وَقْتِ جَرَّاءَ » .

بلا ، فأجزوا «أنا زيدا غير ضارب» كما يقال: أنا زيدا
لا أصرب ، ومنه قوله :

إِنَّ أَمْرًا خَصَّي عَمْدًا مَوَدَّةً
عَلَى الثَّانِي لَعْنَدِي غَيْرَ مَكْفُورٍ

فقدّم «عدي» وهو معمول «مكفور» مع إضافة «غير»
إليه ، لأنها دالة على نفي ، فكأنه قد لَعْنَدِي لَا يَكْفُرُ ،
ومنه قوله تعالى (عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ نَبِيرٍ) "فَوَيْلٌ لِّلْمُ
يَقْصِدُ بِغَيْرِ نَفْيٍ بِمِ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعْمُولٌ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ ،
فَلَا يَحُوزُ فِي قَوْلِكَ «قَامُوا غَيْرَ ضَارِبٍ زِيدًا» قَامُوا زِيدًا
غَيْرَ ضَارِبٍ . لعدم قصد النفي بغير . هذا كلامه والله
أعلم .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفردته بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب
الذي قبله . أشار إلى ذلك بقوله : (أَجْرٌ مَا أُضِيفَ لِلْيَاءِ
اكتسب) أي : وجوباً (إذا . لم يَكْ مُتَعَلِّلاً) : منقوصاً ، أو
مقصوراً (كِرَامٍ وَقَذَى . أو يَلِكُ) مثني أو مجموعاً على
حده (كَابُتَيْنِ وَزَيْدَيْنِ . قَذِي) الأربعة (جميعها) آخرها
واجب السكون ، و (يَا بَعْدُ) أي : بعدها (فَتَحَّهَا اخْتَدِي)
أي اتَّبِعْ . (وَتَدَّغُمُ الْيَا) من المنقوص والمثني والمجموع
على حده في حالتي جرهما ونصبهما (فيه) أي : في الياء
المذكورة ، يعني ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع
حال رفعه ، فتقول : هذا رَامِي ، ورأيت رَامِي ، ومررت
برَامِي ، ورأيت أَبِي وَزَيْدِي ومررت بَابْنِي وَزَيْدِي ،
وهؤلاء زَيْدِي . والأصل في أشئ والمجموع المصوبين أو
المجرورين ، ابْنِي لِي ، وزَيْدَيْنِ لِي ، فحذفت النون
واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء في الياء . والأصل في
الجمع المرفوع : زَيْدَوِي ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت
إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «أو
مُخْرِجِيَّ هَمْ» وقول الشاعر :
أَوْدَى بَنِي وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرَّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تَقْلَعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت ، وإليه
أشار بقوله : (وإن ، ما قبل واو ضَمْ فَاتَّكِسَرَتْ يَهْنَ) فإن لم
ينضم بل انفتح بقي على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ ، فنقول :
جاء مُصْطَفَيَّ (وَأَلْفَا سَلَم) من الانقلاب ، سواء كانت
للتثنية نحو يَدَايَ ، أو للمحمول على التثنية نحو ثِنْتَايَ ،
بالانفتاح ، أو آخر المقصور نحو عَصَايَ ، على المشهور
(وفي المقصور عن . هَذَبِلْ انْقِلَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ) نحو عَصَيَّ ،
ومنه قوله :^(١)

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ
فَتَخَرَّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ
الحسن «يا بُشْرَيَّ» .

(١) الشاهد فيه قوله : «سَبَقُوا هَوًى» ، أصلها : هَوًى وهو اسم
مقصور ، وهو حين يضاف إلى ياء المتكلم في العربية الغالبة
بصير : هَوَايَ ، لكنه ورد على لهجة هذيل وهي تقلب ألف المقصور
ياء ثم تدغمها في ياء المتكلم .

(تنبيهان) : الأول : يَسْتَتِي مما تقدم أَلْفٌ كَدَى وعلى
الاسمية ، فَإِنَّ الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص
بِإِاء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو لديه وعليه ،
ولدينا وعلينا .

الثاني : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب
كسراً آخره ، وهو ما سوى الأربيع المستثنيات ، وذلك
أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غلامِي وفريسي ، والمعل
الجاري مجراه نحو ظبيِّي ودُلُوبِي ، وجمع التكسير نحو
رجالي وهنودي ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مسلماتي .
واختلف في الأصل منهما ، ف قيل : الإسكان ، وقيل :
الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول ، إذ هو
الأصل في كل مبني . والفتح أصل ثان ، إذ هو الأصل
فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى
الكسرة دليلاً عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ،
وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، فالأول
كقوله :^(٢)

(٢) من لهجات المضاف إلى ياء المتكلم أن تحذف الياء ويبقى ما قبلها
مكسوراً للدلالة عليها ، وموضع الشاهد هنا هو : خليل ، حذفت
الياء وبقيت اللام مكسورة .

نَحْلِلُ أَمْلَكَ مِنِّي لِلَّذِي كَسَبَتْ
يَدِي ، وَمَالِي فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعُ

والثاني كقوله :^(١)

أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوَى إِلَى أَمَّا وَيَرَوِينِي النَّفِيعُ

أراد إلى أمِّي ، والثالث كقوله :^(٢)

وَلَسْتُ بِمَذْرُوكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلَهْفٌ وَلَا بَلَيْتٌ وَلَا لَوَ أَنِّي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها
الفتح ، كما مر ، وكسرها لغة قليلة حكّاها أبو عمرو بن
العلاء والفراء وقطرب ، وبها قراءة حمزة (ما أنا

(١) الشاهد هو «أما» وهو أيضاً من اللهجات في الاسم المضاف إلى
ياء المتكلم ، وذلك بأن تحرك الياء بالفتحة : أمِّي ، ثم يحرك الحرف
الذي قبلها بالفتحة : أمِّي ، وأنت تعرف أن الياء إذا تحركت وانفتح
ما قبلها ألفاً : أمّا . وعلى هذا تعرب «إلى أمّا» ، إلى : حرف
جر ، أم : مجرور بإلى وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الفتح المجلوبة للتمكن من قلب الياء ألف ،
والألف المقلوبة عن ياء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه .

(٢) ومن هذه اللهجات أيضاً أن تحذف الآلات المقلوبة عن ياء ، ويبقى
ما قبلها مفتوحاً للدلالة عليها ، والشاهد هنا هو : بلهف ، أصلها :
بلهفما التي أصلها بلهفي .

يَمْصُرْخِيكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمَصْرُخِي . وكسر ياء «عصاي»
الحسن وأبو عمرو وهو أضعف من الكسر مع التشديد

(خاتمة) في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال
الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .

والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ،
وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .

والثالث : أنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن
الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبني ، وإليه ذهب
ابن جني .

وكلا هذين المذهبين يَبَيِّنُ الضعف . والله أعلم .

الفهرست

● مقدمة

● اوضح المسالك الى الفية ابن مالك

| | |
|---------|------------------------|
| ٥ | |
| ٧ - ٩٩ | - باب الفاعل |
| ٩ - ٣٥ | - باب التائب عن الفاعل |
| ٣٦ - ٥١ | - باب التعدي والازدوم |
| ٥٢ - ٦١ | - باب المفعول المطلق |
| ٦٢ - ٧٥ | - باب المفعول له |
| ٧٦ - ٨٠ | - باب المفعول فيه |
| ٨١ - ٩١ | - باب المفعول معه |
| ٩٢ - ٩٩ | |

● شرح ابن عقيل

| | |
|-----------|-------------|
| ١٠٠ - ١٧٢ | - الاستثناء |
| ١٠٢ - ١٢٧ | - الحال |
| ١٢٨ - ١٦٣ | - التمييز |
| ١٦٤ - ١٧٢ | - التمييز |

● شرح الاشعوني

| | |
|-----------|-------------|
| ١٧٣ - ٢٩٧ | - حروف الجر |
| ١٧٥ - ٢٣٠ | - الاضافة |
| ٢٣١ - ٢٩٧ | |

الكتبة الرئيسية ١
الكتبة الفرعية ٢
الكتبة الفرعية ٣

١٨ مايو ٢٠٠٩

لذلك